جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية : الحقوق و العلـــــوم السيـــــاسية

قسم : العلوم السياسية و العلاقات الدولية

فرع : العلاقات الدولية

تخصص: استراتيجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

التنـافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية

أنموذج السودان 2000-2018 م.

إعداد الطالب :

قندوز حسام

إشراف الأستاذ :

د. سالم حسين

لجنة المناقشة :

الإسم و اللقب	الجامعة	الصفة
الأستاذ : زغبة عبد المالك	محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
الأستاذ: سالم حسين	محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
الأستاذ : طيايبة سعد	محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

تاريخ المناقشة :

2019/06/30

السنة الجامعية :

2019/2018م

الموافق لـ: 1439-1440 هـ

بسم الله
الرحمان
الرحيم

إهداء إهداء

أهدي عملي هذا إلى من قال فيهما الله" ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها

ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا"

إلى من كبرت بين يديها واحتميت في دفء قلبها

واختبأت بين ضلوعها وارتويت من عطائها

إلى أمي العزيزة التي سهرت من أجل راحتي أمي العزيزة حفظها الله

وريدة

إلى رمز النبل والأخلاق منبع الكرم والجود...إلى الذي رافقني بإرشاداته وتعليمي روح المسؤولية في توجيهاته النيرة طوال مشواري الدراسي أبي العزيز حفظه الله

" المحفوظ"

إلى أخوتي: عبد الحق ، خير الدين.

إلى إبناء أختي: صلاح الدين وأخته هيبة.

إلى كل من عماد معزوز، علاء الدين سعيداني، فيصل بن زاوي، فارس بن واضح، سامي دريعي، والي زكرياء، صلاح الدين مباركية، نويوة عبد الغاني، عبد الحق بن فرشيش، حمزة سماعيلي، المراكشي، ياسين عثامنة، مولود قندوز، إسلام حموش، اليمين لعياضي، يوسف العماري، وكذلك لا ننسى روح الفقيد رحمه الله محمد شنيتي، ولكل الأهل والأقارب.

حسام قندوز.

شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا على هذه النعمة الطيبة

نعمة العلم و البصيرة

أتقدم بمعاني الشكر والتقدير إلى من مد لي يد المساعدة الأستاذ

"د. سالم حسين"

المشرف على هذه المذكرة

كما أتوجه بالشكر إلى أستاذي زغبة عبد المالك الذي ساعدني أيضا

في إنجاز هذا العمل من خلال إرشاداته القيمة

وإلى كل من علمني حرفا

وإلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة

قندوز حسام .

خطة الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: البعد المفاهيمي لمفهوم التنافس وعلاقته بالصراع والنزاع.

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية الكلاسيكية للتنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: رؤية النظرية النيو واقعية للتنافس في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: النفط في العلاقات الدولية والثروة النفطية في إفريقيا.

المطلب الأول: أهمية النفط في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الثروة النفطية في إفريقيا.

الفصل الثاني: التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين وأمريكا.

المطلب الأول: عوامل الوجود الصيني في إفريقيا.

المطلب الثاني: أهمية النفط الإفريقي بالنسبة لأمريكا.

المطلب الثالث: أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين.

المبحث الثاني: التنافس الصيني الأمريكي على نفط إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية على إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: تنامي دور الصين في المنطقة الإفريقية

المطلب الثالث: الصين الكتلة المنافسة لأمريكا

الفصل الثالث: أنموذج السودان 2000م_ 2018م.

المبحث الأول: أهمية منطقة للسودان.

المطلب الأول: لمحة عن السودان.

المطلب الثاني: النفط دافع للنزاع في السودان ومحل أنظار للصين وأمريكا.

المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني على نفط السودان.

المبحث الثاني: مصالح الصين النفطية في السودان.

المطلب الأول: تنامي الدور الصيني في السودان.

المطلب الثاني: تهديد المصالح النفطية الصينية.

المبحث الثالث: مستقبل الدور الأمريكي في السودان وآفاق التنافس الصيني الأمريكي.

المطلب الأول: مستقبل أمريكا في منطقة السودان.

المطلب الثاني: آفاق وتحديات التنافس الصيني الأمريكي.

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة

تمهيد

بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في العلاقات الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن تسقط القطب المنافس لها بحل حلف وارسو في جويلية 1991م، وذلك بعد فشل المنظومة الاشتراكية وانفصال دول أوربا الشرقية شيئا فشيئا عن الاتحاد السوفياتي مما أدى إلى نهاية المعسكر الشيوعي.

لقد أدى بروز الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي كقطب مهيمن إذ دخل النظام الدولي في مرحلة نظام أحادي القطبية، لكن بروز هذا النظام تبلور معه صعود قوى اقتصادية يحسب لها ألف حساب، حيث برزت الصين كقوة اقتصادية لا يستهان بها وذلك في نصف عشر سنوات للقرن الواحد والعشرين أي مع بداية الألفية الجديدة، ثم بعدها ظهرت قوى أخرى مثل إندونيسيا، ماليزيا، الهند، البرازيل، سنغافورة، اليابان.

إن ظهور هذه القوى أدى إلى وجود نظام متعدد الأقطاب في حقل العلاقات الدولية، حيث تسعى كل قوة صاعدة إلى حماية مصالحها الحيوية إذ أصبحت هناك صراعات ونزاعات عن الطاقة خاصة النفط.

ظهور الصين كقوة يحسب لها من جميع الزوايا مما أدى بالولايات المتحدة بأن تراجع حساباتها لهذا التنين الذي كان عملاقا نائما، حيث ان هاتان القوتان يمتلكان كل المقومات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية إذ قد يؤدي إلى تضارب المصالح أو التنافس بشدة حول الموارد الحيوية و الطاقوية خاصة النفط الذي يعتبر محرك عجلة الاقتصاد، ولقد حظي النفط باهتمام كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، على اعتبار أن النفط هو مورد ثمين حيث اصطلح عليه لقب الذهب الأسود والذي هومن حظ دول العالم الثالث إذ يتركز معظم آباره في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

إن إفريقيا لها محزون نفطي لا يستهان به مما جعل من القوى الصاعدة أن تركز على إفريقيا لتزويد حاجياتها الصناعية في عملية الاستثمار وتحريك ألة الاقتصاد، حيث بلغ التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية أعلى مستوياته، وذلك لان كل قوة تريد عزل الأخرى عن المناطق الحيوية مثل السودان التي تعتبر منطقة استراتيجية هامة من حيث الموارد النفطية هناك.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

أ_ الأسباب الذاتية: تكمن في:

_ يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى رغبة في نفسي، نظرا لأنني أحب موضوع التنافس خاصة إذا تعلق بالتنافس ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتان يمتلكان كل المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بحكم انتمائي للقارة الافريقية.

_ طموحاتي اللامحدودة في محاولة تنمية وتعزيز قدراتي العلمية حول موضوع العلاقات الأمريكية الصينية في شقها التنافسي في المنطقة الإفريقية

ب_ الأسباب الموضوعية: تتجلى فيما يلي:

_ قلّة تميل إلى الندرة نوعا ما في المواضيع التي تناولت التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية خاصة في ظل التكالب والصراع حول الموارد الحيوية في العالم مثل النفط، لذلك لابد من وجود دراسة تين مدى التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

_ محاولة لتسليط الضوء على التطورات الراهنة في الساحة الدولية بالتركيز على الجانب التنافسي وفهم التطورات والمستجدات في منطقة السودان والنظر للأهمية الاستراتيجية للسودان.

_ يحتل هذا الموضوع أهمية كبيرة لأن الصين تعتمد على الشرق الأوسط، باعتباره المصدر الأول لتزويد الصين بالموارد، ولكن بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط، أصبحت الصين تبحث عن مصادر أخرى مما جعل بها في التوجه إلى القارة الإفريقية باعتبار ان إفريقيا هي الحل الأخر للصين، وتجعلها في نفس الوقت مكان للصراع لن ترضى الصين عن التنازل عنها للولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضح مجالات التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى محاولة فهم كل طرف من الصين وأمريكا في التعامل مع دول المنطقة الافريقية حسب الأهداف المسطرة لكل طرف منهما.

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى محاولة وجود تفسيرات التي تطرحها المنطقة الافريقية بسبب النزاعات هناك والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية بالإضافة إلى نظام الحكم في الدول المنتجة للنفط وتداخل سياسة الحكم مع سياسة الاستثمار للصين وأمريكا وطريقة التعامل مع الدول النامية في مساعدتها بالقروض المالية لتشييد البنى التحتية.

أهداف الدراسة: تتجلى أهداف الدراسة في كون الموضوع يتطرق إلى:

_إبراز دور الصين في المنطقة الافريقية عموما والسودان خصوصا وعوامل تغلغلها في المنطقة الإفريقية وكيفية كسب ثقة القادة الآفارقة.

_ إبراز دور النفط في العلاقات الدولية وأهمية النفط الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية ومدى تركيزها على هذه المنطقة.

_ معرفة الاستراتيجية التي تتبعها الصين في المحافظة على منطقة إفريقيا عموما والسودان خصوصا.

_ تسليط الضوء على التنافس القائم بين الصين و أمريكا ومحاولة معرفة آفاق هذا التنافس.

إشكالية الدراسة:

إن الصين تسعى لأن تبرز في الساحة الدولية كقوة عالمية من خلال التركيز والبحث عن مناطق تواجد النفط، مما جعلها تتجه إلى إفريقيا لتجد نفسها أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لان تبسط نفوذها على منابع النفط هناك، وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى التنافس الصيني الأمريكي على الموارد النفطية في المنطقة الإفريقية عموما والسودان خصوصا ؟

والأسئلة الفرعية التي تنبثق تحت هذه الإشكالية هي كالتالي:

- هل النفط عامل من عوامل التواجد الصيني الأمريكي في القارة الافريقية ؟.
- ماهي التحديات التي تواجه الصين في إفريقيا ؟.
- فيما يتمثل كلا من الدور الصيني والأمريكي في السودان ؟.

الفرضية الرئيسية:

- هل استطاعت الصين ان تنافس أمريكا على النفط في المنطقة الإفريقية ؟

الفرضيات الجزئية:

- مكانة الصين عالميا ونموها الاقتصادي السريع يمكنها من منافسة القوة الأمريكية في إفريقيا.
- الاستراتيجية الصينية في المنطقة الإفريقية مبنية على البرغماتية النفعية في الاعتماد على النفط.
- الصين تنافس الولايات المتحدة الامريكية على النفط من خلال استحواذها على السودان.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الزمان والمكان حيث تتمثل الحدود الزمانية في بداية القرن الواحد والعشرين أي مع بداية سنة 2000م، إلى غاية 2018م.

وتم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل نهاية الحرب الباردة بحوالي عشر سنوات وبداية ظهور قوى إقليمية وقارية بالإضافة إلى بداية تغير النظام الدولي الذي كان قائم على الثنائية القطبية.

وتتمثل حدود الدراسة المكانية في المنطقة الافريقية عموما والسودان خصوصا لأنها منطقة استراتيجية هامة من قبل سياسات الاستثمار للقوى الصاعدة.

الاطار المنهجي للدراسة:

المنهج التاريخي:

اعتمدنا على المنهج التاريخي من خلال التطرق لبعض الاحداث التاريخية في سياق تناولنا لموضوع التنافس الأمريكي الصيني على النفط في القارة الإفريقية خصوصا في السودان.

المنهج الوصفي :

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل طبيعة التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

المنهج الاحصائي:

اعتمدنا في دراستنا على تقديم أرقام ونسب مئوية من خلال التركيز وتسليط الضوء على السودان، وهذا ما إتضح في الفصل الثالث.

الاطار النظري:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية على النظرية الواقعية الكلاسيكية بالإضافة إلى الواقعية الجديدة وذلك لفهم طبيعة التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة الافريقية خصوصا السودان.

أدبيات الدراسة:

_دراسة بعنوان، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991_2010**، من إعداد هادي محمد حسين برهم، حيث كانت دراسته تسعى للكشف عن أسباب ودوافع التنافس الدولي لمناطق معينة في العالم ورصد تحركاتها وفق مؤشرات موضوعية تكمن أهميتها في تقديم العديد من الاستنتجات التي تخدم الوصول لتقييم هذا التنافس ومعرفة ملامح التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

_ مذكرة بعنوان، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، حيث كانت الدراسة تركز على تنامي قوة الصين وتعاظم دورها فيما يخص المجال الاقتصادي، خاصة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية، وكذلك معرفة السمات العامة للسياسة الخارجية الصينية، والتعرف على الدور الذي تلعبه الصين في الساحة الدولية والقارة الإفريقية، ومعرفة الدور الذي تلعبه الصين في السودان.

_ مذكرة بعنوان، **العلاقات الأمريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، من إعداد الطالبة ريمة كاية، حيث كانت الدراسة تركز على محاولة الربط بين المستجدات والأحداث الدولية التي سايرت قيام هذه العلاقات وذلك لمعرفة مدى تأثر هذه العلاقات، بالإضافة إلى محاولة لرصد تطور العلاقات الأمريكية_الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة بالإضافة إلا أن دراستها تهدف إلى محاولة الكشف عن التحديات التي يمكن أن تعيق تطور هذه العلاقات.

تقسيم العمل:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول يتمثل في ثلاث مباحث حيث ان المبحث الأول تم تناول فيه ثلاث مطالب، المطلب الأول خاص بمفهوم التنافس في العلاقات الدولية، والمطلب الثاني مفهوم الصراع في العلاقات الدولية، والمطلب الثالث يتمثل في مفهوم النزاع في العلاقات الدولية، اما المبحث الثاني بعنوان النظريات المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية تم التطرق فيه إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان رؤية النظرية الواقعية الكلاسيكية لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية أما المطلب الثاني كان بعنوان رؤية النظرية الواقعية الجديدة للتنافس في العلاقات الدولية، والمبحث الثالث بعنوان النفط في العلاقات الدولية والثروة النفطية في إفريقيا وينقسم على مطلبين، المطلب الأول بعنوان أهمية النفط في العلاقات الدولية، والمطلب الثاني بعنوان الثروة النفطية في إفريقيا.

الفصل الثاني كان بعنوان التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية تم تقسيمه إلى مبحثين يتضمن كل مبحث ثلاث مطالب، يتضمن المبحث الأول أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين وأمريكا، المطلب الأول بعنوان عوامل الوجود الصيني في القارة الإفريقية، المطلب الثاني بعنوان أهمية النفط الإفريقي بالنسبة لأمريكا، والمطلب الثالث أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين. أما المبحث الثاني فهو بعنوان التنافس الصيني الأمريكي على نفط إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد حيث تضمن المطلب الأول الهيمنة الامريكية على إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد، أما المطلب الثاني فكان بعنوان تنامي دور الصين في المنطقة الإفريقية، والمطلب الثالث كان بعنوان الصين الكتلة المنافسة لأمريكا.

الفصل الثالث بعنوان أنموذج السودان 2000_2018م، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول بعنوان أهمية منطقة السودان، حيث تضمن ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان لمحة عن السودان أما المطلب الثاني كان بعنوان النفط دافع للنزاع في السودان ومحل أنظار للصين وأمريكا، أما المطلب الثالث كان بعنوان التنافس الأمريكي الصيني على نفط السودان، أما المبحث الثاني كان بعنوان المصالح الصينية النفطية في السودان، حيث تناول المطلب الأول تنامي دور الصين في السودان، اما المطلب الثاني كان بعنوان تهديد المصالح النفطية الصينية، أما المبحث الثالث فتضمن مستقبل الدور الأمريكي في السودان وآفاق التنافس الصيني الأمريكي، المطلب الأول بعنوان مستقبل الدور الأمريكي في السودان، أما المطلب الثاني فكان بعنوان آفاق وتحديات التنافس الصيني الأمريكي.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: البعد المفاهيمي لمفهوم التنافس وعلاقته بالصراع والنزاع.

إن المفاهيم في العلاقات الدولية هي التي تشكل جوهر كل دراسة علمية، لهذا سنركز في مبحثنا هذا على تعريف مصطلح التنافس في العلاقات الدولية، وكذلك تعريف مصطلح الصراع والنزاع وبذلك يمكن لنا فهم العلاقة بين المصطلحات الثلاث.

المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

يرى الكثير من الفلاسفة في تعريفهم لمفهوم التنافس الدولي concurrence international_من التركيز على الزاوية الاقتصادية على اعتبار ان هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي انبثقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها، وكان للتحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة وما نتجت عنه من تزايد للعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد اهمية الظاهرة، حيث اصبح الاقتصاد العامل الأهم والمحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، ومصطلح التنافس الدولي ينبه لوجود توجه هام في دراسات العلاقات الدولية لا ينظر روادها من داع للتفريق بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين، وذلك لوجود خيط رفيع يفصل بين الحدود المفاهمية لكل منهما، فالأستاذ خالد المنيعي يقارن بين الصراع والتنافس اذ يقول في ملخص كتابه :« الصراع والتنافس من اجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول الان الاليات التي يدارمن خلالها هذا الصراع متغيرة مع الزمان والمكان » وهذه الاليات تطورت من الصراع الفكري والسباق نحو التسلح والردع النووي في فترة الحرب الباردة الى اليات أخرى بعد انتهاء هذه

الحرب تعتمد على جوانب تكنولوجية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية بحتة على مستوى الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.[1]

ان التنافس شرح على صعيد الدولة ككل بقدرتها على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل الأفراد داخل الدولة، في حين تقتضي الميزة النسبية للمنافسة على أجور منخفضة فان الميزة التنافسية هنا تقتضي تحسين الانتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، وهو الامر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد ومن اهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة النسبية هي معدل الصادرات ومستوى تدفق المشاريع الاستثمارية الأجنبية داخل هذه الدولة.[2]

هناك الكثير من التعريفات التي أعطيت بشأن التنافس في العلاقات الدولية او التنافس الدولي، ويمكن القول ان التنافس الدولي او التنافس في العلاقات الدولية يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي اختلالات تكبر وتتسع لتصبح تأخذ صورة الصراع اذ لم تتم معالجتها، فالدول تسعى الى تعظيم مكاسبها وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية بشكل قد يتناقض مع مصالح دول أخرى مما قد يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالا محددا إذ يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي والسياسي، خاصة اذا كانت الدول التي يطبع علاقاتها التنافس متباينة في المناهج الإيديولوجية او متباينة في المنهجين الاقتصادي والسياسي لكل من الدولتين المتعارضتين.[3]

كان الوضع الدولي زمن الثنائية القطبية (1945_1990) بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، كانت تحدث تفاعلات بين وحدات المعسكر الواحد يتمثل ضمن اطار التنافس السلمي بحكم التقارب الفكري الموحد، اما الغير من التفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الإيديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب والصراع، لكن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز التعدد الدولي في الأقطاب وذلك مع بداية القرن الحادي والعشرين أي مع الألفية الجديدة تلاشى نموذج توازن القوي القائم على الاحلاف والاتفاقيات الإيديولوجية وأنحصر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى، وتنامي دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات والعلاقات الدولية فيما بعد، حيث انتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من الاعتماد الكلي على مؤشر القوة العسكرية الى توازن قوى قائم على وسائل تميل إلى الليونة واشتداد التأثير بأقل التكاليف، والزيادة من القوة تعتمد على التحكم بقوة في التكنولوجيا.[4]

كما عرف التنافس بأنه مصطلح سياسي يتمثل في حالة من الاختلاف بين الدول لا يمكن ان تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ ابعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق المصالح أو المكانة في الساحة الدولية وفي حقل العلاقات الدولية.[5]

---

[1] حمدي محمد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، مركز الديمقراطي العربي، 2014/06/10، [https://democraticac.de/?p=1775]، (2019/05/02).

[2] بختة مزيان، **التنافس الأمريكي – الأوروبي في منطقة الخليج العربي لفترة (1990-2003)**، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية_ جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة_ 2015/2014، ص07.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية 2010- 2014**، (مذكرة مكملة للحصول على الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد خيضر بسكرة_ 2015/2014، ص11.

[4] حمدي محمد نذير، المرجع السابق.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص 11.

يتميز التنافس على انه موقف معين يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المصالح المستقبلية المحتملة، كما يمكن لكل منهم أن يكون مضطرا أيضا لاتخاذ موقف متضارب ومتعارض مع المصالح المدركة للطرف الأخر[1].

المطلب الثاني: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية.

إن الصراع يعبر عن حالة تنافس بين طرفين أو أكثر تتمثل في إتباع كل طرف مصالح متعارضة في الوقت نفسه، بحيث يبحث كل طرف عن الحصول على ما يريد الحصول عليه الطرف الأخر، وهنا يبرز الصراع، أي حصول أحد الأطراف على هدف مسطر أيضا من قبل الطرف الأخر .[2]

المصطلح الأقرب والاكبر تشابها مع مفهوم التنافس هو الصراع وهو مصطلح يستخدم لقبيلة معينة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء أخر تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه العرقيات تسعى لتحقيق مصالح متناقضة فعلا أو تبدو متنازعة فعلا.[3]

تؤكد نظرية الصراع الدولي أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تخلو من النازعات والصراعات، حيث أن ظاهرة الصراع تنتج عن الاختلاف بمصالح الدول القومية والتي تنعكس عن طريق ممارستها لسياستها الخارجية، حتى ولو بقيت أدوات الصراع كالتفاوض والتهديد والضغط، والمساومة، و الاحتواء، والتحالف قائمة مع تغيرها حسب الموقف الدولي فهي لا تكون بعيدة عن نشوب خلافات وصدامات قد تذهب إلى حرب مسلحة.[4]

يعرف الصراع أيضا على أنه صدام بين طرفين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل والطرق، وقد يكون مباشرا أو غير مباشرا سلميا أو مسلحا، واضحا أو غير واضح.[5]

تنظر الماركسية على أن الصراع الدولي يتمثل في طبيعة التنظيم الدولي فيعني الصراع ناتج عن تنظيم الدولة الرأسمالي، حيث أن هذا التنظيم يفرز نوع من التناقض في ما بين الطبقة الرأسمالية والطبقة الكادحة أي يعني العاملة، بالإضافة إلا أنه تنتج عنه أزمات اقتصادية مثل أزمات الإنتاج المخل في قانون العرض والطلب، وتعطي الماركسية حلا باعتبار أن الطريقة الأساسية في تخفيف حدة هذا الصراع هي إيجاد أسواق خارجية، مما يؤدي إلى تنافس دولي ما بين الدول الرأسمالية، مما ينتج عنه حروب دولية مثل الحرب العالمية الأولى، في حين أن العديد من الباحثين عرفوا الصراع على أنه يدل على مواقف تتضمن تعارضا معينا وصريحا في الأهداف ومصالح الدول المتصارعة، كذلك يعرف جوزيف فرانكل الصراع على أنه موقف ينتج عن اختلاف في المصالح الحيوية والأهداف الدولية، وعرفه لويس كوسر بأنه عبارة عن تنافس على القوة والموارد في العالم تهدف فيه كل دولة من الدول المتنافسة إلى تصفية أو إبعاد أو الدولة الأخرى.[6]

---

[1] منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع :دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع** ،مجلة دراسات مستقبلية ،العدد 3،1997 ،ص36.

[2] هايل الجازي،**«« بحث عن الصراع»»**، 2016/05/18، [بحث_عن_الصراع/https://mawdoo3.com]،(2019/05/02، على الساعة 23:00).

[3] حيمس دورتي وروبرت بالستغرام، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،(ط1؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص140.

[4] هايل الجازي، المرجع السابق.

[5] عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص12.

[6] هايل الجازي، المرجع السابق.

كما يعرف الصراع على أنه تضارب الاهداف الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي أهدافها وقراراتها ومصالحها في تحقيق غايتها وفي مواردها يؤدي هذا إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تؤدي إلى الاختلاف مع الدولة الأخرى، ولكن بالرغم من ذلك يضل الصراع يحمل معه سبلا للحل قبل الوصول لأبعد نقطة وهي الحرب المسلحة.[1]

الصراع في أكثر مستوياته العمومية ينصرف إلى مجموعة من الظواهر تتراوح بين الخلافات الإيديولوجية للدول والمشاحنات المجتمعية إلى صراعات طبقية كما يحتوي الصراع أيضا المنافسات الدولية والعلنية والحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية، فضلا على حلبة التنافس الاقتصادي، وبصورة أكثر فمفهوم الصراع يتعلق بتصادم وتضاد المصالح وحاجات الشركات الاقتصادية والاجتماعية والذاتية والموضوعية التي تخضع لمؤشرات بنائية وسياسية واقتصادية تعمل على تحديد نوع ودرجة اتساع وشدة الصراع داخل وخارج المجتمع.[2]

كما يعرف الصراع على انه تضاد المصالح داخل المجتمع مما يعرقل عملية البناء الاجتماعي، ويمثل ظاهرة محورية أساسية من شأنها أن تعطي لنا مظاهر التغير والتطور وحتى الاستقرار السياسي، والصراع يشير عموما إلى وجود علاقة متضاربة في المصالح بين مجتمعين او دولتين او أكثر، يشمل التكتلات الدولية والمجتمعات منشؤها تعارض المصالح الحيوية وتضارب الأهداف، ومحاولة الاستحواذ على الأشياء والخدمات والمراكز والحوافز والامتيازات دون الطرف الآخر، مما يؤدي بأحد الأطراف للقضاء على خصمه أو إضعافه مستعينا بمختلف الطرق والأساليب والوسائل، سواء كانت قانونية أو غير قانونية.[3]

إن الصراع ظاهرة متجذرة وممتدة في التاريخ بين البشر، أساسها التقارب المستمر والتفاعل الدائم بين الافراد على مستويات عدة شخصية جماعية، أي بين الجماعات البشرية وحتى ضمن أصغر نوات في المجتمع وهي العائلة.[4]

إن مفهوم الصراع في حقل المعارف للمدرسة الامريكية يعرف على أنه حالة ‹‹من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته ››، أما مدرسة العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها يتجلى في إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتعددة حيث يرون أن الصراع في بعده السياسي يشير إلى ‹‹موقف تنافسي خاص يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أومنهم، مضطرا فيها إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى››.[5]

المطلب الثالث: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية.

يعرف جوزيف ناي Joseph Ney النزاع في كتابه المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ على أن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، المرجع السابق، ص 12.

[2] عنتر صلاح، **الصراع التنظيمي في المؤسسات الاستشفائية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، 2018/2017م، ص 15.

[3] عنتر صلاح،المرجع السابق، ص 16.

[4] بوكعبان خير الدين، **أثر البعد الحضاري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص دراسات مغاربية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر_ سعيدة_، 2014_ 2015م، ص 09.

[5] بوكعبان محمد خير الدين، المرجع السابق، ص 09.

الدولية ضمن تعقيدات السياسة الدولية حتى يمكن إعطاء مفهوم للظاهرة المتنازعة عليها من قبل الدول.[1]

مصطلح النزاع الدولي يعرف كالتالي: ‹‹خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو سبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما››[2]

يعرف النزاع أيضا CONFLICT بأنه ‹‹تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية وأمنية أو إعلامية››.[3]

إن النزاع الدولي هو تنازع وتصادم الارادات ومصالح الدول الوطنية، هذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في تصورات الدول لأهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي الى تصرفات وسياسات تختلف مع الدول الأخرى أكثر مما تتفق، وعلى الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب.[4]

ينظر بعض المفكرين لمسألة النزاع على انها ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للدول في النظام الدولي الجديد.[5]

هناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف **لكمال حداد** يقدم تعريف للنزاع هو‹‹ **خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الأخر سواءا كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا››.**[6]

يمكن إعطاء مفهوم لمصطلح النزاع على أنه تناقض في المصالح غالبا ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التفاقم في الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد والاستعمال الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته سواءا كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.[7]

يعرف ألن فيرجسون النزاع بأنه يظهر عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته ضخمة لدولة أخرى و في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد لتلك الدولة الأولى التي بدأت بالفعل، هنا فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتين أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[8]

إن النزاع يعبر عن حالة التعارض الموجودة بين الدول في الأهداف والمصالح فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواءا قبيلة أو مجموعة عرقية او لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء أخر تنخرط في تصادم للمصالح

---

[1] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**، (تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل)، مصر: الجمعية المصرية،1997، ص 15.

[2] كمال حداد، **النزاعات الدولية**، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر،1997 ص 17.

[3] حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة والتحليل**، باتنة: منشورة خير جليس،2007، ص 11.

[4] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 7

[5] المرجع نفسه، ص 9.

[6] المرجع نفسه، ص 10.

[7] المرجع نفسه، ص 140.

[8] بوزيدي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 13.

مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة تسعى المجموعة الأخرى أيضا إلى كسب نفس الأهداف.[1]

يعبر كذلك النزاع على أنه صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على مورد باهض ونادر أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى زيادة الأضرار بالخصم أو التخلص من المنافس.[2]

يعرف ألن فرجسون النزاع على انه يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى انه يمكنها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بادرت بالفعل وعليه فإن الوضع يدل على أننا أما دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[3]

يرى هولستي ان تنازع الارادات وهو ناتج عن الاختلافات في دوافع الدول بمعنى انه حالة من التنافس تكون فيها مواقف المحتملة لرغبات الأخرين أو إنكار طرف دولي حقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينهم.[4]

هناك تعريف شامل وعام للنزاع ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين او اكثر حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والاهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية مثل الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية او نزاع من أجل معنوية قيمية مثل الايدلوجيا مثل الهوية.[5]

يعرف كينيث بولدينغ النزاع على انه حالة او وضعية تنافسية يكون فيها طرفان او اكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لاحد الأطراف ان يحتل فيها مكان الاخر بما لا يتطابق مع رغباته.[6]

---

[1] داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع ديسمبر 1985 ص 140.

[2] كمال حداد، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، ط1، لبنان الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 11

[3] شوفي مريم، **تعريف النزاع**، 2014/01/21، متحصل عليه من موقع: m.ahewar.org/s.asp?aid=396917، تاريخ التصفح: 2019/06/23م، على الساعة: 01:41.

[4] المرجع نفسه.

[5] إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، متحصل عليه من موقع: http://www.google.com/url?sa=t&usource=web&rct=j&url=http://boulemkahel.yolasite.com/resources/، تاريخ التصفح: 2019/06/23م، على الساعة: 02:06، ص 01.

[6] إبراهيم بولمكاحل، المرجع نفسه، ص 02.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية.

إن مفهوم التنافس حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين لهذا سوف نتطرق في مبحثنا هذا على مفهوم التنافس في العلاقات الدولية ونظرة الواقعية الكلاسيكية والجديدة لمفهوم التنافس في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التحليلات التي وضعتها الواقعية الكلاسيكية والجديدة لظاهرة التنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية الكلاسيكية للتنافس في العلاقات الدولية.

تمثل الواقعية الكلاسيكية (classical réalisme) مقاربة للعلاقات الدولية منسوبة تاريخيا إلى المؤرخ الإغريقي الشهير ثيوسيديس (thuoydides) في القرن الخامس قبل الميلاد، وإلى السيناريوهات التي وضعها عن الحرب البيلوبونيزية، فهي تعترف بجوانب الضعف المرتبطة بالقوة، وبالوسائل التي يمكنها من خلالها أن تخذل نفسها بنفسها، وتشدد الواقعية الكلاسيكية على حساسيتها تجاه المعضلات الأخلاقية والمضامين العملية والحاجة إلى أن يكون النفوذ مبينا على المصالح المشتركة والإقناع فيما يخص عن المصالح.[1]

إن أصول الواقعية الكلاسيكية تعود إلى عقود ما قبل الميلاد باعتبارها قائمة على فكرة جوهرية ألا وهي القوة، يعتبر كوتيليا (kotilia) وهو مفكر هندي (296-312ق-م) أول كتاب بعنوان الواقعية السياسية في العلاقات الدولية، فقد كتب عندما كان وزيرا لدي الإمبراطور الهندي حول الحرب والتحالف ودور العوامل الجغرافية ومفهوم القوة، التي تقوم بها الدولة ومفهوم القوة ونظام توازن القوى.[2]

إن الفكر الواقعي عبر التاريخ شهد العديد من المفكرين الذين كتبوا في الواقعية الكلاسيكية في تنظيرهم للعلاقات الدولية.

إن من أبرز منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في القرن السادس عشر نجد نيكولاي ميكيافيلي niccolo michiavelli الذي ركز على فكرة القوة في كتابه الأمير (the brince(1532) الذي عرض في دور القوة في المحافظة على الملك وتوسيع نطاقه، على غرار ميكيافيلي هناك توماس هوبز thomas hobbes الذي أكد في كتابه the leviathan (1651)،على أن القوة عامل مهم وحاسم في الطبيعة الانسانية، ومن رواد هذه النظرية كذلك نجد كلا من كوينسي رايت، هانس مورغانتو، وهوفمان.[3]

يرى ميكيافيلي أن الطبيعة البشرية تتأصل فيها الأنانية ونكران المعروف، وأن البشر يتصفون بحب المكر والمراوغة والتقلب الدائم، والرغبة المستمرة في كسب المصالح، حيث أكد ميكيافيلي على ضرورة جمع كافة أهداف الدولة لهدف بقائها واستمرارها، وتهميش الأهداف الأخرى التي تتعارض مع ذلك الهدف، وقد نظر ميكيافيلي للمبادئ الأخلاقية، حيث يعتبرها تصرف غير مسؤول من الناحية السياسية، كذلك يرى ميكيافيلي أن الأهداف تجري باتجاه مختلف عن الأخلاق، والقيم الأساسية للدولة هي المسيطرة، وهي التي يجب أن توجه سياسة الدولة، مثل حماية أمنها والحفاظ على بقائها، فممارسة السياسة هي نشاط وسيلي، وميكيافيلي

[1] تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت كانون الثاني، يناير، 2016-2017، ص 167.

[2] بوزيدي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 21.

[3] المرجع نفسه، ص 21.

يعتمد على الحسابات الذكية للقوة والمصالح الخاصة للدولة، مقابل قوة ومصالح الدول المنافسة لها.[1]

إن السبل العقلانية لا تتبعها جميع السياسات الخارجية والموضوعية، لكن العناصر العارضة التي تؤلف الشخصية والأهواء والإثارات الشخصية، وجميع مظاهر الضعف في الادراك والإرادة التي يتعرض لها الانسان، ولابد ان تحول السياسات الخارجية عن وجهتها العقلانية، والسياسة الخارجية صورة خاصة تحت تأثير الديموقراطية، ويجب ان تأدي الحاجة الى حشد العواطف الجماهرية في تأييد السيادة الخارجة على عقلانية السياسة الخارجية نفسها، فبذلك أي نظرية في السياسة الخارجية هدفها عقلاني، ولابد ان تمتنع في الوقت الحاضر عن تلك العناصر اللاعقلانية، وأن تحاول رسم صورة للسياسة الخارجية، يعرض فيه الأساس العقلاني الذي يمكن العثور عليه في التجربة، دون ان تتعرض الى تلك الانحرافات العارضة التي لا بد من وجودها في ميدان التجربة.[2]

إن مورجنثاو يدرك تماما أن التنافس على السلع النادرة والباهضة في الثمن في غياب جهة قضائية ينجم عنه صراع على القوة بين المتنافسين، بالتالي أن الصراع من أجل القوة يمكن تفسيره دون الرجوع إلى الشر المتولد في البشر فينشا الصراع على القوة بسبب رغبة البشر في الحصول على أشياء معينة ومصالح واهداف معينة ، وليس بسبب وجود الشر في رغباتهم، وهذا هو السبب الحقيقي والجذري للصراع، ولكن مناقشته لهذا السبب التراجع اللاشعوري تجاه ‹‹ الجذر الآخر للصراع والشر المصاحب له›› وهو ‹‹ شهوة السلطة، وحب السيطرة والرئاسة››.[3]

حدد مورغانتو توازن القوى بعنصرين أساسين يرتكز عليهما هذا المفهوم، الأول مادي ينصرف إلى وجود تعادل او تساوي حسابي بين المقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية او الإقليمية والثاني ، خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الامن، وحسب مورغانتو تعتمد القوى على قدرتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الاحلاف كأداة لتحقيقه وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى.[4]

إن الواقعية تنظر على أساس أن المصالح المادية والمعنوية هي التي تسيطر وليست الأفكار، فالمصالح تسيطر سيطرة تامة على أعمال الناس وتتحكم فيها فصورة العالم تخلقها هذه الأفكار وهي تعمل كمحولات فتقرر الطرق التي تعمل فيها دينامية المصالح على إبقاء اعمال الناس لا تتوقف عن التحرك والديناميكية.[5]

تستعمل القوة كسلوك بين الدول في بعضها البعض، والمنظور الواقعي يركز على عنصر القوة العسكرية من أجل تحقيق الدول لمصالحها او الدفاع عنها، فالواقعية تركز على القوة العسكرية التي تراجع دورها في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حيث مكانتها أكثر ملائمة في الدراسات الاستراتيجية.[6]

---

[1] عبد العزيز الخليلي، **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**، (برنامج ماجستير للدراسات العليا)، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، 2018 ص 21.

[2] هانز. جي مورجنتاو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، ترجمة: خيري حمّاد، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر، ص 29.

[3] كينيث.ن. والتز، **الانسان والدولة والحرب تحليل نظري**، ترجمة: عمر سليم التل، ط1، 1434ه- 2013م، الامارات العربية المتحدة، ص 85.

[4] بوزيدي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 22.

[5] هانز جي مورجنتاو، المرجع السابق، ص 31.

[6] عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص 127.

المصلحة هي سلطان من الانضباط الفكري على المراقب، حيث يدخل نوعا ما النسق العقلاني في مادة السياسة ويمكن للناس ان تفهم السياسة على أسسها النظرية وهي تؤمن من ناحية العامل في الميدان السياسي طرازا من الانضباط العقلاني في العمل وتخلق الاستمرار الدائم في السياسة الخارجية التي تجعل السياسة الخارجية للولايات المتحدة تظهر كحلقة متصلة عقلانية ومفهومة.[1]

إن الواقعية الكلاسيكية في نظرتها للعلاقات الدولية تفسر العلاقات بين الدول في الساحة الدولية على أساس القوة والمصلحة وحماية النفوذ، بالإضافة إلى أن الدولة التي تمتلك القوة هي التي تسيطر في حقل العلاقات الدولية ويرون أن الدولة تحركها المصالح نحو الهيمنة وبسط النفوذ.

إن فكرة المصلحة في الواقع جوهر السياسة ولبابها، وهي لا تتأثر بظروف الزمان والمكان وهي لا تظفي الواقعية على مفهومها الأساسي عن المصلحة المسماة بالسلطان.[2]

العلاقات الدولية وواقعها يظهر جليا في المنظور الواقعي، حيث ان معظم الحروب في العالم اشتعلت نتيجة سعي الدول الكبرى نحو فرض مبدأ القوة لتغليب القوة والنفوذ وتفضيل المصلحة للحصول على سيطرة مطلقة والانفراد بالريادة للدولة التي تمتلك القوة في شتى المجالات.

إن الواقعية تنطلق من مسلمة هي أنه غياب سلطة عليا في النظام الدولي تستطيع ان تصنع الاتفاقات الملزمة وتفرضها مما يدفع الدول لان تعمل على تحقيق مصالحها بطريقة أحادية، وفي الوقت نفسه يجعل من المهم ومن الصعب على الدول ان تتعاون مع بعضها.[3]

إن سياسة توازن القوى تعمل بصورة نموذجية حيث أن الدولة(أ) تسعى لتوسيع سلطانها ونفوذها على حساب الدولة(ب) إلى الحد الذي يمكنها من السيطرة على قراراتها، والوصول بسياستها الامبريالية إلى النجاح، فبهذا يجب على الدولة(أ) ان تضاعف سلطانها لتتمكن من مقاومة سياسة الدولة (ب).[4]

المطلب الثاني : رؤية النظرية النيو الواقعية للتنافس في العلاقات الدولية.

إن الواقعية الجديدة هي بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينيات، ومن أبرز مؤيديها كنيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن، هؤلاء تخطو كثيرا سابقيهم من الواقعيين التقليديين التجريبيين التي كانت متنافرة الأجزاء أو ما يعرف Atomistic Empiricism من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس الواقعية التقليدية القائمة على البديهية وبعبارة أكثر دقة انها تحاول تغيير السياسة الخارجية إلى مواد العلوم الاجتماعية.[5]

إن كنيث ووالتز في النظرية الواقعية الجديدة يرى بأن توازن القوى نتيجة حتمية ناجمة عن فوضوية النظام الدولي، وأنه يعمل على مواجهة الهيمنة وضمان تحقيق أمن الدول وقد شبه والتز النظام الدولي بالسوق، ورأى أن اليد الخفية التي تعمل على استقرار السوق في الاقتصاد، يقابلها توازن القوى الذي يعمل على استقرار النظام الدولي، فالتصرف العدواني من قبل القوى

---

[1] هانز. جي. مورجنتاو، **السياسة بين الأمم الصراع من اجل السلطان والسلام**، المرجع السابق، ص 26.

[2] هانز. جي. مورجنتاو، المرجع نفسه.

[3] عبد الله بن جبر العتيبي، **النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 108، شتاء 2010 السنة 27، ص 123

[4] هانز. جي. مورجنتاو، المرجع السابق، ص 246.

[5] أحمد نوري النعيمي، **البنوية العصرية في العلاقات الدولية**، مجلة العلوم السياسية، بدون عدد، ص 06.

العظمى يدفع المتضررين لفرض التوازن ومنع القوة العظمى من تعظيم قوتها، ففي هذا عارض والتز حيازة القوى العظمى لقوة تفوق متطلباتها، حيث رأى أن الإفراط في كسب القوة يشكل دائما دافع للتحالف ضدها من قبل الأخرين المتضررين منها، فيجب على الدول الا تتجاوز حدود لامتناهية في كسب القوة التي تفوق حاجتها فهذا الأفضل لها، ولقد عارض والتز الادعاءات التي ساقها مورغانتو فيما يتعلق بالعدوانية الفطرية للدول، وسعيها الغريزي الفطري للحصول على القوة، وفي حين شكلت الطبيعة البشرية الدافع الأساسي للتنافس الأمني بين الدول، ووفقا لمورغانتو فإن الفوضى الدولية هي التي شكلت ذلك الدافع للتنافس، بالإضافة إلى أن والتز تجاهل الطبيعة البشرية، وركز على أثر النظام الدولي ورأى أنه يتألف من عدة قوى عظمى تسعى جميعها في الحفاظ على البقاء، ونتيجة تميز النظام الدولي بالفوضوية، يسبب عدم وجود سلطة عليا قادرة على حماية الدول من بعضها البعض، فهذا يؤدي بالدول حتميا لحماية نفسها بنفسها أي الاعتماد على ذاتها، وهو ما يدفع الدول الضعيفة للرضوخ للدول القوية بدلا من التنافس معهم.[1]

يرى باري بوزان Barry Bouzan أن فكرة توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته بل يؤثر في قدرة الدول والفواعل التي لها دورها في تشكيل الهيكل، حيث ان أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الدول والفواعل الأخرى في النظام الدولي في تحديد هيكل النظام الدولي، كذلك واقعية والتز أدخلت مفاهيم ومضامين جديدة على المنظور الواقعي، فهذا لا يعني أن هناك واقعية جديدة قامت على أنقاد الواقعية الكلاسيكية.[2]

جاء الواقعيون الجدد بفكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفاظ بقائها وكذلك لتقليص مخاطر المأزق الأمني، على عكس الواقعية التقليدية التي ترى بأن الأمن هومن صلاحيات الدولة وحدها، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة بالتصدي للأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الامن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية.[3]

لقد ركز كنيث والتز على الفوضى والقطبية، ورأى أن اتسام النظام الدولي بالفوضوية، يدفع الدول للحفاظ على بقائها، مما يتسبب في ظهور توازن قوي بشكل غير متعمد، يرى والتز أن الدول تتوازن ولا تتوافد تجنبا للخسارة والخطر، ورغبة في تحقيق المكاسب، يتوافد الفاعلون داخل النظام باتجاه الطرف الأقوى داخله. أما في ظل الأنظمة الأنا ركية، فإن التوافد يمثل خطوة كبيرة نظرا لدوره في زيادة قوة الأخرين، وزيادة فرص التهديد من قبلهم، خاصة في ظل عدم وجود حكومة عالمية أو سلطة عليا تضبط القوانين في ساحة العلاقات الدولية، ما يتسبب في تبني التوازن بهدف خفض حجم المخاطر والتهديدات الأمنية من قبل القوى الكبرى والصاعدة، حيث يتم التوازن معها، بالإضافة إلى الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي بعدم وجود سلطة فوق النظام الدولي تضبط السياسات الخارجية في العلاقات الدولية، ويرى في هذا والتز أنها تدفع الدول للاعتماد على نفسها في سبيل الحفاظ على أمنها، ما يتسبب بوجود تشابه

---

[1] الخليلي عبد العزيز، **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**، مرجع سبق ذكره ص 33.

[2] رسولي أسماء، **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الأمريكية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة_، 2011 2010، ص 25.

[3] بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الامريكي للعراق في 2003**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر03، ص 66.

الادوار بين الدول، حيث يتبنى جميعها ذات السلوك، ما يتسبب بظهور توازن القوى في النظام الدولي.[1]

✓ **أهم اتجاهات الواقعية الجديدة:**

إن التطور الرهيب لحقل العلاقات الدولية والديناميكية التي تسلكها النظريات في محاولة لفهم قالب العلاقات الدولية ينتج حتميا تطور في أفكار ومسلمات نظرية، فالواقعية الجديدة على سبيل المثال تميزت باتجاهين رئيسين دفاعي وهجومي .

أولا: الواقعية الدفاعية:

إن الواقعية الدفاعية أطلق عليها هذا الاسم لأنها تنصح صناع السياسة الخارجية بالاعتماد فقط بالموقع الدفاعي في متابعة أهداف سياستهم الخارجية، ظهر هذا الاتجاه بصعود ما يسمى بالواقعية الهجومية (Offensive Realism) أو كما سماها جاك سنايدر Snayder للمرة الأولى بالواقعية العدوانية.[2]

يرو أصحاب هذا الطرح بأن احتمال وقوع حرب كانت أعلى، وكانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها البعض، لكن عندما يكون الدفاع سهلا فإن الأمن كان أوفر، فالدول تستطيع ان تكتسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الأخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.[3]

ثانيا: الواقعية الهجومية:

إن الواقعيون الهجوميون (structural realists) يؤكدون أن بنية النظام تشجع الدول على زيادة حصتها من القوى العالمية إلى أقصى حد، لتشمل السعي إلى تحقيق الهيمنة، وزيادة حدة المنافسة الأمنية.[4]

ينظر الواقعيون الهجوميون على ان الدول المهددة غالبا ما تتوازن ضد الخصوم الآخرين والتوازن عادة ما يكون غير فعال، وهذا إذا تعلق الامر بتحالفات دولية توازنيه وعدم التفاعل يوفر فرصا للمعتدي الذكي في استغلال خصمه، مما يجعل الخصوم يتهربون من المسؤولية.[5]

ترى الواقعية الهجومية أن بنية النظام الدولي توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص لكسب القوة على حساب المنافسين الاخرين لأن هدف الدولة هو البقاء، وفي هذا يريد ميرشماير النظر في النظام وطرح تساؤلات ما إن كان النظام الدولي مستقر أم لا ومتى يمكن لتنافس أمني أن ينفجر ويبدأ حربا، ففي نظام متعدد الأقطاب تتصرف الدول بطريقة محددة المعالم بينما في نظام ثنائي القطبية تتصرف الدول بطريقة مختلفة.[6]

إن أفكار الهجوميين لديهم نظرة مختلفة، فالهدف الاستراتيجي عندهم هو ان الدولة تسعى لكسب أكبر قدر ممكن من القوة لكي تحقق الهيمنة، لان النظام الدولي يخلق مشجعات قوية للدول للبحث عن الفرص لكسب القوة لاستغلال المناطق التي تكون فيها المنافع اكثر من التكلفة، وهدف الدولة الأساسي هو السيطرة في النظام.[7]

---

[1] الخليلي عبد العزيز، المرجع السابق، ص 40.

[2] عبير بهولي، المرجع السابق، ص 86.

[3] المرجع نفسه.

[4] تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوّع**، المرجع السابق، ص 212.

[5] المرجع نفسه، ص 224.

[6] د. جوانيتا إلياس ود. بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: د. محي الدين حميدي، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص 77.

[7] بهولي عبير، المرجع السابق، ص 89.

إن الواقعية الهجومية بزعامة ميرشايمر استطاعت الهيمنة على حقل العلاقات الدولية وذلك في نشره لكتاب " الواقعية والمؤسساتية في الدراسات الدولية" الذي نشر عام 2002م، حيث أن الواقعية سيطرت حوالي نصف قرن من الزمن قبل انتهاء الحرب الباردة، حيث ترى الواقعية الهجومية ان حجم القوة الذي تحتاجه الدولة يتمثل بكل ما يمكن الحصول عليه لتحقيق الهدف النهائي فالقوة تعتبرها الواقعية الهجومية وسيلة وغاية في الوقت ذاته بينما الواقعية الدفاعية تعتبرها وسيلة لتحقيق الأهداف مثل الأمن.[1]

المبحث الثالث: النفط في العلاقات الدولية والثروة النفطية في إفريقيا.

يعتبر النفط مورد اقتصادي كبير في العلاقات الدولية، حيث يتناول هذا المبحث مطلبين أساسين يتمثل المطلب الأول في أهمية النفط في العلاقات الدولية، أما المطلب الثاني فيتمثل في الثروة النفطية لإفريقيا.

المطلب الأول: أهمية النفط في العلاقات الدولية.

أولا: تعريف النفط:

النفط عبارة عن سائل يتكون من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن.[2]

_ النفط:(oil): كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية ‹‹ نافتا›› أو‹‹ نافت››، وهي تعني قابل للسيران، أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين ‹‹بترا›› (betra) التي تعني

[1] الخليلي عبد العزيز، المرجع السابق، ص 35.

[2] عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر**، (1990_2014)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2011_2015 ص ذ.

الصخرة، و ‹‹أوليوم›› (oléum) التي تعني الزيت betroleum، ولهذا يدعى بزيت الصخور أو الزيت الصخري.[1]

ثانيا: أهمية النفط في العلاقات الدولية:

إن النفط اليوم أصبح يمثل المحرك الأساسي للصناعة الحديثة وعنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية والذي يعتبر مورد ثمين بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم، إنه يشكل أهم محاور الصراع الدولي، وقد شاءت العوامل الطبيعية أن تحظى البلدان العربية وخاصة الخليجية منها بأكبر مخزون نفطي في العالم، حيث تشكل 60,5% وإيران تصل النسبة إلى 69,7% من احتياطي النفط العالمي، مما جعل هذه المنطقة حلبة للصراع بين الدول الكبرى الطامعة في ثرواتها النفطية الضخمة.[2]

إن أسعار النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة كما كان الحال في عقد السبعينات وإنما أصبحت الدول الصناعية المتقدمة التي استطاعت أن تسيطر على سوق النفط العالمية منذ بداية الإنتاج الاقتصادي لهذه السلعة، فراحت هذه الدول الأخيرة والتي أخذت على عاتقها القيام بجميع العمليات المتعلقة بإنتاج النفط (الاستكشاف_ التنقيب_ الاستخراج_ التسويق+ التكرير والتصنيع) تضغط وبشتى الطرق من أجل إبقاء أسعار النفط الخام دون المستوى العادل، من أجل سحب أكبر قدر من نفط الدول النامية وبأرخص الأثمان دون مقدرة للدول المنتجة له من التحكم في هذه الأسعار بل وحتى عدم إمكانيتها من التحكم في ضبط قوانين لسعره في السوق العالمية، بالإضافة إلى عدم إمكانيتها من التحكم بالكميات المنتجة منه.[3]

إن أهمية النفط ازدادت منذ دخول السفن الحربية التي تشتغل بالوقود في بداية سنة 1900م، أي يعني بداية القرن العشرين وإذ أن الانتقال من الفحم الحجري إلى النفط قد زود السفن البريطانية بميزات هامة في السرعة والقدرة على التحمل استطاعت بهما القطع البحرية البريطانية التي تعتمد على الفحم من التغلب على خصومها وخصوصا ألمانيا، وفي الوقت ذاته مثل ذلك مشكلة جديدة بالنسبة لبريطانيا إذ أصبحت بحاجة إلى استراد النفط الذي كانت تفتقر إليه بشكل كبير بالرغم من كونها غنية بالفحم الحجري، بالإضافة أثناء الحرب العالمية الأولى أصبحت أهمية النفط كبيرة وذلك حينما ظهرت الحاجة إلى النفط كوقود في الوسائل الحربية، وإن تحقيق الانتصارات فيه كان مبحث للدول الاوربية إلى التوجه نحو تكوين شركات تملكها الدولة والسعي للسيطرة على الموارد في العالم، وفتحت حرب العالمية الثانية الباب أمام الدول المتحاربة للقتال من أجل النفط حيث فرض الخطر النفطي الأمريكي على صادرات النفط إلى اليابان مما دفع الأخيرة إلى مهاجمة قاعدة بيرل هايرير في نهاية العام 1941، وفي أوربا كانت ألمانيا بحاجة ماسة إلى النفط مما دفعها إلى غزو روسيا في العام 1941 وكان الهدف الأكبر للغزو هو احتلال مركز النفط السوفياتي في باكو في أذربيجان السوفييتية.[4]

إن أهمية النفط هي كبيرة باعتباره قوة مركبة، فهو أولا المصدر الأساسي والأهم للطاقة في العالم، بالإضافة إلى ذلك فهو مصدر لعائدات نقدية ضخمة ولصناعات واسعة ومجال نشاط شركات عالمية عملاقة، فالعائدات النفطية هي أكبر وأضخم العائدات، وتشكل القسط الأكبر من

---

[1] المرجع نفسه، ص ذ.

[2] د- ذيب عبد الحفيظ، **ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره**، وارد في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بعنوان: الدار الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، 2004، ص 546.

[3] العربي بوعلام، **محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM (فترة الدراسة من 02-01-2009 إلى 12. 30. 2010)**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، ص 03.

[4] سعيد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن، النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص 02

العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات لكل دول العالم، والصناعات النفطية أيضا هي أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من 12 ألف سلعة وتوظف ملا يقل عن 12 مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكرارية والتسويقية والتوزيعية. [1]

لقد كانت الهيمنة في سوق النفط تعود إلى سبع من كبرى شركات البترول العملاقة والتي أطلق عليها (الشقيقات السبع) إن سيطرة هذه الشركات على سوق النفط وتحكمها بالأسعار وتراجع عوائد البلدان المنتجة أدى إلى إشاعة أجواء من الاستياء لدى شعوب البلدان المنتجة والضغط على حكومتها لتأميم شركات النفط الأجنبية، حيث انتقلت السيطرة على النفط من هذه الشركات إلى الدول المنتجة بحيث استطاعت دول الأوبيك بالمشاركة في ملكية الشركات الأجنبية العاملة في المجال النفطي، مما أدى بسعر النفط يرتفع أكثر فأكثر بارتفاع الطلب عليه، إذا كان قد ارتفع حتى عام 1973 حيث قرر زعماء العرب المنتجين للنفط أنداك خفض إنتاج النفط بنسبة تبلغ 5% شهريا وقطع الإمدادات النفطية عن الولايات المتحدة وهولندا بسبب موقف حكومتيهما المنحازة إلى إسرائيل والمساند لها[2].

ازدادت الأهمية الاقتصادية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض الصناعية للحصول على الحصة الأكبر من الامتيازات النفطية، ما جعل النفط باعثا على التنافس بين تلك الدول، وكانت الشركات النفطية الكبرى، ومن ورائها الحكومات تستخدم نفوذها في هذا الصدد، وتتفاوض فيما بينها لتقسيم الموارد والأسواق بين شركاتها المختلفة[3].

المطلب الثاني: الثروة النفطية في إفريقيا:

كانت القارة الافريقية لا توجد بها شواهد بترولية بالكميات التجارية، و في عام 1950 م تم استخراج 8 مليون طن من افريقيا، وتم استخراج 80% من مصر و البقية من الجزائر و المغرب مقارنة ب 250 مليون طن من منطقة الخليج سنويا، اما اليوم فالدول الافريقية تأتي في المرتبة الثالثة بعد أمريكا والشرق الأدنى، إذ بدأ استخراج البترول في افريقيا في عام 1956م، ذلك باكتشاف حقول نفطية في كل من الجزائر ونيجيريا وليبيا و وأنجولا و الجابون، يقدر محصول احتياطي النفط الافريقي بحوالي 75 مليون برميل، تشكل حوالي 7% من اجمالي مخزون العالمي كما تمتلك 8 % من مخزون العالم من الغاز الطبيعي، وبقدر الإنتاج الافريقي من النفط الخام حوالي 8 مليون برميل يوميا، و يتوقع أن يصل الى اكثر من 21% عام 2025م، تمثل 11% من الإنتاج العالمي[4].

لقد تم اكتشاف عدد كبير من الحقول النفطية في القارة الإفريقية تمثل 11% من الإنتاج العالمي في عدد من الحقول مثل: حوض الصحراء الكبرى، ويتكون هذا الحوض من الجزائر وليبيا وتونس، وحوض الجماهيرية العربية الليبية، وهي أكبر دولة إفريقيا توجد بها أكثر من 150 حقل نفطي ومستودعات نفطية أهم حقولها (حقل الخليج سرت، حقل غرب طرابلس، حقل شرق طرابلس)، وحوض الصحراء الكبرى وأهم حقولها (حقل البورما- دوليب- عشرات – حقل جيل سهام ونامس) وهي تقع في تونس، وحوض خليج فينيا: ويشمل هذا الحوض كل من نيجريا – غانا – ساحل العاج- الكاميرون- الغابون-الكنغر- زائير- أنجولا). وحوض خليج السويس: ويشمل أراضي مصر وتعتبر مصر أول الدول التي تم استخراج البترول فيها في عام

[1] عقابي خميسة،، المرجع السابق ، ص 38.
[2] سعيد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 2،3.
[3] عقابي خميسة، المرجع السابق، المرجع السابق ، ص 38.
[4] ياسر أبو حسن، **قضية النفط وأثرها في العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان**، المرجع السابق، ص 429.

1910 وأهم الحقول هي (حقل ببلاعيم، رأس غارب، حقل دلتا النيل والصحراء الغربية، حقل الصالحين) وحوض المغرب: جرى اكتشاف البترول في المغرب ووجدت حقول فيها أهمها (حقل تيسران، هاري تشان، مناطق شواطئ الأطلسي) .وحوض السنغال: أهم حقولها(حقل دوم، تلور). وحوض مدغشقر: أهم حقولها تسيميرورو،). وحوض تنزانيا، أهم حقولها(حقل جزيرة زنزبار، حقل سونجو).[1]

تعتبر منطقة غرب إفريقيا المنطقة الأهم في إنتاج النفط، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا وهي عضو في منظمة الأوبك ويبلغ احتياطها 36 مليار برميل. وبحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل، أما غينيا الاستوائية التي تملك الأن أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط، فهي تنتج يوميا 420 ألف برميل نفط يوميا، بينما يصل احتياطها إلى نصف مليار برميل، بينما تقدر أرقام أخرى هذا الاحتياط المليارى برميل، وتسعى الشركات العالمية خاصة الأمريكية إلى رفع إنتاج هذا البلد إلى 740 ألف برميل يوميا في عام 2020، الجابون هي الأخرى من قدامى المنتجين على 1,9 مليار برميل وهناك الكاميرون التي تنتج 83 ألف برميل يوميا، أما الاحتياطي فيقدر ب 85 مليون برميل، يلي هذه الدول مجموعة أخرى في غرب إفريقيا لذوات الإنتاج الضعيف مثل: ساحل العاج التي تنتج 32,9 ألف برميل يوميا. أما احتياطها فيبلغ 220 مليون برميل، بينما يقدر إنتاج غانا اليومي ب 8 الاف برميل نفط، أما الاحتياطي لديها، فيصل إلى 8,5 مليون برميل نفط[2].

تملك إفريقيا احتياطا نفطيا كبيرا بلغ عام 2013 حوالي 30,3 ألف مليون برميل، وهو نفط خفيف في أغلبه ذو جودة عالية ونوعية عالية، وتعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة أهم الاكتشافات العالمية، تنتج القارة 8818 مليون طن عام 2013، أي يمثل 10,1% من الإنتاج العالمي ما جعل القوى العالمية تتنافس عليه خاصة الصين، أمريكا، فرنسا للحصول على امتيازات نفطية[3].

إن إفريقيا في ظل الظروف والمناخات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي توفرت لها بعد قيام الاتحاد الإفريقي وتوطد روابط التعاون والتنسيق والتكامل بين بلدانها صارت قادرة على وضع استراتيجية جديدة للاستفادة من مواردها المعدنية والطبيعية الهائلة بما يخدم ويحقق أهدافها ومصالحها الحيوية وطموحاتها المستقبلية في تحسين أوضاعها المعيشية لمجتمعاتها وخلق قاعدة صناعية متطورة تعمل على رفع الاقتصاد هناك، إن استفادة إفريقيا من مواردها وثرواتها المعدنية الضخمة تكاد لا تذكر ولا سيم التصنيع إلا بنسبة ضئيلة جدا في الاقتصاد الإفريقي ومعظم هذه الموارد تصدر للخارج كمواد خام وبأسعار رخيصة وليس أمام الدول الإفريقية إلا أن تستثمر في هذه المواد في الداخل وعدم استنزافها ويجب البحث عن حلول تحمي هذه الثروة وتجعلها ورقة ضغط رابحة وقوية في أيدي الآفارقة وذلك من خلال توفير الإمكانيات والقدرات البشرية والمادية والتكنولوجية لاستغلالها استغلال الأمثل وفق استراتيجية إفريقية مشتركة ومكملة لبعضها البعض فالموارد الطبيعية في إفريقيا وفق مقتضيات العصر الذي يتصدر سلم اهتماماته العامل الاقتصادي هي سلاح فعال وأساسي لدخول معركة التنمية

---

[1] المرجع نفسه، 429.

[2] ‹‹_____››، **خريطة توزيع النفط الإفريقي**، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الخامس ، مايو 2013،ص 01.

[3] ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية واستراتيجية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017/2016، ص 78،77.

والانتصار فيها، بالإضافة يجب على الدول الإفريقية ان تفرض نفسها باستخدام هذا السلاح في استعماله في عملية النهوض الاقتصادي.[1]

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما سبق في دراسة الفصل الأول يتسنى لنا فهم مصطلح التنافس في العلاقات الدولية وعلاقته بالصراع والنزاع إلا أن هناك بعض التلميحات تشير بان أقرب مصطلح للتنافس هو الصراع وذلك لأن بعض المفكرين يستعملونه بكثرة في دراستهم لحقل العلاقات الدولية.

_ إن كل نظرية التي وظفناها في التنافس في العلاقات الدولية لها وجهتها ونظرتها الخاصة في تفسير الظاهرة انطلاقا من منطلقاتها الفكرية وفرضياتها الخاصة، فلهاذا لا يمكننا أن نعتمد على نظرية واحدة في تفسيرنا للتنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.

_ إن النظرية الواقعية الكلاسيكية والجديدة هناك اقتراب كبير بينهما إلا انهما يختلفان في الجانب الأنطولوجي، حيث أن الواقعية الكلاسيكية ترى بأن الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية هي الدولة، بينما ترى الواقعية النيو الواقعية أن الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية هي الدولة + المنظمات الدولية.

_ تكمن أهمية النفط على انه مورد ثمين يمكن له أن يكون مصدر نزاع أو مصدر تعاون في العلاقات الدولية لأنه من كماليات الطاقة في القرن الواحد والعشرين.

_ إن إفريقيا هي بمثابة خشبة مسرح للقوى الكبرى والمتصارعة على الموارد وعلى النفط الذي أصبح عبارة عن استراتيجية مهمة ترسمها كل قوة صاعدة في حاجياتها الصناعية.

أقرب مصطلح للتنافس يتم استعماله بكثرة من قبل المفكرين في النظريات الواقعية والواقعية الجديدة هو مصطلح الصراع.

_ إن إفريقيا لديها مخزون يحتل المرتبة الثالثة بعد أمريكا والشرق الأوسط مما جعل بالنفط الأمريكي محل أنظار للدول المتنافسة على هذا المورد مثل الصين وفرنسا وأمريكا.

[1] ‹‹_____››، **خريطة توزيع النفط الافريقي**، المرجع السابق، ص 2.

الفصل الثاني

التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية.

المبحث الأول: أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين وأمريكا.

يتناول هذا المبحث الأهمية الحيوية للنفط الافريقي بالنسبة للصين وأمريكا اللّذان يتنافسان في إفريقيا من أجل الذهب الأسود، وذلك لإدراك كلا منهما للأهمية النفطية في المنطقة الافريقية، وكذلك إدراكهما إلى أهمية تنويع مصادر تدفق النفط لأنه أمن طاقوي يحرك عجلة الاقتصاد.

المطلب الأول: عوامل الوجود الصيني في إفريقيا

ظهرت العلاقات الصينية الإفريقية وتوددت في القرن العشرين منه إذ شرعت الصين في دعم حركات التحرر للدول المستعمرة من طرف الهيمنة الفرنسية والبريطانية آنذاك وتقديم يد العون لاستقلال الدول في إفريقيا، وتعرفت الدول الإفريقية على الصين الدولة المستقلة حديثا في مؤتمر باندونج بإندونيسيا وطرحت نفسها ضحية للحضارة الغربية التي تدعم تايوان كنموذج غربي في بحر الصين، وفي هذه المرحلة وقفت العديد من الدول الإفريقية للاحتراف بالصين الجديدة جمهورية مستقلة مثل حكومة عبود السودانية، وبادلت الصين أغلب الدول الإفريقية الاعتراف باستقلالها ومع بروز نهضة الصين العظيمة، بدأت الصين تقدم تجربتها في البناء الحزبي الشيوعي الصيني وأعجب به كثير من الأفارقة ومرة أخرى برز الحزب الشيوعي الصيني السوداني داعيا إلى تدعيم العلاقات السودانية الصينية وكان من أشهر دعاته بروفيسور شاكر حامد السراج أخصائي طب المجتمع وزير الصحة وعميد كلية طب جامعة جويا وهو متزوج بإندونيسية تشاركه الرؤية وعمل في مقبل أيامه سفيرا للسودان بالصين وذلك

من أجل تعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الصين والسودان، وقد عملت الصين على توزيع مجالاتها خاصة مجلة بناء الصين بصورة واسعة بالسودان وإفريقيا[1].

لم تكن العولمة هي الأداة التي تتمسك الولايات المتحدة الامريكية بها وحدها فقط للسيطرة على العالم اقتصاديا، فلقد استفادت منها الصين أيضا حين حاكمت الغرب إلى أليات السوق وديناميكية الاستثمار، فمن حيث لم يرد الغرب فقد الاختراع الغربي الصين من الثبات في وجه محاولات إبعادها عن الاستثمار الهائل في إفريقيا، لاسيما في المجال النفطي[2].

تظهر عوامل وجود الصين في إفريقيا هي أنها تتبع استراتيجية ثابتة وهي الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية التي تقوم بالتعامل معها، فالصين تبتعد عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيدا عن الاقتصاد الأوربي، والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض المؤيدين له على أقرانهم في الدول الإفريقية، ودمج الاقتصاد ومع سياسة توسيعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة، تتعلق أحيانا بالإرهاب، او بالإغاثة، او تأمين المصالح الغربية ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الداخلية للدول الإفريقية إلى حد اعتبارها محميات خاصة.[3]

أصبحت الصين مستوردة للنفط بعدما كانت تمتع باكتفاء ذاتي من النفط، فهي مستوردة له منذ عام 1993م، حيث إنها تستهلك نحو 11 مليون برميل يوميا وهو ما جعلها تحتل المرتبة الثانية منذ عام 2003م بين الدول المستهلكة والمستوردة للنفط، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك نحو40% من الاستهلاك العالمي للنفط فالصين دخلت مسار القوى الاقتصادية.[4]

الصين تزيد من حرصها الشديد على زيادة تأمين وارداتها من النفط الإفريقي ليصل إلى 30% من إجمالي وارداتها، بحلول العام 2011م حيث أنها تسعى لتجميع احتياطي استراتيجي من البترول حجمه 100 مليون برميل، وذلك بالتركيز في دول معينة في منطقة خليج غينيا، أهمها: أنجولا، وغينيا الاستوائية، والكونغو[5].

وجد العملاق الصيني فراغا استراتيجيا وثروات نفطية هائلة يمكنها أن تلبي حاجيات اقتصاداتها للطاقة، وبرز التغلغل الصيني في القارة الإفريقية في نواحي كثيرة معظمها تحت غطاء المساعدات الإنسانية والتنموية، والتي تهدف في الحقيقة إلى استمالة عقول وقلوب القادة الآفارقة لهذا التنين الصيني، الذي يعد المنافس الأول للولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين إلى جانب الاتحاد الأوربي[6].

إن اتجاه الدول الإفريقية إلى التعاون والتعامل مع الدول الأسيوية، وخاصة الصين، هو نتيجة حتمية لتلك الممارسات الجائرة التي قامت بها الدول الغربية من مجازر في إفريقيا، ومن استباحة لإنسان الإفريقي ونهب لثرواته، ونتيجة طبيعية لعدد من المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول الإفريقية، والتي لم تراوح مكانها إلى اليوم، وأصبحت بياناتها مجرد

---

[1] عبد الرحمان أحمد عثمان، **مؤتمر أفاق التعاون الغربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، الخرطوم 21 22 نوفمبر 2017 م، جامعة افريقيا العالمية، ص 316.

[2] أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثالث- ذو الحجة 1429 ه- ديسمبر 2008م، ص 46.

[3] امير سعد، المرجع السابق، ص 46.

[4] أيمن شبانه، **النفط الإفريقي.. عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد !**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الحادي عشر/ محرم - ربيع الأول 1433/ يناير- مارس 2016 ص 80.

[5] المرجع نفسه، ص 80.

[6] محمد الزواوي، **أفريكوم..إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الرابع- شوال. 1430ه- سبتمبر 2009م ص 96.

لغو فارغ لا طائل منه، كالقمة الاوربية الإفريقية الأولى عام 2000م، وما تلاها من قمم، ومن ذلك قمة مجموعة الثماني بإسكتلندا في عام 2005م، حيث تعهد القادة المجتمعون آن ذاك في ختام قمتهم بتخصيص 50 مليار دولار لمساعدة إفريقيا، وإلغاء ديون 14 دولة إفريقية إلا أن شيئا من هذه التعهدات لم ينفذ على اليوم، علما بأن مثل هذا الوعد قد تعهدوا به سابقا وتحول إلى سراب في عام 1996م، وبالمقابل، فإن الصين أوفت بالكثير من التزامها تجاه الدول الإفريقية، وألغت ديونا بقيمة 1,36 مليار دولار عن 31 دولة إفريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية ل 53 دولة إفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلا من البنك وصندوق النقد الدوليين الذي أغرق معظم الدول الإفريقية في مستنقع المديونية، وهذا مالم تفعله الدول الغربية ولا اليابان، بل قدمت هذه الدول بعض القروض بفوائد كبيرة، حتى تتراكم الفوائد وتكون حجرة تعثر في سبيل نهضة هذه الدول الإفريقية وازدهارها[1].

حاجة الصين لاستراد النفط الإفريقي تزداد بوتيرة مضطردة لتصل إلى 40% بعد نحو أربعين عاما، لذلك تسعى الصين، من خلال استثمار مقداره 900 مليون دولار في مشاريع تنموية متعددة في القارة الإفريقية، وذلك لتكملة النقص في مواردها النفطية من البترول الإفريقي[2]

أنتج الباحثون الصينيون دراسات عن الاقتصاد الإفريقي ومنها كتاب عن اقتصاد السوق chemuo:(1994-1995 yang dezhen e su zeyu، وكتاب عن العلاقة بين الإصلاح والتكليف الهيكلي أو الاقتصادي Tam Shizhong 1998 Shu yunguo 2004 وقد قامت وزارة الزراعة بتكليف باحثين لوضع المجلدات الأربعة: للمؤتمر الوزاري لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، الذي عقد في بكين عام 2000م[3].

إن سياسة الصينين دائما يرددون قولهم بأنهم لا يخلطون بين السياسة والاقتصاد فالسياسة هي السياسة، والأعمال هي الأعمال (busines is business)، وهي تعطي مثلا على ذلك من خلال وجودها في السودان، كما صرح نائب وزير الخارجية الصيني رهو ونز هونغ صيف العام 2004 حول قضية دعمها للحكومة السودانية[4].

إن دخول الصين إلى إفريقيا يعني أن الآفارقة يستطيعون النهوض ومواكبة تطورات السوق العالمية، لكن هذه الصورة الجميلة للصين وراءها صورة ستكون قاتمة إن لم يتدارك الآفارقة خطورتها، وهي أن معظم الاتفاقيات الاقتصادية التي توقعها الدول الإفريقية مع الصين هي اتفاقيات شراكة، لكن دخول الصين والعمالة الصينية في الأسواق الإفريقية بهذه الصورة المريبة، ومنافسة الفقراء وذوي الصناعات الصغيرة المحلية من قبل بعض الصينين تحت أشعة الشمس الحارة لبيع قطعة قماش مستورد من الصين أو عطر مصنوع بأعشاب محلية في الصين، يثير العديد من الشكوك والتساؤلات، وأعتقد أن الوضع سيكون أسوء من ذي قبل إذ لم يتداركه عقلاء القوم في الدول الإفريقية، ولن يعدو الأمر إحلال مستعمر فظ بأخر وديع، وعلى الرغم من وداعته قد تكون النتيجة واحدة أو أسوأ، هذا ما أكده الكتاب الصادر عن البنك الدولي بعنوان طريق الحرير لإفريقيا في 2006/09/16م، ويفيد الكتاب أن هناك تزايدا ملحوظا في

---

[1] محمد جمال عرفه، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا...العولمة البديلة**، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع- رجب- رمضان 1432ه/ يوليو- سبتمبر 2011م، ص 22.

[2] محمد جمال عرفه، المرجع السابق، ص 22.

[3] عبد الرحمان أحمد عثمان، **العلاقات الصينية الإفريقية رؤية مستقبلية**، مؤتمر أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، ص 315.

[4] امير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الافلة في قلب إفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثالث، ذو الحجة 1429ه ،ديسمبر 2008 م ص 46.

الشركات الصينية والأسيوية العاملة في القارة الإفريقية، وأن اهتمامها تعدى مجرد تعقب الموارد النفطية، وبين الكتاب كذلك أن الصادرات الإفريقية إلى أسيا زادت ثلاثة أمثالها في السنوات الخمس الماضية، لتجعل أسيا بذلك ثالث أكبر شريك تجاري 27% بعد الاتحاد الأوربي (32%)، والولايات المتحدة (29%)، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات من الصين 1,18 بليون دولار أمريكي حتى منتصف عام 2006م[1].

إن حجم التودد الصيني والإفريقي، والمرارة من الحقبة الاستعمارية الأوربية الرد الحاد الذي قاله السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب على الانتقادات الغربية للصين حيث استاء كثيرا هذا ما يخص نفاق ورياء، لا أحد يقول شيئا عن الحضور الهائل للصين في الولايات المتحدة، لكن عندما يأتون لإفريقيا يقف كل الغرب مدججا بالأسلحة، خلال أيام العبودية الغربية يقف أحد لتعويضها عن نهب قارة كاملة.[2]

لم يحدث في التاريخ أن رهنت الصين علاقاتها بالدول الإفريقية بتحقيق قدر ما من الديمقراطية، أو اشترطت معايير خاصة لحقوق الإنسان أونظام الحكم تتم بموجبها الإفادة من المنح الصينية، ومع أن الدول الإفريقية والعالم يدرك أن للغرب لا يضع مثل هذه الشروط بغية تحقيقها، وإنما لفرض شروط أخرى تحت الطاولة، إلا أن زعماء القارة بدؤوا يميلون نحو بكين، لإدراكهم أن مثل هذه الشروط ليست على الأجندة الصينية المهتمة أكبر بعالم الأعمال والاستثمار، وتكشف الإحصاءات الصينية عن أن بكين قدمت لإفريقيا في 2004م مساعدات مالية بقيمة 2,7 مليار دولار، ما يعادل 26% من إجمالي المساعدات الدولية الصينية، رغم أن دولة كاليابان لم تقدم لإفريقيا سوى مساعدات قيمتها 11 مليون دولار، هذاماجعل بالصين أن تكون في مصاف الدول المانحة الكبرى للقارة[3].

المطلب الثاني: أهمية النفط الإفريقي بالنسبة لأمريكا.

يتميز النفط الإفريقي بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعا من خام النفط في القارة كما يتسم معظم هذه الأنواع بجودته الفعالة، نظرا لانخفاض نسبة الكبريت فيها، وخفة وزنها، واحتوائها على نسبة أكبر من الغاز والبنزين، كما يتمتع قطاع النفط في إفريقيا بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم، لأن النفط الإفريقي أصبح محورا للتنافس بين القوى الدولية، خصوصا أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة، فأوروبا تستورد 48% من احتياجاتها من الطاقة، واليابان تستورد 52% والولايات المتحدة الامريكية تستورد 53% ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 62% عام 2020م[4].

تشير الدراسات بأن النفط الإفريقي ذو جودة عالية وتمتلك مواصفات ومزايا مختلفة لأنه لا يحتاج إلى وقت كثير في عملية التكرير أي قليل الشوائب بالإضافة إلى قربه من موانئ التصدير الأوربية، كما أشار الدكتور حمدي عبد الرحمان في حديثه عن مزايا النفط الإفريقي، والذي يعد محط جذب واهتمام الدول الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي[5].

---

[1] محمد جمال عرفه، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا...العولمة البديلة**،مرجع سبق ذكره، ص 22 23.

[2] أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الأفلة في قلب إفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] أمير سعد، المرجع السابق، ص 47.

[4] أيمن شبانة، **النفط الإفريقي...عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[5] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991 2010**، وهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 56.

في شهر أوت لسنة 2000م سافر الرئيس بيل كلينتون مرة أخرى إلى إفريقيا وقام بزيارة نيجيريا لتأكيد الدعم الأمريكي لما سماه مستشار الأمن القومي أن ذاك ساندي برقر Sandy berger الانتقال الديمقراطي الأهم في إفريقيا منذ انهيار نظام التمييز العنصري كما أشاد رئيس نيجيريا ليس فقط لما حققته من تقدم في مجال الديمقراطية، وإنما أيضا لتعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الجريمة الدولية، وقيادتها لعمليات حفظ السلام الإقليمية بالإضافة إلى ذلك، يشدد على أهمية مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة Aids/Hiv في إفريقيا، كما أكد احتمال أن تكون إفريقيا شريكا تجاريا للولايات المتحدة الأمريكية، بالنظر إلى إمكانيات زيادة الاستثمار والتجارة والتركيز على الأهمية المتزايدة للواردات النفطية من القارة، حيث صرح المسؤولين الأمريكيين بأن إفريقيا تمول 16% من الواردات النفطية الامريكية ومن المتوقع أن تتجاوز الخليج الغارم كممول للولايات المتحدة الأمريكية[1].

لقد أصبحت القوى الدولية تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها من النفط، وذلك التوسع في استراد النفط الإفريقي، وتكثيف استثماراتها النفطية في مناطق البترول التقليدية في إفريقيا، مثل نيجيريا، والجابون وليبيا، والجزائر، فضلا عن مناطق الاكتشافات الجديدة في كل من غينيا الاستوائية، والسودان وموريتانيا... إلخ، فالولايات المتحدة تخطط، بمنتهى الدأب لكي ترفع وارداتها النفطية من إفريقيا من 16% إلى 20% بحلول العام 2010م، بهدف التحكم في إنتاج النفط العالمي وأسعاره[2].

إن القرن الإفريقي وشرق إفريقيا اكتسب أهمية كبيرة لشركات النفط العالمية خاصة أنه مجموعة من الدول الواقعة على ذلك النشوء الشرقي الاستراتيجي، وذلك لقربه من منابع بترول الخليج ولتحكمه في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة لثرواته الدفينة وغير المستغلة من المعادن النفيسة والاستراتيجية، ومنها النفط المكتشف بكميات اقتصادية كبيرة، وتتمثل دول المنطقة في الصومال، جيبوتي، إيريتريا، السودان، إثيوبيا، ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، ما أعقبها من إعلان أمريكا ما أسمته الحملة العالمية على الإرهاب، احتلت هذه المنطقة مكانة متقدمة في أولويات السياسة الامريكية بشأن المناطق المطلوب السيطرة عليها كمواقع ومراكز حشد ومراقبة، في إطار خطة تطويق العالم الإسلامي والذي يمثل وفقا لها نتجون العدو في القرن الواحد والعشرين فالولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت منطقة القرن الإفريقي كمصدر للإرهاب الدولي منذ عام 1999م، حيث أن العديد من الكتاب اهتموا بالسياسة الامريكية اتجاه القرن الإفريقي، حيث لاحظوا تغير هذه الأخيرة بعد الهجمات، إذ أكد Sharaeder مثلا عودة إفريقيا كمكون في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

إن اهتمام الولايات المتحدة بالنفط الإفريقي يعود إلى المنافسة التي أبدتها الصين في القارة، وإلى المكلفة الضعيفة لنقل النفط والغاز من غرب إفريقيا عبر الأطلسي إلى السواحل الامريكية، مقارنة بنفط الخليج العربي ، أما المبادلات التجارية الإفريقية /الأمريكية، فإن 87% منها متكونة من النفط ومشتقاته، ومن حيث الكم فإن الاحتياطات النفطية في ليبيا تقدر ب 40 مليار برميل وفي نيجيريا ب 31 مليار برميل وفي الجزائر ب 13 مليار برميل وأكثر من 3 مليار برميل في بقية البلدان المحيطة بالصحراء، وعموما فإن الإنتاج الحالي يعادل 6 ملايين

---

[1] ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-،2010-2011، ص 56.

[2] أيمن شبانه، **النفط الإفريقي...عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد**، مرجع سبق ذكره ص 80.

[3] ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية – الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

برميل يوميا في منطقة خليج غينيا، الممتد إلى نيجيريا وأنغولا، أما نفط التشاد والكاميرون فإنه يصل الأطلسي عبر أنابيب تضخ 350 ألف برميل يوميا، مرشحة للزيادة[1].

لقد بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماما بمصادر النفط الإفريقي كبديل عن نفط الشرق الأوسط، فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خمس واردات الولايات المتحدة من النفط وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا بنسبة 25% بحلول عام 2015 وأشار أخرون إلى أن احتياطات القارة الإفريقية متصلة بشكل مباشر بالساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية، ماعدا الحقول السودانية التي تحتاج كي تصبح على اتصال مباشر إلى إنجاز خط أنابيب تشاد، الكاميرون ومن ثم أثرت الولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على 50% من وارداتها النفطية وهو اتجاه عززته توصيات تقرير سياسة الطاقة القومية، الصادر عن البيت الأبيض في ماي 2001م[2].

إن النفط الإفريقي له أهمية استراتيجية خاصة للولايات المتحدة، حيث بدأت استراد النفط من القارة منذ خمسينات القرن العسرين، وقد صدر العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذا المعنى، أصدر ديك تشيني تقريرا وهو نائب الرئيس الأمريكي في عام 2001م حول السياسة القومية الامريكية بالنسبة للطاقة، اكد فيه ان إفريقيا ستكون أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز، كما أعلن والتز كانستينر، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في فبراير 2002م أن =**النفط الإفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية لأمريكا**= وكذا صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بأنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي عل انه ‹‹**أولوية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي**›› كما أعلن الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2006م عزم الولايات المتحدة الاستغناء عن 70% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول العام 2020م[3].

من هذا المنطلق فإن الغدارة الامريكية أعطت أهمية كبيرة للنفط الإفريقي باعتباره نوعية جيدة ويشكل أهمية كبيرة للاحتياجات الامريكية ، قال نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني أن النفط الإفريقي بموصفاته النوعية العالية ونسبة الكبريت المنخفضة فيه بات بشكل مصدرا متناميا لمصافي النفط على الساحل الإفريقي[4].

تهتم الولايات المتحدة الامريكية بالنفط الإفريقي لدرجة تواجده بنسبة كبيرة في إفريقيا خاصة في الساحل الإفريقي، الذي هو مجموعة الدول وهي إريتريا، السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، وعلى الرغم من حساسية هذه المنطقة بعدم وجود الأمن وعدم الاستقرار إلا أن أمريكا تهتم بهذه المنطقة لأنها توفر عليها حالة الطلب المستمر على النفط بالإضافة إلى تنامي الاطماع للقوى التنافسية الأخرى كالصين وفرنسا، ولقد جاء في خطاب مساعد الوزير الأمريكي للشؤون الإفريقية جنداي فرازر jendey frazer ، أنه حسب توقعات الخبراء فإن إنتاج النفط في خليج غينيا سينمو بنسبة 40% بحلول عام 2020م، حيث يتوقع أن يكون خليج عينيا في قمة المناطق المنتجة للنفط في العالم[5].

---

[1] وائل عبد الغاني، **المشهد الإفريقي**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الرابع- شوال 1430ه- سبتمبر 2009م، ص 53-54.

[2] ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] أيمن شبانه، **النفط الإفريقي...عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد**، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[4] ريمة كاية، **العلاقات الامريكية-الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5] ريمة كاية، المرجع نفسه، ص 67.

المطلب الثالث: أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين.

توجد بإفريقيا 21 دولة منتجة للنفط تتوزع كالتالي:

أ: الشمال الإفريقي: يضم الجزائر، ليبيا، مصر، تونس، المغرب

ب: الشرق والوسط الإفريقي: يضم السودان، تشاد، الكونغو

ج:الجنوب الإفريقي: أنغولا، جنوب إفريقيا، الزمبابوي

د: الغرب الإفريقي: نيجيريا، توجو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، موريتانيا[1].

بالرجوع إلى التاريخ اعتبر الزعيم الصيني ماوتسي تونغ إفريقيا حالة تستحق الدراسة حيث أمر بجمع المعلومات عن إفريقيا من أجل وجود علاقات مصلحية متبادلة مع إفريقيا، إن مجلة الجمهورية الصينية Repuplican china من المجلات التي نشرت عددا محدودا من المقالات حول إفريقيا، أما المجلة الرائدة والمعمرة في الصين فهي مجلة Oriantal Miscellany والتي صدرت بين عامي 1904م- 1944م فقد نشرت مقالات متعددة حول العلاقات الإفريقية الأوربية، الاستعمار الأوربي في إفريقيا، والشعوب الإفريقية، الغزو الإيطالي لأثيوبيا العلاقات بين الصين وإفريقيا، وأول بحث ميداني تحول الى كتاب، فقد كتب عن إثيوبيا في 1936م صدر من طرف الصين، تمت فيه المقارنة بين أوجه الشبه بين الصين وإفريقيا[2].

أصبحت الصين منذ سنة 2004م أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، وتقول بعض الدراسات سوف يزداد استهلاك الصين من النفط بنسبة 10% سنويا وتزداد واردات الصين من النفط والغاز من 23% إلى 60% في سنة 2020م، وقد بدأت الصين في الظهور بسرعة مست جزء كبير في جميع أنحاء إفريقيا، مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بنسبة 166,7% من سنة 2014م إلى سنة 2015م، مقارنة مع نمو بنسبة 29,5% من استثمارات الولايات المتحدة الامريكية[3].

تلعب الشركات النفطية الصينية دورا مهما في مجالي الإنتاج والاستكشاف، حيث تحاول الاستحواذ على حصة من النفط الإفريقي، فقد أعلنت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية شراءها حصة نسبتها 45% من حقل نفط وغاز نيجيريا في أوائل سنة 2008م، واشترت أيضا ما نسبته 35% من ترخيص الاستكشاف في دلتا النجير، وقامت الشركات الصينية باستثمارات مماثلة في أنجولا وعدد من البلدان الإفريقية، لكن مقارنة حجم الاستثمارات الصينية بنظيراتها في القارة مازال محدودا، حيث تمثل القيمة للاستثمارات الخاصة بالشركات الوطنية النفطية 8% فقط من القيمة التجارية لاستثمار كافة الشركات النفطية الدولية[4].

أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في دول إفريقية مثل السودان، واستغلت خروج الولايات المتحدة الامريكية من السودان عام 1990م لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام 2008م، كما قامت شركة سينوبك الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ألف وخمسمائة

---

[1] ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] عبد الرحمان أحمد عثمان، **العلاقات الصينية الإفريقية- دراسة مستقبلية**، مؤتمر أفاق التعاون الغربي الإفريقي الصيني في إطار مبادرة الحجام والطريق، الخرطوم 21-22 نوفمبر 2017م، ص 313.

[3] شريفة كلاع، **أفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني**، جامعة الجزائر 03، ص 227.

[4] غراب رزيقة، وأ. سي ناصر صابر، **سياسات أمن الطاقة وتحدي الموازنة بين احتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة: الصين نموذجا**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المحور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 2015، ص 05.

كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين[1].

إن الصين تركز على النفط الإفريقي، وذلك تراجع لسياسات أمنها الطاقوي فهي تركز على التنوع، والتنوع يشمل كلا من الاستراتيجيات والأدوات، فالصين تعتمد على تنويع مصادر حصولها على النفط من أكثر من منطقة من بينها الشرق الأوسط، روسيا، دول أمريكا اللاتينية ودول أسيا الوسطى وبعض دول إفريقيا، كما لجأت إلي استراتيجية التعاون مع بعض الدول المنتجة للنفط في مجال اكتشاف حقول جديدة أو إدارة تلك القديمة والعمل على تطويرها، وذلك من خلال تشجيع الشركات الوطنية على الاستثمار في الخارج، فالصين تنتهج هذا الاتجاه هو التخوف من انقطاع الامدادات، نظرا لعدم الاستقرار الذي يميز المناطق الرئيسة التي تعتمد عليها الصين في توفير الامدادات الطاقوية، إضافة إلى التخوف من حصول اضطرابات في الامدادات النفطية القادمة عبر مضيق ملقا، والتخوف من التواجد الأمريكي في أسيا الوسطى والذي يهدف إلى تطويق الصين والحلول دون وصولها لهذه المناطق[2].

لقد تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ نحو 500 ألف برميل يوميا، وقامت شركة أخرى بمد خط أنابيب إلى البحر الأحمر لتسهيل نقله إلى الصين، وقد حصلت بكين على حق التنقيب في أربعة مواقع أخرى من بينها كينيا، وتشارك شركات النفط الصينية في 20 دولة إفريقية وعلى امتداد السنوات الخمس الماضية أنفقت هذه الشركات 10مليار دولار على شراء حقول النفط والشركات المحلية[3].

لقد أضحت أنجولا أكبر مصدر للنفط للصين حيث تصدر إليها 522 ألف برميل يوميا، وقد أعطت الصين قرضا لأنجولا وهو مبلغ مالي قيمته 4 مليارات دولار، يستحق السداد من النفط المصدر إلى الصين، كما أن الصين حصلت على حصة تبلغ 40% في حقل نفطي رئيسي في نيجيريا (المنتج الأول للنفط في إفريقيا)[4].

يرجع الاهتمام الصيني بالنفط الإفريقي وتناميه داخل المنطقة الافريقية هو أن تزايد المطلب الصيني الشديد للنفط، بسبب تزايد حاجة الصناعة الصينية للنفط، حيث يحقق الاقتصاد الصيني نموا استثنائيا بمعدل سنوي كبير ما بين 8_ 10%، وهو ما يجعله يعتمد اعتمادا متزايدا على النفط المستورد، حتى أضحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية، حيث تستورد بكين أكثر من 20% من وارداتها النفطية من إفريقيا، وتسعى إلى المزيد، خصوصا أن حاجتها البترولية ستضاعف عام 2030م، ومن أبرز الدول التي تستورد منها: السودان، تشاد والجزائر وأنجولا والجابون[5].

إن النفط أصبح دافع للصين في نموها الاقتصادي الرهيب، وكذلك أن احتياجها يتزايد مع تزايد النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي.

---

[1] محمد جمال عرفه، **الصين و« التغيير الناعم في إفريقيا»**، مرجع سابق الذكر، ص 69.

[2] غراب رزيقة وأ. سي ناصر هاجر، **سياسات أمن الطاقة وتحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة: الصين نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[4] أمير سعدي، المرجع السابق، ص 50.

[5] محمد جمال عرفه، **الصين و« التغيير الناعم » في إفريقيا...العولمة البديلة**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

إن النفط أصبح أمنا قوميا صينيا، فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق النفط هذه، سواء دعم مناطق النفط وحمايتها أو توريد أسلحة للدول الافريقية ، فبكين تعد أكبر ممول سلاح لإفريقيا[1].

المبحث الثاني: التنافس الصيني الأمريكي على نفط إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال كل معالمه بسقوط جدار برلين عام 1989م، وكذلك حل حلف وارسو في سنة 1991م، فأصبح لأمريكا دور عالمي وهو انفرادها بقيادة العالم بالإضافة إلي تحول الدول الشرقية التي كانت تحت المنظومة الشيوعية إلى دول تابعة للمنظومة الرأسمالية، كل هذا جعل الولايات المتحدة ترسم استراتيجيات من أجل السيطرة على منابع النفط في كل بقاع العالم من أجل وجود استثمار حيوي نشيط في مجال التصنيع ومنه كان التوجه إلى بعض البلدان الإفريقية، لكن مع تسارع كبير لحركة العولمة ظهرت قوى صاعدة أيضا تسعى هي الأخرى لفرض وجودها في الساحة الدولية، الصين ولعل من أبرزها الصين.

المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية على إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد.

تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ

[1] المرجع نفسه، ص 68-69.

الأوربي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، والسيطرة على العراق، والاقتراب من بحر قزوين بعد إسقاط نظام طالبان عام 2001م[1].

إن جنوب الصحراء في إفريقيا تعتبر منطقة غنية بالنفط، وهي محطة أنظار للدول الأسيوية والأوربية وحتى للعملاق الأمريكي الذي يريد السيطرة على منابع النفط.

تمثل جنوب الصحراء في إفريقيا خمس واردات الولايات المتحدة من النفط، وتتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من النفط الإفريقي بنسبة 30% بحلول 2010م، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق بنسبة أكبر وارداتها النفطية من الخليج العربي. ويتوقع أن يصبح خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي يقدر بنحو 24 مليار برميل، المركز الأول في إنتاج النفط بعيدا خارج الحدود[2].

في يوم 07 فيفري 2007م، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة جديدة للقارة الإفريقية والمسماة اختصارا ب" أفريكوم" (United States African-Command)، وأن الهدف من إنشائها هو تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية وأنها تعمل على حلق فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والامن لشعوب إفريقيا، وتقع هذه القيادة ضمن نطاق القارة الإفريقية ومقر هذه القيادة تقع في شتوتغارت الألمانية خارج إفريقيا، وإن إنشاء هذه القيادة الجديدة هو إعطاء القارة الإفريقية الأسبقية الأولى في المصالح الامريكية، ورغبة الولايات المتحدة في تضييق الخناق على أي دور مستقبلي لأية قوة عالمية أو إقليمية في القارة الإفريقية، وبالتالي انفراد الولايات المتحدة التام بالتعزيزات الأمنية المرتبطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والسيطرة على منابع البترول الإفريقي في القارة.[3]

إن بخصوص تحرير التجارة في إفريقيا صدر قانون يسمى بقانون "الفرص والنمو الإفريقي" Growth and opportunity (AGOA) African في يوم 2000/05/08، يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الباب أمام الاستثمارات الامريكية في القارة الافريقية كما يشجع على دخول المنتجات الافريقية الى الأسواق الامريكية ولكن وفق شروط أمريكية وليست شروط إفريقية، منها احترام حقوق الانسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الاقتصادية وخاصة الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأمريكية وكذلك مكافحة الفساد والفقر. وفي اكتوبر سنة 2000م وقع الرئيس كلينتون على إعلان يسمح لنحو 34 دولة إفريقية من جنوب الصحراء للاستفادة من مزايا تفضيلات التجارة الممنوحة للدول الافريقية وفقا للقانون (AGOA) في بنده الأول قانون التنمية والتجارة وهذا الإعلان يسمح بدخول منتجات هذه الدولة من النسيج والملابس وهي معفاة من الرسوم الجمركية ومطابقة للمعايير التي وضعها النظام Generalized GSP system of Preferences.[4]

استلزمت مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا السعي لاتخاذ بعض القواعد العسكرية في القارة، خصوصا في مناطق التهديد الأمني، ومن ذلك قاعدة (كامب لمونييه)، في جيبوتي، ومواقع العمليات المتقدمة في كل من السنغال ومالي وغانا والجابون، كما تضمنت

---

[1] نجلاء محمد مرعي، **الثروة النفطية... والتنافس الدولي «الاستعماري »الجديد في إفريقيا**، التقرير الاستراتيجي السابع، متحصل عليه من موقع: https://ar.islamway.net/book/5741/، 2013-03-22، تاريخ التصفح: 20 ماي 2019، ص 422.

[2] نجلاء محمد مرعي، المرجع نفسه، ص 422.

[3] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991 2010**، زهران للنشر، عمان، ص 79.

[4] أسماء رسولي، **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة. 2010 2011، ص 76 77.

تقارير تشير إلى احتمال اتخاذ دولة ساوتومي وبرنسيب، وهي جزير صغيرة في غرب إفريقيا، قاعدة بحرية أمريكية، حيث انها تحتل موقعا استراتيجيا في خليج غينيا، وأيضا حيث توجد حقول النفط الوفيرة في المياه العميقة، حيث بلغ الاحتياطي النفطي في الجزيرة نحو 14 مليار برميل[1].

لقد أبدت الولايات المتحدة اهتماما بمصادر النفط الإفريقي كبديل عن نفط الشرق الأوسط، فأفريقيا في جنوب الصحراء توفر خمس واردات الولايات المتحدة من النفط ويتوقع بعض الدارسين لأمريكا أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا بنسبة 25% بحلول عام 2015/ وأشار أخرون إلى أن احتياطات القارة الافريقية متصلة بشكل مباشر بالساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية، ماعدا الحقول السودانية التي هي في طريق إلى إنجاز خط أنابيب تشاد- الكاميرون. ومن ثم أثرت الولايات المتحدة للاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على 50% من وارداتها النفطية وهو اتجاه صادر عن سياسة الطاقة القومية، الصادر عن البيت الأبيض في ماي 2001م[2].

إن الاستراتيجية الامريكية تجاه إفريقيا هي الهيمنة على المناطق المنتجة للنفط. من الناحية الاقتصادية تسعى لتزويد احتياجاتها النفطية في سياستها التوسعية، والهيمنة على منابع النفط في العالم خاصة تركيزها على القرن الافريقي والساحل الافريقي لأنها مناطق غنية بالثروات النفطية، وفي نفس الوقت هي تستنزف خيرات إفريقيا وتغرق دولها في النزاعات والفقر.

إن الولايات المتحدة الامريكية تسيطر علي نفط إفريقيا وذلك من خلال تمتع الدول الافريقية المنتجة للنفط بميزات هائلة في الثروات ولكن لا تتمتع بالحرية بشأن سياسات الانتاج والتصدير والاسعار، بالإضافة إلا ان معظمها لا ينتمي لمنظمة " أوبك"، بالإضافة إلى تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الافريقي، ودخول دول جديدة إلي ميدان إنتاج النفط وتصديره، مثل موريتانيا، وتشاد، والصحراء الغربية، فضلا عن جودة المنتج، وقرب منابع النفط في الغرب والجنوب الافريقي من السواحل الشرقية الامريكية ما يخفض من تكاليف نقله بنسبة تصل إلى 40% بالمقارنة بنفط الخليج العربي، كما أن خطوط نقل النفط من إفريقيا تمر عبر مناطق أكثر امنا نسبيا مقارنة بمنطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية، خصوصا ان حجم الانفاق الأمريكي من أجل تأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط يبلغ نحو 50 مليار دولار سنويا[3].

إن السيطرة والهيمنة التي تفرضها الولايات المتحدة علي افريقيا هي من أجل النفط الافريقي تأتي من أولوياتها تجاه القارة الافريقية، وضمن اعتبارات عديدة منها أن الولايات المتحدة الامريكية اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، واكبر دولة منتجة له وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يدخل ويشكل احد ركائز الاقتصاد الامريكي ومصلحة قومية عليا، وهذا ما يفسر الوجود الأمريكي في المناطق الغنية بالنفط، وتشير الاحصائيات إلى أن واردات النفط للولايات المتحدة من القارة الافريقية بلغت ما بين 20 إلى 25% أي ما يعادل حوالي 800 مليون برميل سنويا تستورد من إفريقيا، وتعمل الولايات المتحدة على حماية مصالحها النفطية

[1] أيمن شبانة، **عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد** ، مرجع سبق ذكره، ص 06.
[2] ريمة كاية، **العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[3] أيمن شبانه، **عندما تتحرك السياسة الامريكية وراء الموارد !**، مرجع سبق ذكره، ص 81 82.

خصوصا في غرب ووسط إفريقيا التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضمان استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة الامريكية دون أي مشاكل، مما يساعدها على التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط كذلك الولايات المتحدة في سياستها تعتمد على التنويع بخصوص استيرادها للنفط الذي يعدمن أهم ميزات القارة الافريقية[1].

إن الدول الافريقية قد استجابت لكل الطلبات الامريكية دون تردد بل أبدت رغبتها الاكيدة في التعاون معها بشكل يضمن لها نيل الرضا الأمريكي، فكانت نتيجة ذلك مزيد من الاهتمام والسيطرة الامريكية على افريقيا، كام اكدت الاستسلام والاذعان الافريقي المطلق وغير المسبوق بالتوجهات الامريكية، هذ اما حفز الأمريكان على التدخل في شؤون الدول الافريقية كلها دون استثناء وبطريقة سافرة، كما أصبحت العلاقات الافريقية الامريكية غير متكافئة بل يشوبها نوع من التوجس وعدم الثقة، وسيظل الحال هكذا الا ان تغير الولايات المتحدة سياستها تجاه القارة الافريقية[2].

إن التركيز على سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الهيمنة على افريقيا، هي انها كانت تركز على عسكرة المنطقة من خلال حماية نفوذها هناك وكذلك السيطرة على منابع النفط بالارتكاز على القوة الصلبة ومنع القوى الصاعدة الأخرى من الاستثمار داخل القارة في مجال الطاقة فالولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى لبسط نفوذها من أجل السيطرة على الذهب الأسود، وحماية الاستثمارات من خلال استراتيجية مكافحة الإرهاب.

إن الولايات المتحدة الامريكية وبطريقة سريعة، قامت بتسريع النشاط العسكري في إفريقيا منذ عام 2002م، ما أدى ب دونالد باين Donald Payne رئيس اللجنة الفرعية لشؤون إفريقيا والصحة العالمية إلى وصف هذا الاتجاه بأنه "عسكرة المساعدات الموجهة نحو إفريقيا ". ولقد ارتفع المبلغ الإجمالي للعسكرة الامريكية ونفقات التدريب والتمويل لثماني دول إفريقية، والتي اعتبرت كاستراتيجية في إطار الحرب على الإرهاب من 40 مليون دولار خلال 4 سنوات منذ 1997 إلى 2001م إلى مبلغ 130 مليون دولار وذلك بين عامي 2002 إلى 2006م. وفي اطار إشراف وزارة الخارجية، بلغت المبيعات التجارية من خلال المصنعين الامريكيين 281 مليون دولار من قيمة الأسلحة والمعدات لسنة 2006_2007م للجزائر وحدها. كما وقعت الولايات المتحدة الامريكية اتفاقية تعاونية لموقع الامن Cooperative Security Location(CSL) مع خمس دول إفريقية ، اوغندا: في ليبر فيل، الغابون: أكرا، غانا: داكار، السنغال: لوساكا، وزامبيا ويوجد أيضا مركز مخابراتي أوغندي أمريكي مشترك جديد، خارج كمبالا في أوغندا[3].

إن الهيمنة الامريكية على إفريقيا هي هيمنة اقتصادية وعسكرية تسعى للسيطرة على منابع النفط من خلال توظيف القوة العسكرية والقواعد العسكرية في إفريقيا من اجل حماية نفوذها الطاقوي تحت غطاء استراتيجية مكافحة الإرهاب ومنع المساس بالمناطق التي يتزود منها مردودها النفطي وتلبية احتياجاتها من البترول في استراتيجيتها الصناعية.

المطلب الثاني: تنامي دور الصين في المنطقة الافريقية.

إن من عوامل الاستثمار الصيني في المنطقة هي أن الصين تقدم ذاتها للحكومات الافريقية على انها البلد النظيف من الاطماع الاستعمارية التي تشوه تاريخ نظرائها من البلدان

[1] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الصيني الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، مرجع سبق ذكره، ص 80,

[2] ياسر أبوحسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا انموذج التنافس الأمريكي. الصيني على السودان**، متحصل عليه من موقع:/https://publication.iua.edu.sd/iua_magazine، ص 18.

[3] ريمة كاية، **العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 78

الاوربية صاحبة السوابق الصراعية والقتالة للشعوب الافريقية، لاسيما في عصور جلب العبيد في الغرب والجنوب الافريقي، والعديد من الذبائح التي مهدت الطريق للسيطرة الاوربية على معظم بلدان القارة السمراء[1].

إن بعد إقرار وثيقة سياسات الصين تجاه افريقيا في 2006م اتضح للصين في العام 2010م بعد الازمة الاقتصادية الدولية وانحصار الاقتصاد الأمريكي والاوربي، باتت الصين تفكر انه مهيأ الجو لبدأ عملية التعاون الصيني الافريقي لعلها تنقلب إلى شراكة مؤسسة على الاتفاقيات الثنائية وحتى هذه المرحلة فقد اقتضت التدرج وزيادة الحضور الصيني في حل الازمات السياسية والدفاع عن افريقيا في المحافل الدولية، وفي العام 2015م انعقد مؤتمر الشراكة الدائمة بين الصين وافريقيا، حيث تضمنت القمة خطة عمل للأعوام 2016_2018 فقد اتفق رؤساء القارة الافريقية مع الصين على رفع العلاقات الاستراتيجية والدبلوماسية إلى شراكة تعاون استراتيجية شاملة بما يساعد على توسيع نطاق التعاون الصيني الإفريقي.[2]

إن العلاقات الإفريقية الصينية تقوم على قواعد سياسية واقتصادية أوسع واشمل من المفهوم الضيق للاستحواذ الصيني على الموارد، خصوصا في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور فعال في تشكيل السياسة المتبعة تجاه افريقيا، اذ ساهمت الإيديولوجيا السياسية والاقتصادية في تشكيل هذه السياسة بالاعتماد على الاحتياجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقات في كل مرحلة من المراحل التي تمر بها العلاقات الصينية الإفريقية.[3]

أنشأت الصين في افريقيا أكثر من 600 شركة بأموالها خلال الفترة من (1995-2005م)، وقد قبلت هذه الشركات بالمجازفة والعمل في افريقيا في حين رفضت الشركات الغربية المستثمرة هناك بسبب هذه المخاوف، وقد قامت الصين بإعفاء البضائع الافريقية من رسوم جمركية مع مزيد من الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض ت وديون تجارية خاصة من أجل تكريس وجود الصين في افريقيا.[4]

إن سياسة الصين في افريقيا لا تقتصر على افريقيا فقط بل تركز الصين على ملء الفراغات التي تتركها الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية لبعض الدول الرافضة للسياسات الامريكية، والتي اصطلحت عليه الولايات المتحدة على تسميتها بالدول، على الرغم من أن دول أخرى لعلاقة لها بالأمر لكنها تعاني شبه حصار من الولايات المتحدة الامريكية، مثل السودان وإيران وكوريا الشمالية وماينمار وفنزويلا وأوزبكستان وكمبوديا وغيرها.[5]

إن الصين في سياستها الاستثمارية في افريقيا انتهجت استراتيجية العولمة البديلة أي يعني القوة الناعمة مما جعلها تتغلغل في قلب افريقيا وتنهض بشكل رهيب في الساحة الدولية في مجال التنمية الاقتصادية.

إن العولمة البديلة حسب البروفيسور "جورج تي يو" هي مجموعة قيم تؤسس لبديل مغاير عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حاليا ، وهو ما فعلته الصين حين لجأت إلى تطوير علاقاتها بأفريقيا لتصبح أكثر تناميا في المنطقة وأكثر حضورا، بشكل قّوة نفوذها وتأثيرها في افريقيا بشكل تفاقمي رهيب، ويقّدمها كبديل محتمل على تأثير هيكلة

---

[1] امير سعد، **الصين الصاعدة وفرنسا الافلة في قلب افريقيا**، مجلة قراءات افريقية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] عبد الرحمان احمد عثمان، **العلاقات الصينية الافريقية رؤية مستقبلية**، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[3] محمد جمال عرفه، **الصين و"التغيير الناعم" في افريقيا... "العولمة البديلة" !**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4] د. ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي. الصيني على السودان**، ص 33.

[5] امير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الافلة في قلب افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

السلطة والثقافة الغربية في افريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعددة من الاقتصاد والثقافة في ترسيخ اليد الصينية في افريقيا امام النفوذ الغربي القديم.[1]

استطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح المنافس الذي ينافس الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في القارة الافريقية، حيث تتضاعف التجارة في المنطقة الإفريقية بينها وبين الصين إلى أضعاف منذ بداية القرن الوحد والعشرين، فقد ارتفعت إلى 36% في عام 2005م، إلى 39.7 بليون دولار، بناء على الاحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من العقود التجارية، بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار.[2]

الصين في القارة الافريقية تسعي لزيادة حجم المساعدات المالية والقروض بدون شروط من أجل كسب ثقة زعماء القارة والقضاء على الفقر في افريقيا وكذلك من اجل بناء بنى تحتية في القارة من أجل التنمية.

إن من أسباب تنامي الدور الصيني في المنطقة الافريقية هو الحكم التاريخي وهو ان الصين لم تشارك في عملية الغزو في افريقيا كباقي الدول مثل فرنسا فكراهية إفريقيا للدول الاستعمارية السابقة جعلت من الصين مستثمر بشكل رهيب في إفريقيا.

ركز الدور الصيني الذي استند إلى الاستفادة من كراهية الافارقة للدول الاستعمارية الغربية بحكم أن الصين لم تكن من الدول التي احتلت افريقيا كما تحرص على تقديم نفسها للافارقة على انها بلد منزه فبذلك تدخل في صدام مع الغرب، مثل السودان الذي دخلت عليه في سنة 1995م، وبحكم الكراهية السودانية للنفوذ الأمريكي والعداء مع الغرب استطاعت الصين أن تستغل هذه الحساسية في عملية استثمارها وبسط نفوذها على المنطقة الإفريقية [3]

إن الصين تحرص حرصا كبيرا على المناطق الافريقية وعلى الشراكة التنموية مع الدول الافريقية بخلاف الدول الاوربية التي حرصت عبر قرون على جعل افريقيا مستودعا للمواد الخام ومناطق خاصة بها فقط في نهب الثروات، ولم تقدم ما يمكنه ان ينهض القارة الإفريقية من أعباء اقتصادية بالقارة، والمثير لسياسة الاوربيين في هذا الصدد ان العلاقة بين الصين وإفريقيا الان هي الأفضل بشكل كبير في مجال التنمية للقارة، وتفعيل الشراكة البرغماتية من كلا الجانبين، حيث ان السفير الزامبي في بكين ليوباندو مواب قال أن الصين تعرض علينا قروضا بدون شروط فهي على الأقل تعرف مانحن بحاجة إليه، ولا يضعون الكثير من الشروط مقابل قروضهم، ويبنون البنية التحتية التي نحن حقا بحاجة إليها فعشرات الألاف من العمال الصينين يعملون الآن في زامبيا، حيث يبنون الطرق وملعبا رياضيا ومدرستين.[4]

إن الصين تلتزم بمضاعفة مساعداتها المقدمة للدول الافريقية خلال عام 2006م إلى ضعف بحلول عام 2009م، وإن نصف الصادرات إلى القارة الافريقية كانت تكمن في الآلات المعدات والالكترونات، ومنتجات تكنولوجية ذات تقنية عالية، إضافة إلى ذهاب عشرات الالاف من الصينين الى افريقيا ساهموا في بناء المنشآت ومقر الوزارات وخطوط النقل السريعة، ودعما لهذه الشراكة شهدت العاصمة الصينية بكين من 4_5 في نوفمبر عام 2006م أكبر تجمع إفريقي مشاركة 48 دولة إفريقية من أجل تنمية القارة الافريقية بعد حوالي 50 عاما

---

[1] محمد جمال عرفه، **الصين والتغيير الناعم في افريقيا.. "العولمة البديلة" !**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة_ التنافس في السودان نموذجا_**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر/ جانفي 2014، ص 16.

[3] محمد جمال عرفه، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا.."العولمة البديلة" !**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[4] أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الأفلة في قلب افريقيا**، مرجع سق ذكره، ص 48

من العلاقات بين الصين والدول الإفريقية ، وقد اعلن في التجمع عن التخفيف التدريجي لديون الصين لصالح دول القارة الافريقية وإلغاء الديون على 31 دولة الأكثر فقرا والأكثر مديونية في القارة، والتي قدرت بنحو 1,3 مليون دولار، وزيادة عدد الصادرات البضائع الافريقية المعفاة من الرسوم الجمركية وزيادة لتثبيت هذه العلاقات قام الرئيس الصيني عام 2007 بزيارة 8 دول إفريقية من اجل تعزيز العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والمساهمة في تطوير التنمية والبناء داخل القارة، وتسعى الصين إلى أفاق أوسع في الاقتصاد والنفط والسياسة وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مرافقها الحيوية في القارة الإفريقية التي تعتبرها مصدرا في تزويد قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج الى المواد الخام الافريقية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والرهيبة حيث تستورد النحاس والحديد من جنوب إفريقيا وموزمبيق بكميات كبيرة لسد حاجاتها الصناعية.[1]

عقد المؤتمر الثاني في عام 2003م، ويؤكد على تحسين الموارد البشرية بإعطاء تكوين ل 10,000إفريقي في

قطاعات ومجلات عدة والتعاون في مجال السياحة وخرج ب 21 اتفاقية اقتصادية بمجمل واحد مليار دولار، وعقد المؤتمر الثالث في نوفمبر 2006م، وأهم ما جاء فيه هو أنه يجب إلغاء الديون على الدول المثقلة بالدين والاقل نمو وكذلك إلغاء التأشيرة الجمركية على 440 منتج يأتي من إفريقيا وإنشاء خمس مناطق للتجارة الحرة، وبالإضافة إلى أن الصين كانت تسعى لتكوين 15000 مهني إفريقي ومضاعفة المنح الدراسية، بعث 100 زراعي، وإنشاء عشر مراكز تقنيات الزراعة، بناء 300 مستشفى و300 مدرسة، إضافة إلى منح 300 مليون لمكافحة الامراض والأوبئة مثل حمى المستنقعات.[2]

إن الصين في سياستها الاستثمارية في إفريقيا عملت على تعزيز كل من العلاقات الاقتصادية والسياسية وكذلك لتعزيز العلاقات ين الطرفين والقضاء على الفقر وتحقيق الامن داخل القارة الافريقية.

عقدت في 2012م الدورة الخامسة لمنتدى التعاون الصيني الافريقي، وقد أعطت هذه الدورة أهمية كبيرة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين والتأكيد على تدعيم الثقة السياسية المتبادلة والتوافق الاستراتيجي، ودعم جهود الاتحاد الافريقي لتحقيق الأمن والسلام في ربوع القارة الافريقية إضافة إلى تنسيق ودعم جهود المنظمات الإقليمية الأخرى في كافة المجالات.[3]

المطلب الثالث: الصين الكتلة المنافسة لأمريكا.

ان الصراع في افريقيا ارتبط بالتنافس الأمريكي الفرنسي بشكل أساس، ثم كانت أثاره هي ان الصين توجهت لإفريقيا وفرضت سيطرتها على بعض المناطق فيها، والتي أصبحت من خلاله الصين الشريك والمنافس القوي للولايات المتحدة الامريكية وفرنسا على افريقيا، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية وجدارة، لكن الافارقة استاءوا من سياسة وصراع الامريكان والفرنسيين مما أوجد الصين بقوة في الفضاء الفضاء الافريقي لسد الفراغ الموجود هناك خاصة عندما وجدوا فيها ما يلبي مصالحهم السلطوية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية وعدم ربط الاستثمارات

[1] د- ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان**، ص 32 33.
[2] ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي لسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[3] المرجع نفسه، ص 58.

بشروط مجحفة وعدم بث أي إيديولوجيات ثقافية أو فكرية تمس الطابع الافريقي مثل الامركة او الفرنسة، وبذلك أصبحت الصين الحليف المعول عليه لدي الافارقة، وذلك لاعتبارات كثيرة منها بأن الصين عضو دائم في مجلس الامن الدولي، بالإضافة إلى تمتعها بإمكانيات اقتصادية كبيرة يمكن أن تساعد دول القارة في عملية التنمية المستدامة، وباعتبارها أيضا انها تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي من خلالها يمكن المساهمة في بناء وازدهار القارة الافريقية.[1]

بادرت الصين في 12 أكتوبر في عام 2000م إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني _ الافريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين في القطاعين الخاص والعام، إذ أصبح يضم ذلك المنتدى في عضويته أكثر من 45 دولة أفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التنامي الصيني في إفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية في مسار سريع، وفي سنة 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الافريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013 _ 2015 تقضي بحصول الدول الافريقية على قروض مالية ميسرة من الصين ب 20 مليار دولار لتطوير البنى التحتية، الزراعية والصناعية، كما تقرر كذلك ان تساعد الصين الدول الافريقية على تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين ل 30 ألف من الإطارات والشخصيات من الدول الافريقية في مختلف المجالات، مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الافارقة، حيث بدأت الصين منذ عام 2009 مشروعا ضخما للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الافارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 الف طالب يدرسون على نفقة الصين.[2]

أصبحت الصين التي رشحها الرئيس جورج بوش الابن عام 2000م، على انها المنافس الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الامريكية في المستقبل، إضافة إلى كونها ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث بلغ استهلاكها للنفط عام 2004 حوالي 7 ملايين برميل يوميا، ومن المتوقع ان يرتفع عام 2014، إلى اكثر من عشرة ملايين برميل يوميا.[3]

إن صعود الصين كقوة اقتصادية أصبح يرعب السياسة الامريكية من حلال أن الصين تسعى للسيطرة على مناطق تواجد الموارد الأولية مثل النفط التي تستعملها في استراتيجيتها التصنيعية.

لفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية والصين، إلى ان استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق، لوكالة أمن الطاقة الامريكية، وذلك نظرا لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها، عوضا عن الاستثمار، وإتاحة المزيد من الإمدادات في السوق العالمية.[4]

حصلت الشركات الصينية في دولة تشاد على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في نجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو مبدأ الصين موحدة الذي تتمسك به الصين وتضعه معيارا حاكما لعلاقاتها الدولية وسياستها الاستثمارية.[5]

---

[1] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا انموذج التنافس الأمريكي**. الصيني على السودان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] شريفة كلاع، **البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية اتجاه افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا-**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 19.

[5] محمد جمال عرفه، **الصين و "التغيير الناعم "في إفريقيا.. "العولمة البديلة" !**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

هناك فريقين الفريق الثاني والفريق الثالث، يرى الفريق الثاني أن التكالب الاستعماري كان منذ الأزل وإلى الأبد ويرون أن إفريقيا دائما هي عرضة للسلب والنهب من جانب القوى الدولية الطامحة في الثروة والنفوذ على مرّ العصور، خصوصا القوى الغربية، وأن ما تفعله الصين سوى تكالب من نوع أخر عبر القوة الناعمة بدل أساليب الغزو الغربية القديمة، إلا أن هناك فريق ثالث يرى ان هذا التكالب الجديد لا يختلف في حقيقته عن التكالب الاستعماري في القرن التاسع عشر، حيث أنه في كلتا الحالتين توجد مناطق واضحة للسيطرة والنفوذ أي تقسيم النفوذ، فطبيعة الحال الولايات المتحدة الامريكية تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن ان الصين تحتفظ وتريد غرس أقدامها في السودان وأنغولا، وذلك محاولات من اطراف جديدة لاقتسام جزء من كعكة النفط الافريقية وخطفه، خصوصا من الدول الآسيوية من القادمين الجدد لافريقيا، وعلى رأسهم الصين والهند وماليزيا وكوريا.[1]

إن الاهتمام الأمريكي بالنفط الافريقي يفسر ان الولايات المتحدة لها علاقة كبيرة مع نيجيريا وذلك أن نيجيريا تمثل أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الامريكية في افريقيا وفي الغرب الافريقي بشكل خاص وذلك أنها تحتل النصيب الأكبر في تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية، كذلك جنوب إفريقيا التي تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك حليف استراتيجي لتمثيل المصالح الأمريكية في منطقة جنوب إفريقيا، تحتل نيجيريا المرتبة الخامسة في تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7,9 في المائة من إجمالي الواردات الأمريكية من النفط الأجنبي، وفي الشرق الافريقي خصوصا في القرن الافريقي الاتجاه الأمني أكثر من كونه اقتصادي من خلال حماية المصالح الامريكية واستخدامها لأثيوبيا لمراقبة الأوضاع القريبة من الدول التي قد تكون معادية للولايات المتحدة مثل السودان، واستغلال الدور الأثيوبي في منطقة القرن الافريقي واستخدام ورقة المياه أيضا للضغط أو محاصرة كلا من مصر والسودان ويبدو أن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في القرن الافريقي يفسر الاهتمام الأمريكي في تلك المنطقة.[2]

لقد وصل الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى 120 مليار دولار أمريكي، بينما وصل فائضها التجاري مع دول العالم الأخر 19,6 مليار دولار عام 2003م، في وقت يقدر احتياطها المالي بأكثر من 80 مليار دولار ، وتشير العديد من الدراسات الاكاديمية العالمية، إلى أن النهوض والتطور للاقتصاد الصيني يمكنه التفوق على الاقتصاد الأمريكي في عام 2040م، والولايات المتحدة الامريكية هي القوية فهي التي لها قوة اقتصادية هائلة التي تمكنها من لعب دور الرئيسي إقليميا في منطقة جنوب آسيا، وضع هذا الصين في خيارات وفرص جديدة وتحالفات واتفاقيات تجارية واقتصادية من اجل ضبط تلك القوة والهيمنة الامريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.[3]

قام الرئيس الصيني في عام 2007م، بزيارة 8 دول إفريقية من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والمساهمة في تطوير التنمية وتشييد البنى التحتية داخل القارة، وتسعى الصين إلى أفاق أوسع من هذا في الاقتصاد والنفط والسياسة وتعزيز علاقاتها ونفوذها وزيادة تنامي مصالحها في إفريقيا التي تعتبرها مصدرا لتقوية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج

---

[1] محمد جمال عرفه، المرجع نفسه، ص 68.

[2] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافس في السودان نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

إلى المواد الخام الافريقية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة حيث تستورد الحديد الخام من جنوب إفريقيا وموزمبيق بكميات كبيرة لسد حاجتها الصناعية.[1]

إن القضية التي تمثل محور تساؤل العالم واهتمام هي بروز الصين كقوة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في منافستها للحفاظ على مكانتها على الساحة الدولية وزعيمة للنظام الدولي العالمي، فالجهد الذي يبذله الطرفان يتركز أساسا على تأمين حاجتهما من موارد الطاقة التي قد تقود في السنوات المقبلة أو العقود التالية إلى مواجهة مباشرة بين القوتين الكبيرتين.[2]

إن الرؤيا الصينية الاقتصادية تتبنى أساسا على مجموعة من العوامل المهمة، والتي تأتي في مقدمتها ضمان التزود بالمواد الخام والطاقة التي تزود عجلة الاقتصاد الصيني بالاحتياجات للموارد الطاقوية (تعتبر الصين ُاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية)، دون ان نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين، في إيجاد موطن قدم لها في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي، بالإضافة إلا ان الصين تحتفظ بأفريقيا لكي تحقق لها دعما قويا وقوة سياسية واقتصادية في المحافل الدولية .[3]

إن الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية الصين الشعبية في توجهاتهما نحو القارة الافريقية أخذت الطابع الاقتصادي في تلك الحقبة ولكن الآلية مختلفة لكلاهما، فمثلا الولايات المتحدة الامريكية عملت على تشجيع الدول الافريقية في انتهاج سياسات اقتصادية موائمة مع البيئة الاقتصادية العالمية وهو الامر الذي يصب في نهايته إلى تحقيق فرص أحسن للتجارة والاستثمارات الامريكية في القارة.[4]

بالمقابل عمدت الصين في استراتيجيتها عدة إصلاحات للدوائر المعنية بالشؤون الافريقية، وتعزيز اطر التعاون والمساواة مع الدول الافريقية من خلال تقديم المساعدات والمعونات مقابل الاستثمارات الصينية في افريقيا، ولكن هدفه الأساسي هو بالطبع استخراج الموارد الطبيعية والنفط لتامين احتياجاتها من الطاقة في المقابل يتم تغطيتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للبلدان التي تعتبر ضمن الدول المنتجة للنفط.[5]

خلاصة واستنتاجات:

يتضح مما سبق أن التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية هو قائم على صراع المصالح النفطية في دول إفريقيا النفطية مثل دول القرن الافريقي وعلى هذا يمكن استخلاص بعض النقط التالية:

الاستراتيجية الصينية المتبعة في تغلغلها في إفريقيا هي عدم التدخل في شؤون الحكم الافريقي مما جعل بالقادة الأفارقة يرحبون بسياستها الاقتصادية التي تركز على النفعية خاصة في مجال التنقيب عن النفط.

---

[1] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي – الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] حكمات العبد الرحمن، **استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا**، مجلة سياسات عربية، العدد، 22 أيلول/ سبتمبر 2016، ص 82.

[3] شريفة كلاع، **البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية اتجاه افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[4] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991 _ 2010**، مرجع سق ذكره، ص 121.

[5] هادي محمد حسين برهم، المرجع نفسه، ص 121، 122.

_ إن أمريكا تفرض شروط على قروضها المالية على دول إفريقيا النفطية الضعيفة والنامية من أجل إغراقها في مستنقع المديونية عكس القروض التي تقدمها الصين بدون شروط مجحفة.
_ أصبح الدور الصيني في إفريقيا عميقا خاصة في مجال التنقيب عن النفط واستزادة لحاجياتها الاقتصادية الصاعدة والمتميزة بالديناميكية السريعة.
_ باتت أمريكا والصين يتنافسان على نفط إفريقيا لأنه أصبح من استراتيجيات الأمن القومي لكل واحدة منهما من حيث تنويع مصادر تدفق هذا المذهب الأسود الذي يعتبر أكبر محرك لعجلة الاقتصاد.
_ الصين أصبحت ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، باعتبار افريقيا أن لها مخزون نفطي كبير، ما بجعل إفريقيا محل اهتمام كبير للقوى الصاعدة.

الفصل الثالث
أنموذج السودان
2000 -2018م

المبحث الثالث: تم التطرق في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مستقل الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا رؤية مستقبلية لهذا التنافس الحاصل بين أمريكا والصين في القارة الافريقية.

المبحث الأول: الأهمية النفطية للسودان.

تحتل السودان أهمية كبيرة في إفريقيا من حيث المساحة والموارد خاصة النفط، هذا ما جعل منها منطقة للنزاع الأهلي بين الشمال والجنوب، أما خارجيا تتمثل في أطماع القوى العظمى والصاعدة لأنها منطقة لا يمكن الاستغناء عنها من طرف القوى المتصارعة على الطاقة عموما والنفط خصوصا.

المطلب الأول: لمحة عن السودان

أولا: الموقع الجغرافي

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الافريقية، بين خطي عرض 3_22 شمالا وخطي طول 21و39 شرقا، وتبلغ مساحة السودان حوالي 25,5813كلم، كما يشمل السودان عدة مناطق مناخية هي الاستوائية والمدارية والصحراوية،فهو يتشارك حدوديا مع تسع دول تتداخل مع القبائل السودانية.[1]

[1] مليكة فرحاتي، **أزمة السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983م_2005م**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر)، كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية_ قطب شتمة_، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 8.

أما عن حدود السودان فهو يحده من الشمال جمهورية مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى، ومن الجنوب زائير (الكونغو الديمقراطية) واوغندا وكينيا ومن الشرق الحبشة واريتريا والبحر الأحمر.[1]

ثانيا: سكان السودان:

أ: النوبة: تقع في شمال الخط الحدودي الذي يفصل شمال السودان عن جنوبه وهي تابعة لولاية كردفان جنوبا، سكانها أكثر مليوني نسمة ويعملون غالبيتهم في الزراعة وتضم أكثر من50 مجموعة عرقية مختلفة.[2]

ب: الزنوج: وهي كلمة مستمدة من الفارسية وتعني الأسود، وتنتشر في المناطق الجنوبية ويتوزعون جغرافيا في إقليم طولي يمتد من السنغال حتى النيل الأزرق في السودان ومن كردفان حتى شمال افريقيا الوسطى، وشمال غرب القارة باستثناء النطاق الساحلي حيث استطاعوا بناء عدة امارات كالهوسا وامارة الفولاني.[3]

ج: العرب: ويسكنون السودان الشمالي على نحو 300 ميل جنوب الخرطوم الى حدود مصر، فهم أرقى من اهل الجنوب وأشهر قبائلهم قبائل البقارة، والحامين يتواجدون على ساحل شرق البحر الأحمر.[4]

ثالثا: المدن الهامة في السودان: يضم السودان عدة مدن كبيرة ذو أهمية وهي:

أ_ الخرطوم: وهي عاصمة السودان وسكانها حوالي 30 ألف نسمة موقعها هام عند التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض.[5]

ب_ أم درمان: سكانها حوالي 50 ألف نسمة وهي أكبر مركز تجاري بالسودان

ج_ سنار: ازدهرت أهميتها بعد انشاء سد مكوار

د_ بور تسودان: تقع على ساحل البحر الأحمر وهي أكبر ميناء بالسودان

ه_ سواكن: تقع على ساحل البحر الأحمر وهي ميناء أقل أهمية من سابقتها

و_ كسلا: تقع وسط سهل كسلا وهي مركز عظيم لزراعة القطن.[6]

رابعا: الأهمية الاقتصادية للسودان.

إن الأهمية الاقتصادية للسودان فهو غني بالموارد الطبيعية، ويعد البترول من أهم الصادرات، ويتركز بنسبة كبيرة في جنوبه تقدر ب 85% من احتياطي السودان [7]

ظهرت بوادر اكتشافه في مناطق جنوب كردفان واعالي النيل عام 1979م، وفي عام 1989م، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية أنها اكتشفت وجوده بكميات كبيرة.[8]

إن الاحتياطات النفطية السودانية نحو 262 مليون برميل، ولإنتاج 220 ألف برميل يوميا، ويتم استهلاك 60 الف برميل محليا وتصدير 169 الف برميل وبالنسبة للثروة المائية فالسودان يمتلك مصادر مياه متعددة، تتمثل في مياه نهر النيل بالإضافة انه يمتلك ثروة زراعية، تشكل عماد الاقتصاد السوداني، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 88 مليون هكتار.[9]

---

[1] المرجع نفسه، ص 08.

[2] السر سيد أحمد، **النوبة في السودان: قضايا قديمة متجددة**، متحصل عليه من الموقع:/النوبة –في-السودان-قضايا-قديمة-متجددة/assafirarabi.com/ar/12452/2017/04/01، تاريخ التصفح: 18 جوان 2019م، على الساعة: 17:21.

[3] مليكة فرحاتي، المرجع السابق، ص 9.

[4] مليكة فرحاتي، المرجع نفسه، ص 10.

[5] محمد محي الدين رزق، **افريقيا وحوض النيل**، مطبعة عطايا للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1934، ص 41.

[6] محمد محي الدين رزق، المرجع السابق. ص 42.

[7] يوناس بول دي مانيال، **الإسلام والمسلمون في جنوب السودان والتوقعات المستقبلية**، مجلة قراءات إسلامية، العدد 12، 2012، ص 9.

[8] إبراهيم يوسف حمادة عودة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر) جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2014، ص 19.

[9] إبراهيم يوسف حمادة عودة، المرجع السابق، ص 21.

خامسا: كيفية نشاة دولة جنوب السودان وانقسام السودان الى دولتين.

أجرى سكان جنوب السودان استفتاء في مرحلة مابين 9 إلى 15 جانفي 2011 حول ما إذا كان سكان جنوب السودان يرغبون بالبقاء في دولة واحدة مع السودان أو الانفصال بدولة مستقلة وذلك تنفيذا لبنود اتفاقية السلام الشامل والتي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 09 جانفي 2005م.[1]

اتفاقية نفاشا:

ضمن هذا الاتفاق في الدستور السوداني وعرف بالدستور الانتقالي المؤقت لعام 2005م، ومهد هذا الاتفاق الطريق لكيانين في السودان الإسلامي في الشمال والعلماني في الجنوب مع الاحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات، وأصبح هذا الاتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد في هذه السنوات الست الانتقالية، وأبرز ما تضمنه الاتفاق هو امران، الأول يتعلق بتقاسم السلطة والثاني متعلق بتقاسم الثروة وخاصة النفط، كما تضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الاستفتاء والانتخابات.[2]

ولقد انفصلت جنوب السودان عن الشمال في 2011/07/09م، لتصبح بذلك احدث دولة مستقلة في العالم ، وكان أغلب سكان الجنوب صوتو من أجل الانفصال عن الشمال.[3]

المطلب الثاني: النفط دافع للنزاع في السودان ومحل أنظار للصين وأمريكا.

عندما أصبح النفط السوداني أمرا واقعا، وبعد ان بدأ الانتاج والتصدير، نظرت واشنطن ألى أنتاج النفط السوداني باعتباره العامل الأساسي الذي سوف يلعب الدور الحاسم في ترجيح توازن القوى في الحركة الدائرة بين الحكومة وحركة التمرد في جنوب السودان، ومن هنا ظهرت السياسة الأمريكية الرامية الى ضرورة الإسراع بإيجاد تسوية للحركة الاهلية على أساس قيام دولة واحدة بنظامين، وبما يسمح للولايات المتحدة بالعودة لاستثمار في النفط السوداني على أساس وقواعد جديدة، خاصة أن واشنطن تعلم انه مع توافر التمويل والتكنولوجيا الأرقى لدى الشركات الأمريكية، فإنه يمكن أن تحصل على الحصة الأكبر من كعكة النفط السوداني الموعودة. وقد تبنّت واشنطن هذه السياسة بعد الدراسة التي قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بناءا على طلب من الوزارة الخارجية الامريكية، وقد انجلت دوافع والمطامع الامريكية في بترول السوداني عندما دفعت بقوة في الإسراع في توقيع اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، ولقد ساهمت جماعات الضغط مثل: الجماعة المسيحية واللوبية والصهيونية واللوبي الأسود في ضرورة الوصول لسلام، حتى تجد الفرصة السائحة في استغلال نفط الجنوب الذي أصبح حقيقة ماثلة، ولقد قدم مركز الدراسات الاستراتيجية للإدارة الامريكية في فبراير2001م تقريرا يقضي بضرورة الوصول الى سلام في السودان، ولقد تمخضت الجهود والضغوط الهائلة التي بذلتها الإدارة الامريكية عن توقيف بروتوكول مشاكوس الإطاري في 20 جويلية 2002م، وتأسيسا على هذا البروتوكول بدأت عمليات تفاوض طويل ومعقدة، استغرقت 30 شهرا وتناولت قسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية ووضعية المناطق الثلاث الواقعة على التخوم ين الجنوب والشمال وهي: أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق حتى تم توقيع اتفاقية السلام في 09/جانفي/2005م.[4]

---

[1] حدادي ايمان، **إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الافريقي**،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في العلوم السياسية)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 2015م، ص 13.

[2] حدادي ايمان، المرجع نفسه.

[3] محمد سليمان الزواوي، **أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية**، 19-02-2017 10:38:43، متحصل عليه من الموقع: [أزمة-جنوب-السودان-وتداعياتها-الإقليميةwww.qiraatafrican.com/home/new]، تاريخ التصفح: 18 جوان 2019م، على الساعة: 18:59.

[4] ياسر أبو حسن، **قضية النفط وأثرها في العلاقات بن دولتي السودان وجنوب السودان**، مؤتمر السودان الواقع وافاق المستقبل، 25-26 سيتمبر 2012م، ص 436 435.

الصراع بين شمال السودان وجنوبه حول النفط في أبيي:

لقد هيمن الشمال على الموارد النفطية منذ اكتشافها في أبيي، لذلك اتسمت العلاقة بالتوتر المستمر بين الشمال والجنوب حيال مسألة النفط واستثماره وعوائده في منطقة أبيي مما جعلها منذ البدايات الأولى للنزاعات بؤرة توتر بين الجانبين، وذلك عبر محاولات كل من طرفي النزاع السيطرة على المنطقة بشكل عام وعلى نفطها بشكل خاص ، وقد ترتب على هذا الصراع اتساع دائرة الخلاف حول قضايا أخرى كالحدود حيث يسعى كل طرف الى تعديل الحدود الفاصلة لضمان وجود مكامن النفط داخل حدوده، وخاصة في منطقة محافظة الوحدة، وبالاستناد الى المعطيات الراهنة يبدو ان الحدود بين الشمال والجنوب باتت متحركة طبقا لمناطق توزيع الحقول النفطية المكتشفة، حيث لم ترسم الحدود رسميا حتى الان كما ان لجنة ترسيم الحدود وضعت في تقريرها المبدئي منطقة أبيي الغنية بالنفط داخل جنوب السودان وهذا ما قوبل بالرفض الشديد من قبل حكومة الشمال، وعندما حصلت حكومة الجنوب على (700) مليون دولار عام 2009 من عوائد النفط، اتهمت حكومة الجنوب الخرطوم بعدم الشفافية واخفائها للإنتاج الحقيقي من النفط كما ان تعليق تبعية مناطق النفط وترسيم الحدود خلال المرحلة الانتقالية قد أدى الى اختيار أهل الجنوب للانفصال في استفتاء عام 2011م بهدف الحصول على جميع عائدات النفط بنسبة 10% بدلا من نسبة 42% التي ينبغي ان يحصل عليها الان طبقا لاتفاق تقاسم الثروة.[1]

يتداخل الصراع على منطقة أبيي بين شمال السودان وجنوبه مع الصراع على الموارد النفطية، إذ أن إعلان دولة الجنوب الجديدة يعني فقدان الشمال 70% من احتياطات النفط ويفقد الموازنة الشمالية 40% من مواردها، والنفط يشكل 98% من موارد موازنة حكومة جنوب السودان. في هذا السياق، شهدت العلاقات البينة بين الشمال والجنوب أزمات متتالية طوال الفترة الانتقالية الممتدة من 2005 إلى 2011، حيث اتهم الجنوب الشمال بعدم تسليمه كافة عوائده النفطية وكذلك عدم الشفافية فيما يتعلق بحجم الإنتاج الفعلي للنفط. ويمكن القول إن هذه الاتهامات التي لم تثبتها جهات مستقلة كانت أحد مدخلات قرار الانفصال من جانب السكان الجنوبيين، خصوصا وان عملية اكتشاف النفط في الجنوب على يد شركة شيفرون الامريكية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي كانت من الأسباب الرئيسية لتراجع شمال السودان في عهد الرئيس جعفر نميري عن اتفاقية اديس أبابا للسلام المعقودة عام 1972م.[2]

لقد تم تعديل بروتوكول أبيي في ملحق التفاهم حول مفوضية أبيي في 17 ديسمبر 2004م، نص على تشكيل مفوضية حدود أبيي، وترشيح خمسة خبراء يقوم أحدهم برئاسة المفوضية. ونصت المادة الخامسة من الملحق على تقديم المفوضية تقريرها قبل نهاية الفترة الانتقالية، وعلى أنّ هذا التقرير سيكون نهائيا وملزما لطرفي النزاع. كانت مهمة لجنة مفوضية حدود أبيي، بحسب التفويض الذي حدده لها بروتوكول أبيي، هو جمع الأدلة التي يحدد في ضوئها حدود منطقة أبيي التي حولت بحسب تعريف البروتوكول إلى كردفان في عام 1905. واعترفت لجنة الخبراء في تقريرها بعدم وجود وثائق كافية توضح على نحو قاطع الوضع الإداري للمنطقة في عام 1905، أو خريطة توضح مكان إقامة دينكا نقوك في السنة نفسها.[3]

الموقع الجغرافي لمنطقة أبيي

---

[1] محمد عبد المجيد عبد الباقي، **الصراع الدولي والإقليمي على النفط في منطقة أبيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان**، مجلة الأستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث لسنة 2010م_ 1436ه ، ص 281 280.

[2] أماني الطويل، **مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب**، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متحصل عليه من موقع http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/7/10/1_1073057_1_51.Pdf، تموز/ يوليو_ 2011، ص 4 -5.

[3] أسامة أحمد عيدروس، **قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان**، مجلة سياسات عربية، العدد، مارس 2018، ص 59.

تقع منطقة أبيي في إطار الشريط الحدودي الممتد بين إقليمي جنوب السودان وشماله، وتحدها من جهة الشمال والشمال الشرقي ولاية جنوب كردفان (جبال النوبة ومناطق السميرية)، ومن جهة الشمال الغربي ولاية جنوب دارفور، وتحدها من جهة الغرب ولاية شمال بحر الغزال ومن الجنوب ولاية واراب وعن الشرق ولاية غرب أعالي النيل، وتبعد منطقة أبيي نحو(1600) كم من العاصمة الخرطوم.[1]

تبلغ مساحة أبيي (20 ألف كم) وهي لا تفوق 10% من مساحة السودان، وتمثل 3% من مساحة الجنوب، ولها أهمية كبيرة حيث انها تعتبر مثلث غني بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن والياه.[2]

إن التفاعلات استمرت بين الشمال والجنوب متأزمة بشأن منطقة أبيي إلى حد التصعيد العسكري ووقوع قتلى في اشتباكات واسعة أحيانا ومحدودة أحيانا أخرى، على أن التطور الأهم كان توظيف هذا الملف من جانب الخرطوم في اطار علاقتها بالمجتمع الدولي، فاحتاجت القوات المسلحة السودانية الشمالية منطقة أبيي في جويلية 2011م، وتسبب الاجتياح في فرار سكان المدينة الذين تقدرهم وسائل إعلام غربية بما يزيد على 100ألف نسمة، ولقد جاء هذا الهجوم على خلفية محاولة من الحركة الشعبية لجنوب السودان تأمين وجود عسكري للجيش الشعبي بالمنطقة عن طريق تنكر عناصره في زي الشرطة، ولقد أعلنت الحكومة من الخرطوم انها لن تغادر منطقة أبيي إلا بعد حسم الموقف بشأنها في اطار تفاهم سياسي، نجح هذا الفصل الجديد من فصول الصراع حول منطقة أبيي في ضمان تفاعل دولي في شأن تحريك مطلب إسقاط جزء من الديون السودانية أو كلها، كما نجح أيضا في تحويل اتجاهات الرأي العام والنخب السودانية في التطورات المتعلقة بالثورات العربية وأمال التحول الديمقراطي في السودان إلى تطورات منطقة أبيي التي هي وثيقة الصلة بمستقبل الوطن، وفي هذا السياق، تحرك مجلس الأمن الدولي بناءا على طلب من طرفي الحكم في السودان ليصدر قرار رقم 1990م الذي يجيز نشر 4200 جندي أثيوبي أضافة إلى 50 عنصرا من الشرطة للفصل بين الجانبين الشمالي والجنوبي في السودان المتنازعين في أبيي، ويستمر هذا الوجود الاثيوبي بتفويض من مجلس الامة لفترة 6 أشهر.[3]

اقتصاد منطقة أبيي وامتيازاته النفطية

لقد شكل النفط السوداني حوالي 5% من احتياطات النفط في القارة الافريقية في عام 2006م، وهو يتمتع بمزايا كثيرة كأي نفط في افريقيا إذ أنه يصنف ضمن قائمة النفط العالية الجودة بمعنى أنه لا يحتاج إلى تكاليف كيرة في عملية التكرير، فهو أفضل بكثير من النفط الخليجي والشرق الأوسط، كما أنه أفضل من نفط بحر قزوين مما يعني انه حتي في حالات الحروب والصراعات يمكن ان يشحن النفط من السودان بواسطة الناقلات، ثم ينتقل إلى ميناء بور سودان وفي ظرف أسبوعين وبضعة أيام يصل إلى الموانئ الامريكية، وهذا وقت قياسي جدا بالمقارنة بالنفط الشرق الأوسط ونفط بحر قزوين.[4]

يقدر احتياطي النفط السوداني بحوالي 5 مليار برميل، غير ان شركة (بي بي) (B-p) البريطانية قدرته بحوالي (6,8) مليار برميل في تقريرها الصادر في حزيران 2010م.[5]

---

[1] محمد عبد المجيد عبد الباقي، **الصراع الدولي والإقليمي على منطقة أبيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان**، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2] محمد عبد المجيد عبد الباقي، المرجع نفسه، ص 265.

[3] د أماني الطويل، **مستقل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب**، مرجع سبق ذكره، ص 3_4.

[4] محمد عبد المجيد عبد الباقي، **الصراع الدولي على النفط في منطقة أبيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان**، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[5] المرجع نفسه، ص 271.

تنص مسودة دستور حكومة جنوب السودان (GOSS) على أن:
أراضي جمهورية جنوب السودان تضم سائر الأراضي والمجال الجوي كان يشكل المحافظات الجنوبية الثلاث السابقة، أي بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل في حدودها المعترف بها في 01 جانفي 1907، ومنطقة أبيي، إقليم زعامات دينكا نقوك التسع التي تم نقلها من محافظة بحر الغزال إلى كردفان في العام 1915 على النحو المحدد من قبل محكمة التحكيم الخاصة بأبيي في جويلية 2009م،(جمهورية جنوب السودان، 2011، البندا (6)[1].

بعد إدراج هذا البند، اشتكى 15 حزبا معارضا في جنوب السودان. وحتى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، كانت مسألة أبيي مثيرة للغاية للجدل خلال مؤتمرها الثاني الاضطرار إلى تعليق الاجتماع من أجل مواصلة المناقشات خلف أبواب مغلقة، إذ أن ثمة العديد من أعضاء الحركة غير المستعدين لتقديم تضحيات كبيرة من أجل أبيي، غير أن العديد من أعضاء الحركة الرفيع المستوى هم إما دينكا نقوك أو مرتبطون بشكل وثيق بالنضال من أجل استقلال أبيي، ولا يمكن للحركة الشعبية ككل التخلي عن أبيي، فأي هجوم مضاد سيسمح للحكومة السودانية (GOS) باتهام جنوب السودان بانتهاك اتفاق السلام الشامل(CPA)، ويؤدي على رفض السودان الاعتراف بالدولة الجديدة ويتسبب في انقسام بين تلك الدول التي اعترفت بجنوب السودان وتلك التي رفضت القيام بذلك.[2]

المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني على نفط السودان.

ازدادت حدة المنافسة الامريكية الصينية على الموارد والمواد الخام في السودان مع تفاقم وتيرة الازمة في دارفور، فقد مارست الولايات المتحدة الامريكية على السودان ضغوط وبأشكال مختلفة ومتنوعة بإثارة ملفات الانتهاكات المتعلقة بحقوق الانسان في إقليم دارفور والمطالبة بتسليم المتسببين في جرائم الحرب ممارسة لسياسة الذراع لجعل النظام يرضخ للمطالب الأمريكية بفتح المجال لها وتوفير مساحة من الوجود والنفوذ الاقتصادي الموسع في الإقليم، منافسين بذلك للوجود الأخر من شركات صينية وماليزية في السودان. إن الحروب التي أشعلت من قبل الولايات المتحدة في المنطقة كلها تصب في مصلحتها الاقتصادية الصرفة ولعلاقة لها بالخزعبلات الإعلامية فيما تطرحه في إعلامها من استبداد للنظم الراديكالية الشرق أوسطية بنظم ديمقراطية تكفل للإنسان حقوقه الأساسية.[3]

يتضمن وجود شراكة استراتيجية بين الصين والسودان، على دعائم برغماتية واقتصادية تصب لا محال في قنوات الطرف الصيني في هذه العلاقة، على حساب الطرف السوداني الذي لا يجد امامه سوى طريق الطاعة والخضوع، ولقد كان لهذه العلاقة أثر كبير على المجالات المتداولة بين الطرفين خصوصا منها المجال الاقتصادي والاستراتيجي، فالعلاقات الاقتصادية القائمة بين الصين والسودان ليست وليدة فترة جديدة تقدر بسنوات قليلة، وإنما ترجع إلى أكثر من عقد ونصف من الزمن، حيث تشكلت خلالها البذور الأولى للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين منذ عام 1997، حين دخلت الصين لأول مرة كشريك أساسي في مشاريع النفط السوداني، مستغلة بذلك خروج الولايات المتحدة عام 1995، لتحظى باستثمارات نفطية مهمة.[4]

عندما زار الرئيس عمر البشير جمهورية الصين في عام 1995م، للبحث في إمكانية الاستثمار واستكشاف موارد النفط في السودان يأتي هذا الأمر بعد فرض عقوبات على السودان وهروب الشركات النفطية الغربية عنها، طبعا الشركة الوطنية الصينية استطاعت ان تستثمر

---

1 اميل ليبرن، **خلق الوقائع على الأرض ديناميات الصراع في أبيي**، (ط1، جنيف سويسرا:، 2011م،) ص 56.

2 اميل ليبرن، المرجع السابق، ص 56.

3 ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا انموذج التنافس الأمريكي . الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3 شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة _ التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 20,21.

النفط في السودان في عام 1997م، وإقامة مشاريع متعلقة بالتنقيب عن النفط، وقد منحت الصين 5,1 مليار دولار للسودان مقابل الاستثمار فيها. فالسودان تعتبر من كبار موردي النفط لجمهورية الصين الشعبية بحيث انها تصدر 6% من احتياجاتها النفطية، وتمتلك شركة النفط الوطنية 40% من آسهم شركة بترول أعالي النيل والتي تسيطر على اثنين من أهم حقول البترول في السودان.[1]

شهدت أعوام 2006 و2007م، تطورات هامة في السودان المربع 7/3 حيث أعلنت CNPC الصينية في عام2007 عن حقل بلوج يحتوي على احتياطي تراكمي يقدر بخمسة مليارات برميل (cooip 5 billion barrels) ، و906 مليون برميل كاحتياطي قابل للاستخراج، مشيرين إلى أن الحقل ينتج سنويا عشرة ملايين طن، كما احتفلت الشركة في يونيو 2007 بوصول الإنتاج في هذا المربع إلى 200 ألف برميل في اليوم، في وقت اكتمل العمل في خط النفط الجديد الذي ينقل نفط هذا المربع من الحقول إلى بورتسودان في شرق السودان، كما أعلنت CNPC ان الإنتاج في مربع 4/2/1 لعام2007م ظل مستقرا بمعدل 270 ألف برميل يوميا.[2]

إن الصين تسعى جاهزة للحصول على ورقة النفط السوداني بينما أمريكا تسعى جاهزة للحصول على ورقة النفوذ السياسي، فكل يلعب بكل أوراقه على طريقته لإثبات وجوده في الخارطة السياسية للسودان لآنها غنية بالموارد النفطية ولعل أهم شيء هو النفط، فالولايات المتحدة التي استثمرت الملايين في المساعدات الإنسانية التي قدمتها للجنوب السوداني خلال الحرب الاهلية، واستضافت ألاف الجنوبيين حليفا استراتيجيا لها بعكس الصين التي تعتبر الحليف الرئيسي لشمال السودان، وبذلك فالولايات المتحدة الامريكية تلعب دورا مهما ومركزيا في التوصل لاتفاق السلام الذي انهى في 2005م، الحرب الاهلية التي استمرت لأكثر من 20 سنة بين الشمال والجنوب، ولايزال دور الولايات المتحدة الامريكية مهما في المفاوضات حول مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب. وبين رفع العقوبات الاقتصادية وشطب السودان من قائمة الدول تحت مسمى الدول الداعمة للإرهاب، وبالإضافة إلى المساعدة في خفض ديون السودان، وفي هذا وكأن الولايات المتحدة الامريكية تمتلك الكثير من الجزرات، من اجل اقناع الخرطوم بإبقاء العلاقات الشمالية الجنوبية سلمية بعد الانفصال الذي بين الشمال والجنوب.[3]

لكن الصين، تعتبر المستورد الأول للنفط السوداني والمزود الأول للخرطوم بالبضائع والسلاح، والصين هي الداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الامن الدولي. ولكن واقع ان 80% من احتياطي النفط السوداني، المقدر بأكثر من ستة مليارات برميل تقع في باطن الأراضي الجنوبية، دفع بكين إلى تغيير صورتها كحليف للخرطوم في أنظار جنوب السودان.[4]

إن الولايات المتحدة الامريكية لم تتمكن من السيطرة والتحكم الكامل في سياسة السودان ولاسيما السياسة النفطية منها. بل سعت ولاتزال إلى عرقلة تطوير هذا المصدر الاقتصادي المهم واستخدامه، عبر سعيها الدؤوب في مجلس الامن إلى فرض عقوبات على السودان، يكون الحظر على الصادرات النفطية والعقوبات على الشركات المتعاملة مع السودان أول بند فيه، ودعمت خلال 20 سنة حرب الانفصال في الجنوب التي استنفذت كل مصادر الحكومة الاقتصادية، وبعد توقيع اتفاقية السلام، توجه الاهتمام الأمريكي إلى دارفور حيث تتهم الولايات

---

[1] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] د جعفر كرار، **العلاقات الصينية – السودانية صناعة النفط نموذجا**، مركز الدراسات السودانية ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، بدون طبعة وبدون سنة نشر، ص 78 79.

[3] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافي في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[4] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 23.

المتحدة بأنها وراء رفض واحدة من الميليشيات من توقيع اتفاق السلام الذي تم عام 2006م بأبوجا. وتعتمد الولايات المتحدة الامريكية على سياسة المبعوثين إلى السودان للضغط على الحكومة ولمحاولة وضع موطئ قدم نفطي لشركاتها الكبرى هناك. كما في مناطق مختلفة من العالم، حيث انسحب التنافس الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية إلى صلب أزمات السودان ولاسيما في دارفور.[1]

في عام 2009م من شهر فيفري أعلن د. أزهري عبد القادر مدير إدارة الاستكشافات بوزارة الطاقة أن إنتاج السودان من النفط سيرتفع بحلول مارس 2009م، إلى حوالي 560 ألف برميل وذلك بعد دخول حقل قمري دائرة الإنتاج بمقدار 50 الف برميل في اليوم.[2]

يرى البعض بأن تعامل جمهورية الصين الشعبية مع أنظمة افريقية معادية للولايات المتحدة الامريكية مثل السودان، تجعلها في صراع محتدم وتهديد للمصالح الأمريكية في القارة الافريقية، لاسيما ان تنامي الدور الصيني في افريقيا والذي تحكمه بالأساس اعتبارات المصلحة والهيمنة بغض الطرف عن قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وبالتالي بقيت الصين في سياستها تركز على البعد الاقتصادي فقد اكدت على احترام السيادة الداخلية ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الانسان.[3]

يرى الكثيرون من الباحثين، ان المراهنة على موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه حل الصراع في دارفور لا يجدي فتيلا، كما أن مراهنة الحكومة السودانية على تحالفها مع الصين لا يقدم حلا ناجعا في الإقليم، كما ان الولايات المتحدة وفي سبيل المحافظة على مصالحها لا تكترث لمصالح السودان ولا اهل دارفور ولا تقيم وزنا لجهدهم المبذول للخروج بحل للمعضلة. كذلك التحالف الحكومي مع الصين لا توجد ضمانات لاستمراره طويلا ولن تتوانى الصين في تجاوزه متى ما رأت ان معاندتها لأمريكا قد تضر بمصالحها ومشاريعها التوسعية، وربما ينشأ تحالف او تقارب صيني أمريكي في المستقبل القريب، لأن غطرسة الأمريكان وسيطرتهم العسكرية على كثير من المنافذ البحرية والمياه الدولية إضافة إلى تحالفهم مع الاتحاد الأوربي المتمثل في حلف الناتو سوف يجعل الصين تعيد حساباتها من وقت لأخر فيما يتعلق بعلاقاتها مع السودان، ذلك أن زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى الصين في سنة 2006م، كان ينطوي ورائها هدف خفي غير معلن وهو الحد من التوسع الاقتصادي الصيني إذ انه تناول في زيارته موضوع الملكية الفكرية وضرورة تطبيق هذا القانون على المستوى العالمي بما فيه الصين وبتفعيله تكون الشركات الصينية المستغلة لماركات الشركات العالمية في الإعلان عن منتجاتها وتسويقها قد أحجمت عن الاستمرار في تحقيق طموحاتها الاقتصادية إذ لم تكن قد أوقفتها.[4]

يرى بعض الخبراء ان حجم الاحتياطات السودان النفطية يبلغ حوالي 2 مليار برميل، وهي تنتج حوالي 500 ألف برميل يوميا حسب احصائيات 2008م، ولولا انفصال الجنوب عن السودان، كان احتمال أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي مليون برميل يوميا في المستقبل القريب، خصوصا وأن أبار النفط تم اكتشافها ولم تستغل، إن الصين معظم استثماراتها مخصص لصناعة البترول وملحقاته، مثل البتروكيماويات وانابيب نقل النفط، وقد بلغ حجم الاستثمارات

---

[1] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي_ الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 41_42.

[2] د. جعفر كرار، **العلاقات الصينية- السودانية صناعة النفط نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص 86 87.

[3] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991_2010**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[4] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا انموذج التنافس الأمريكي الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

في هذا المجال نحو 6 مليارات دولار وفقا لإحصائيات 2007م، الشيء الذي يعزز حضور الاعتماد المتبادل في العلاقات الصينية_ السودانية.[1]

لا يمكن حجب حقيقة ان الصين تبذل كل هذه الجهود لتحقيق مصلحتها فوق أي اعتبار آخر، خصوصا ان كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض، تدخل في اطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور، والذي من شأنه إذا تحقق ان يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للموارد السودانية دون أي تقييد او مزاحمة، كما أنه لا يعقل ان تضحي الصين بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة المعارضة لنظام الحكم في السودان لأجل شراكتها مع الخرطوم، مع العلم ان علاقتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات.[2]

لقد انتزعت الصين الريادة التجارية من أمريكا، وذلك بأن التجارة التي كانت مهيمنة عليه الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنحدر نحو الأفول وتبزغ مكانها الصين، فقد تمكنت الصين من التغلب على الولايات المتحدة الامريكية تجاريا خلال سنة 2012م.[3]

المبحث الثاني: مصالح الصين النفطية في السودان.

يتناول هذا المبحث تنامي الصين في السودان، وكذا المصالح النفطية التي ترسمها الصين في السودان من أجل تعزيز الامدادات النفطية عن طريق البحر الأحمر والموانئ السودانية.

المطلب الاول: تنامي الدور الصيني في السودان.

إن التنافس الأمريكي الصيني دفع ببكين إلى أكثر من مرة للتأكيد على دورها المحوري في السودان، وهو ما تجلى بوضوح في عدة مناسبات، من بينها ما صرح به العضو بمجلس الدولة الصيني **"داي بينغ غوه"** وتأكيده خلال مقابلته وفدا من حزب المؤتمر الوطني، برئاسة مستشار الرئيس السوداني عمر البشير_ الدكتور **مصطفى عثمان إسماعيل**، على أن الصين

[1] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة_ التنافس في السودان نموذجا_**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 21،22.

[3] http:// www.politics-dz.community/threads/altnafs-al-mirki-mn-gl-alzyam-ualriad-al-qlimi-ualyalmi.123/ تاريخ التصفح: الاربعاء 29 ماي 2019، على الساعة 18:44. **التنافس الامريكي – الصيني من اجل الزعامة والريادة الاقليمية والعالمية**، صخري محمد.

ستواصل الاتصال والتنسيق مع السودان ومع المجتمع الدولي في قضية دارفور، وستحاول إيجاد حل مبكر.[1]

على حسب بعض المراقبين، هو ما دفع الجانب السوداني للإعراب عن الامتنان للصين على جهودها في دفع تسوية قضية دارفور، وأن السودان سيواصل تعزيز التنسيق والتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور بالإضافة إلى العملية السياسية والاستقرار في المنطقة، وقال المبعوث الصيني إن السودان سوف يواصل التمسك بسياسة الصين وتوسيع التعاون بين البلدين في مختلف المجالات ودفع العلاقات الثنائية من خلال التبادلات بين حزب المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي الصيني.[2]

إن الخبير الاقتصادي الدكتور هيثم فتحي فشرح ان عام 2012م، شهد توصل السودان إلى اتفاق لتأجيل تسديد ديونه المستحقة للصين لمدة خمس سنوات، في إطار مساعيه لتعويض خسارته من إيرادات النفط الذي كان ينتجه والذي آل إلى دولة الجنوب السودان بعد الانفصال، ويضيف أيضا الخير الاقتصادي هيثم فتحي أن الاتفاق في السابق بين السودان والصين في الحقول المكتشفة حديثا لتسديد الديون من البترول المستخرج، بعدما يتم تطوير الحقول المعنية بذلك، بالإضافة إلى أن الحكومة السودانية أخلت بالاتفاق في سداد القروض السابقة بسبب حرب الجنوب التي أثرت على رسوم عبور بترولها عبر السودان والتصدير عبر الموانئ السودانية في البحر الأحمر، فرغم ذلك يرى الخير الاقتصادي هيثم فتحي ان العلاقات السودانية- الصينية لاتزال متينة، وأن حجم التعاون بين الصين والسودان بلغ أكثر من 31 مليار دولار عبر التسهيلات الائتمانية التي قدمتها الصين.[3]

نجحت الصين من قبل في استثمارات النفط في السودان عام 1995م عندما استغلت خروج الشركات النفطية الامريكية منها حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام 2004.[4]

إن الصين تحصل على خمسة في المائة من احتياجاتها من النفط الخام من السودان، والشركة الصينية المملوكة للدولة، وهي الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPS، وهي اكبر شريك في رأس المال في كل الحقول النفطية المنتجة حاليا في السودان باستثناء حقل واحد، وقد قدمت استثمارات ضخمة في التنقيب عن النفط وفي عمليات الحفر وخطوط الانابيب ومرافق التصدير. لكن تجدد النزاع في جنوب السودان يهدد امن الطاقة في الصين واستثماراتها، لذلك من مصلحة الصين أن تستخدم نفوذها في السودان للمساعدة على الحد من مخاطر النزاع بما في ذلك المساعدة على تشجيع وتنفيذ التوصيات المبينة.[5]

يرى المراقبون ان الصين، كثيرا ما رفضت الضغوط والمطالب الامريكية والروسية واليابانية، على الرغم من ادراكها أن هناك أحزابا وقوى سياسية وجماعات مصالح بازغة في العديد من الدول، وهي تصر على عدم التعاون والتعامل مع هذه الجماعات والقوى السياسية والمجتمعية، والتعامل فقط مع جهاز الدولة ومؤسساته الإدارية والرسمية، انطلاقا من أن غالبية

---

[1] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية _ التنافس في السودان نموذجا _** ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 42 - 43.

[3] عاصم إسماعيل، **تعثر السودان في سداد الديون الصينية يهدد منات المشاريع**، متحصل عليه من موقع:https://www.alaraby.co.uk/amp//economy/2016/12/4/، تاريخ التصفح: الخميس 30 ماي 2019.

[4] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991- 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[5] تأجيج مشاعر الريبة، **الحاجة إلى الشفافية في صناعة النفط في السودان**، تقرير غلوبل ويتنس/ سبتمبر 2009، متحصل عليه من موقع: http://www.globalwitness.org/documents/13882/fuelling_mistrust_arabic_low_res_amend.pdf&ved، تاريخ التصفح: 11 جوان 2019، ص 11.

هذه الجماعات والقوى لاتزال في طور النمو والتشكيل، وتتسم بالضعف وعدم القدرة على التأثير في السياسات الرسمية التي تتبناها غالبية الدول النامية.[1]

ترى الصين ان جانبا كبيرا من هذه الجماعات والقوى نشأ بدعم وتمويل صريح او غير معلن من الدول الغربية، سواء ممثلة في الدول الاوربية أو الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس سلبيا على في أفكارها وبرامجها عن الصين وسياستها الخارجية. ناهيك عن أن جانبا كبيرا من هذه القوى والجماعات، مصدر عدم ارتياح وعدم قبول من الأنظمة الحاكمة في الدول النامية، نظرا لتبنيها الإصلاح السياسي والاقتصادي. بالإضافة إلى رفض الصين قيام علاقات تعاون وتنسيق، بين هذه الجماعات والقوى ونظيرتها الصينية، خوفا من اختراق السياسات الرسمية الصينية.[2]

إن الصين هي المستورد الأول للنفط السوداني والمزود الأول للخرطوم بالضائع والسلاح والداعم الأساسي للنظام السوداني في مجلس الأمن الدولي، ولكن في الواقع ان 80% من احتياطي النفط السوداني المقدر بأكثر من 6 مليارات برميل تقع في باطن الأراضي الجنوبية للسودان، مما دفع ببكين إلى تغيير صورتها كحليف للخرطوم في أنظار جنوب السودان. ففي جوبا عاصمة جنوب السودان الذي انفصل عن الشمال فتحت الصين قنصلية في 2008م، في حين استثمرت الشركة النفطية الصينية **"سي إن بي سي"** أموالا في مركز معلوماتي تابع لجامعة محلية، كما استقبلت حكومة الجنوب وفدا من الحزب الشيوعي الحاكم في الصين وتعهدت السلطات الجنوبية باحترام العقود النفطية التي أبرمتها الخرطوم خلال الحرب الاهلية مع شركات صينية.[3]

إن النفط هو الاستثمار التي تغلغلت من خلاله الصين في افريقيا، حيث قال المحلل الاقتصادي د. محمد الناير ل" الشرق الأوسط" إن أزمة الاقتصاد الصيني أثرت على الاقتصاديات المرتبطة بالبورصات العالمية، مما انعكس على أسعار النفط، وأضاف: " لكن الاقتصاد الصيني بما يملك من احتياطات تعد الأكبر في العالم، فضلا عن كونه ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فضلا عن كونه ثاني اكبر اقتصاد في العالم، يملك 3 تريليونات دولار عبارة عن سندات الخزينة الأمريكية، واحتياطات تزيد عن 3 تريليونات دولار أخرى، فهو قادر عن تجاوز أزمته بشكل أسرع"، وأوضح الناير ان العلاقات الاقتصادية لم تتأثر بهذه الازمة بحكم حجمها الصغير مقارنة بحجم الاقتصاد الصيني، ووفقا لإحصائيات بنك السودان لعام 2014م، فهي تبلغ 3,2 مليار دولار، بقيمة صادرات 1,3 وواردات 1,9، بعجز في الميزان التجاري قدره 533 مليون دولار لصالح الصين، بعد ان كان هذا العجز لصالح السودان بأرقام أكبر قبل انفصال جنوب السودان، وذهاب صادرات النفط إلى الدولة الوليدة، ويوضح الخبير محمد الناير أن توقيع اتفاقية الشراكة بين البلدين وتوقيعها من قبل رئيسي الدولتين، يعطي العلاقات الدفع السياسي والاقتصادي لتنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقيات تفصيلية، كقطاع النقل البحري، والسكة الحديد، الذي تتميز فيه الصين.[4]

هناك مخاوف صينية على مصالحها النفطية في السودان، خاصة بعد التصريح الذي جاء به على لسان ناشط امريكي في مجال حقوق الانسان في الأمم المتحدة، محذرا الصين من

---

[1] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الامريكية_ التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 25.

[3] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] أحمد يونس، **السودان يوقع اتفاقيات تجارية بأكثر من 6 مليارات دولار مع الصين**، الجمعة 04 سبتمبر 2015م، متحصل عليه من موقع:./http://www.google.com/amp/S/m.aawasa.com/article/444951، تاريخ التصفح: 30 ماي 2019م، على الساعة 18:00.

خطر تعرض مصالحها النفطية في السودان لاعتداءات، ما لم تمارس بكين ضغوطا على الحكومة في الخرطوم لوقف العنف في دارفور.[1]

إن الحكومة السودانية تريد أن تنعش العلاقات الاقتصادية مع الصين، والتي تعرضت خلال السنوات الماضية إلى حالة ركود خاصة بعد انفصال الجنوب عن الشمال، فبهذا أحجمت بكين نحو 200 من المشروعات الاقتصادية، كما توقفت الصين عن تقديم المنح والقروض في ظل تعثر السودان عن دفع ديونه لبكين، على الرغم من محاولات التحالف السعودي الاماراتي لم يغني السودان عن تخليها عن شريكها القديم، من هنا قل حماس السودان نحو الامارات والسعودية وبدأ يقترب أكثر من شريكه القديم(التنين القديم)، حيث فتحت قنوات التواصل من جديد، وعلى هامش قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الافريقي في الشهر الماضي، انتهز **الرئيس السوداني** والمسؤولين الذين رافقوه الفرصة لاستكمال المباحثات على أعلى المستويات، حيث التقى عمر البشير بالرئيس الصيني شي جين بينغ

وتطرقا لأهمية التعاون الاقتصادي، وأعلن بينغ عن تقديم الصين مبلغ 600 مليون يوان صيني (90 مليون دولار) كمنح وقروض لدعم مشاريع التنمية في السودان.[2]

المطلب الثاني: تهديد المصالح النفطية الصينية.

لقد لفت تقرير من مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين، إلى أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق، لوكالة أمن الطاقة الأمريكية، وذلك نظرا لاهتمامات بكين المتصاعدة بالسيطرة على النفط ومصادر إنتاج الموارد الطبيعية الأخرى، مباشرة من مصادرها، عوضا عن الاستثمار، وإتاحة المزيد من الامدادات في السوق العالمية، واستشهد التقرير بالسودان كمثال حي للاستراتيجيات التي تتبعها الصين في القارة، والقائمة على سياسة التعامل وفق " حزمة متكاملة "_ تشمل التمويل، والخبرة التقنية إلى جانب النفوذ لحماية الدولة المضيفة في المحافل الدولية.[3]

إن الحرب الأهلية في جنوب السودان قد أدخلت النفط السوداني في حقبة حروب الموارد، وقد ساهمت الدول العظمى في زيادة اشعال الحرب التي كانت نتيجتها بيع شركة النفط الامريكية شيفرون منشأتها النفطية في الجنوب بعد 18 عاما من وجودها في السودان كلفتها مليار ونصف المليار دولار. تعد شركة شيفرون الامريكية النفطية جاءت وخرجت من السودان، وفقا لتقلباتها السياسية الأمريكية واعتقدت بانها سوف تعود إلى السودان وهي ترى ان لها رصيدا تحت الأرض وحسب وجهة نظرها هي وراء المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالاستكشاف النفطي والعديد من الآبار المختومة، وأن السودان لن يستطيع استخراج النفط كونه مرتبطا بالتقنية الاقتصادية والدولية التي تفتقدها الدولة السودانية حيث بلغت ديونها 28 مليار دولار، وبخروج شركة شيفرون الامريكية من السودان تركته من أكبر الدول التي تعاني المديونية، وفي غضون سنوات قليلة بالتحديد عام 1995م، قدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط السوداني. وحفرت اول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997م، كما وقعت شركة صينية عقدا بمشاركة 40% مع إتلاف (ARKIS) للطاقة لتطوير وزيادة الاستكشاف لمناطق(هجليج) والمناطق المجاورة، وتبلغ المساحة النفطية حوالي 12,2 مليون

---

[1] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] عبد الحميد عوض، **السودان يتجه إلى الصين بعد انحسار الدعم السعودي الاماراتي**، 9 أكتوبر 2018، متحصل عليه من موقع:http://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/amp//economy/2018/10/9، تاريخ التصفح 30 ماي 2019م، على الساعة: 18:47.

[3] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 19،20.

هكتار، وفي عام 1999م، مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610كم إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الامريكيون قد وعدو لمدة سابقا ولم ينفذوه.[1]

إن الصين تسيطر على شريحة لا يستهان بها من حقول النفط في السودان، حيث يفوق اجمالي استثماراتها 4 مليارات دولار، وقد نبه السناتور الأمريكي الديمقراطي **جوزيف ليبرمان**، إلى هذا الامر، وذلك في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية، تحت عنوان: " سياسات الطاقة الامريكية الصينية: خيار التعاون أو التصادم"، حيث ألمح إلى المنافسة الشرسة بين القطبين على الطاقة، ربما تكون أحد أكبر المخاطر التي قد تؤدي إلى مواجهة محتملة بين الطرفين في المستقبل المنظور.[2]

مع انفصال الجنوب عن الشمال في سنة 2011م، تراجعت حجم المبادلات التجارية بين الصين والسودان حيث بلغت في 2015 إلى 3 مليارات دولار، بينما قدرت في مرحلة ما قبل انفصال الجنوب عن الشمال بحوالي 27 مليار دولار، وفقا لتقديرات محللي الاقتصاد.[3]

إن الصين تلعب دور مورد السلاح لإفريقيا بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الأسلحة للقارة فعلى سبيل المثال رغم الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على زيمباوي، قامت الصين ببيعها طائرات مقاتلة وعربات عسكرية قيمتها 200 مليون دولار، وفي السودان قامت بإنشاء ثلاث مصانع للأسلحة على الرغم من العقوبات المفروضة عليها.[4]

لقد طالب السيناتور، أكد الخبير في المجال النفطي من منظمة أوكسفام، **غاري فليتشر**، ان اهتمامات الصين بثروات القارة الافريقية الطبيعية، يرقبها عن كتب خبراء وصناع القرار في واشنطن، وأنها من المحتمل أن تشكل مصدرا للصدام في العلاقات الثنائية بين القطبين، على أن هذا الصدام سيقتصر على الساحة التجارية، وأكد غاري في حديثه، أن حزم المساعدات المالية والقروض لها اعتبارات حاسمة في تحديد إلى أي المعسكرات ستتجه تراخيص حقوق التنقيب في السباق القائم، مشيرا إلى ان مفعول استراتيجية الصين فيما يتعلق بموارد افريقيا الطبيعية، التي تمزج بين التجارة والدبلوماسية هي الأكثر تأثيرا، ويرى بعض المراقبين ان الصين، التي تستورد قرابة 30 في المائة من حاجياتها من النفط الخام من افريقيا، لعبت أوراقها بحنكة وذكاء أمام الولايات المتحدة الامريكية، باستخدام سلاح القروض دون تبعات (no string attached loans)، التي ساعدت بعض الدول في الابتعاد قليلا عن املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وشرطهما المجحفة.[5]

تعتمد الصين على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الافريقية، وهو ما يزيد من احترام الزعماء والنخب الافريقية للنظام الصيني، كما تعتمد على كونها حليفا لإفريقيا، وعلى تقديم خدمات وقروض ومشاريع صناعية وتنموية، ولا شك أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي اكبر من نفوذها الحالي.[6]

إن الصين تلعب على كل جوانب القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الافريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الالة، والاستناد إلى

---

[1] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] عاصم إسماعيل، **الديون المتأخرة على الخرطوم تثير أزمة مع الصين**، متحصل عليه من موقع: https://www.google.com/amp/S/www.alaraby.co.uk/amp//economy/2017/1/14/، تاريخ التصفح: 31 ماي 2019، على الساعة: 16:30.

[4] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[5] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[6] محمد جمال عرفه، **الصين و" التغيير الناعم" في افريقيا... "العولمة البديلة" !**، مرجع سبق ذكره، ص 66.

مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وأنظمة الحكم، وكذلك تشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية، دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.[1]

إن الصين تدرك أنها تعتمد كغيرها _ على نفط الشرق الأوسط الذي تحفه الصراعات، وتقع معظم أوراق اللعبة فيه في يد الولايات المتحدة الامريكية، حيث أوصلت حجم تعاملاتها النفطية مع إفريقيا إلى استيراد ثلث احتياجاتها منها، لاسيما من نيجيريا والسودان.[2]

تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ نحو 500 ألف برميل يوميا، وقامت شركة أخرى بمد خط أنابيب إلى البحر الأحمر لتسهيل نقله إلى الصين.[3]

على المستوى الاستراتيجي فترى بعض الآراء ان الصين قد استغلت النزاع الدائر في دارفور كسوق مربحة، من اجل تصدير أسلحتها من خلال إغراءاتها بصفقات الأسلحة التي تحتاجها اطراف النزاع، والتي زادت من حالة عدم الاستقرار بالإقليم.[4]

إن الصين تبذل كل قصارى جهدها من اجل تحقيق مصلحتها فوق أي اعتبار أخر، خصوصا أن كل القرارات التي وقفت فيها الصين موقف معارض، تدخل في إطار تدويل النزاع المفتعل في دارفور، والذي من شأنه أن يعكر الجو على الصين في استغلالها المريح للموارد السودانية دون أي تعقيد او مزاحمة، فلا يعقل أيضا للصين أن تضحي بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية المعارضة لنظام الحكم في السودان لأجل شراكتها مع الخرطوم، مع العلم أن علاقاتها التجارية مع أمريكا تتجاوز نظيرتها السودانية بمليارات الدولارات.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 66.

[2] امير سعد، **الصين الصاعدة وفرنسا الافلة في قلب افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] المرجع نفسه، ص 50.

[4] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة_ التنافس في السودان نموذجا_**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 21، 22.

المبحث الثالث: مستقبل الدور الأمريكي في السودان وآفاق التنافس الصيني الأمريكي.

يتناول هذا المبحث رؤية مستقبلية عن التنافس الأمريكي الصيني في منطقة السودان، وكذا إلى مستقبل أمريكا في السودان مما يجعلون نلقي نظرة عن مستقبل التنافس الصيني الأمريكي.

المطلب الأول: مستقبل أمريكا في منطقة السودان.

لقد بدأت العقوبات على السودان في 12 أوت 1993، عندما أدرجت الولايات المتحدة السودان على لائحة الدول الراعية للإرهاب، عقب استضافة الأخيرة لزعيم تنظيم "القاعدة"، أسامة بن بلادن، الذي بقي فيها حتى عام 1996، وهذا البند من العقوبات، الذي لم يشمله القرار الأمريكي الأخير، يعني حظر وصول المساعدات الأجنبية للسودان، إضافة إلى منع بيع السلاح والمواد ذات الصلة به، ورغم مغادرة أسامة بن بلادن الأراضي السودانية عام 1996م، إلا أن الولايات المتحدة واصلت عقوباتها، وفي العام ذاته، أعلنت عن قطع علاقتها الدبلوماسية مع السودان وأوقفت عمل سفارتها في الخرطوم عام 1997م، ببدء فرض عقوبات اقتصادية، ولم يتوقف مسلسل العقوبات الأمريكية عند هذا الحد، بل تطور بشكل متسارع ليصل لمرحلة الهجوم المسلح، ففي اوت 1998م، شنت الولايات المتحدة هجوما صاروخيا على مصنع الشفاء للأدوية في السودان، حيث زعمت أمريكا ان هذا المصنع هو مصنع لصناعة الأسلحة الكيميائية، وبعد نحو 18 عام من بدء فرض العقوبات الاقتصادية اتخذت الولايات المتحدة مسارا عسكريا بعلاقاتها مع السودان، لتسمح في العام 2015م، للشركات الامريكية بتصدير أجهزة اتصالات شخصية وبرمجيات تتيح الاتصال بالإنترنت، كما أعلنت إدارة براك أوباما في يناير 2017م، رفع العقوبات الاقتصادية جزئيا عن الخرطوم، ليتوج ذلك بقرارها الجديد برفع العقوبات كليا ليتخلص اقتصاد السودان من قيد طالما قيد تقدمه، ومن شأن القرار الأمريكي الجديد، السماح للمصارف الأمريكية والدولية باستئناف التعامل مع نظيرتها السودانية، بما يشمل إجراء التحويلات المالية، إضافة إلى السماح للشركات الامريكية بالتصدير والاستيراد من السودان.[1]

إن الهدف الأساسي لواشنطن للتطبيع مع الخرطوم يكمن في الصراع الدولي بين أمريكا والصين وفرنسا على موارد السودان ودارفور بالتحديد ومنافسة الصين خصوصا في ظل الازمة المالية التي تتطلب تنازلات أمريكية سياسية مقابل مكاسب اقتصادية، فقد أصبحت أمريكا تعتمد على نفط غرب إفريقيا بنسبة 22% من جملة نفطها المستورد، وهناك توقعات أمريكية أن يصعد هذا الرقم إلى الضعف بحلول عام 2025م، والنفط السوداني يدخل ضمن هذه

[1] حنين ياسين – الخليج اونلاين، **ماهي العقوبات الامريكية التي أنهكت السودان طوال 20 عاما؟**، السبت، 07-10-2017 الساعة 13:01، متحصل عليه من موقع: اقتصاد/ما-هي العقوبات-الأمريكية-التي-انهكت-السودان-طوال-20عاما؟ / https://alkhaeejonline.net، تاريخ التصفح:07 جوان 2019، على الساعة: 15:41.

الأجندة فضلا عن الموقع الاستراتيجي في دارفور غرب السودان، وموقع السودان ككل في المنطقة.[1]

لقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية نفط الجنوب السوداني، مدخلا لعودتها لتحقيق السلام في جنوب السودان، وقد تحقق السلام باتفاق نيفاشا عام 2005م، بعد نزاع مسلح استمر 22 عاما بين الشمال والجنوب، ولكن الاتفاقية وضعت الأسس للعودة الامريكية من بوابة الجنوب، واحتمال خروج الصنين من البوابة نفسها، وفي حالة عودة الولايات المتحدة الامريكية ستجد قيادات من أبناء الجنوب موالين لأمريكا، سيساعدون في تنفيذ المشروع الأمريكي المتضمن عدم الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

إن من الصعب التنبؤ بمستقل العلاقات الامريكية السودانية، خاصة في مرحلة ما بعد الانفصال،/ وقد جاءت زيارة المبعوث الأمريكي للسودان سكوت غر ايشن، ومن بعده جون كيري المرشح الرئاسي الأسبق ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، لتؤكدا على ان تحولا أمريكيا تجاه السودان قد بدأ بالفعل. كما أوضحت تصريحات **جون كيري**، وهو يغادر دارفور بعد زيارتها، ان هناك خطة أمريكية للتدخل. قائلا:**" إن الولايات المتحدة ترغب في تعزيز علاقتها الثنائية مع الخرطوم، إلا أن ذلك يتوقف على تحركات إيجابية من الحكومة السودانية"**، ثم حدد التحركات السودانية- المطلوبة أمريكيا- بقوله:**" نأمل ان تتخذ الحكومة السودانية قرارات بشأن دارفور وبشان تطبيق اتفاق السلام بين الشمال والجنوب وقضايا أخرى من بينها تدفق الأسلحة بين القبائل في دارفور، وعدم مساندة حركة حماس، فهذه الأمور مهمة لهذه العلاقة حتى نستطيع المضي قدما فيها"**[3]

إن ضعف الأداء في الاقتصاد الأمريكي سيضعف المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية. وحتى تستمر أمريكا في انفرادها بالهيمنة والسيطرة على العالم، قامت بتوظيف العولمة في تقليص دور المؤسسات الدولية، وتطويع الحكومات لإرادة الشركات المتعددة الجنسيات وإنهاء مفهوم السيادة الوطنية للدول الأضعف لصالح أمريكا.[4]

يرى المختصون في الشأن السوداني، أن كل الخيارات ستضل مفتوحة خاصة من طرف الامريكان، فإذا اضطرت الولايات المتحدة الامريكية إلى احتلال أبار النفط ربما ستفعل وهذا الامر غير مستبعد في ظل الظروف الحالية خاصة وان هناك بعض المبررات من خلال تطور الازمة في دارفور، وعلى عكس ما يحصل مع دول افريقية نفطية أخرى، لم تتمكن الولايات المتحدة إلى الان من السيطرة والتحكم الكامل بسياسة السودان ولا سيما النفطية منها، بل سعت ولا تزال إلى عرقلة تطوير هذا المصدر الاقتصادي المهم واستخدامه، عبر سعيه في فرض العقوبات على السودان في مجلس الامن.[5]

المطلب الثاني: أفاق وتحديات التنافس الصيني الأمريكي

إن مستقبل العلاقات الامريكية مرتبط باستقرار أسيا، واستقرار أسيا مرتبط بدور الصين الإقليمي، ودور الصين لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها، ومن ثم فإن الدور الصيني من وجهة النظر الامريكية يتحرك في اطار الاندماج مع العالم وأبرز ملامح هذا الاندماج هو الدور الذي تلعبه الصين في التنسيق لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ويمهد للدور السابق ما حدث من انتقال تدريجي من كون الصين إحدى كبريات

[1] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي-الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] شفيعة حداد، **الحضور الصيني في افريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة _ التنافس في السودان نموذجا** ، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[3] شفيعة حداد، المرجع نفسه، ص 26.
[4] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي-الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[5] ياسر أبو حسن، المرجع نفسه، ص 41.

الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة إلى دولة تنظم للعديد من معاهدات وقف انتشارها، وأوقفت مساعداتها النووية لكل من ايران وباكستان او على الأقل تناور بها في ظل بيئة دولية مراوغة.[1]

هناك مصالح مشتركة على الرغم من التنافس الأمريكي الصيني إلا ان ذلك يكمن ضمن اطار التفاعلات التي هي جزء من بنية النسق الدولي والقواعد المتفق عليها من قبل الأطراف الدولية، فالمصالح الدولية المتبادلة تقلل من حدة التنافس ولأن كل الطرفين من حيث القوى يوجد تقارب من حيث القوة نوعا ما، كذلك الطرفين لديهما مصالح مشتركة خصوصا تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي تجنب أحدهما من الدخول في صدام مع الاخر، فمثلا تدرك الولايات المتحدة أهمية الصين بالنسبة لها كأكبر مدين لها في العالم، وفي نفس الوقت يعي الصينيون أيضا خطورة انهيار الدولار على اقتصاد بلادهم وصعوبة استبدال الدولار بعملة أخرى، او حتى أهميتها من خلال اعتبار اهم الأسواق للصادرات الصينية التي تمثل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للصين، لذلك يمكن اعتبار ان استقرار العلاقات الامريكية الصينية لها دور كبير في التقليل من حدة التنافس تجاه القارة الافريقية، على الرغم من ان هناك قضايا مشتركة مثل محاربة الإرهاب وخصوصا عندما ذكرت دور جمهورية الصين الشعبية في إرسال قوات حفظ السلام ودعم الدول النامية، وأنها تكمن ضمن اطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الافريقية.[2]

إن المتخصصون في الشؤون الامريكية الصينية يرون ان حتمية الصراع والتصادم بين الولايات المتحدة الامريكية والصين أمر حتمي وواقع بين البلدين لان الحروب تقوم على أساس مبدأ الصراع بين عقيدتين مختلفتين، وعلى استراتيجية المصالح المختلفة والمتقاربة لكل من الدولتين المتواجهتين.[3]

في 04-06 أوت 2014م، انطلقت اعمال القمة الامريكية _ الإفريقية الأولى في العاصمة الامريكية واشنطن بحضور رؤساء دول وحكومات نحو خمسين دولة إفريقية. وكانت تحت " الاستثمار في الجيل القادم" إلا أن الملف الاقتصادي، وتحديدا زيادة الاستثمارات الأمريكية في افريقيا، بجانب الملف الأمني " الإرهاب" هو عنوان السياسة الامريكية في افريقيا في الفترة القادمة. وقد عبر عن ذلك بوضوح الرئيس الأمريكي باراك أوباما في كلمته الافتتاحية لمنتدى الاعمال الأمريكي- الإفريقي، حيث أشار إلى إفريقيا على انها قارة الفرص التي تضم عددا من أسرع الاقتصاديات نموّا في العالم، ويتزايد بها حجم الطبقة الوسطى، وتجتذب استثمارات مباشرة من الاقتصاديات الصاعدة. وقد بات واضحا ان الولايات المتحدة تسعى من خلال استحداث آلية القمة ان تلحق بالقوى الصناعية الأخرى التي ضاعفت حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الافريقية، وعلى رأسها الصين.[4]

نرى بأن أمريكا تسعى لمواكبة التكالب الصيني على افريقيا من حيث تغلغل التنين داخل افريقيا عموما والسودان خصوصا فهي تسعى الإدارة الامريكية إلى وجود مكانة مرموقة أيضا اقتصاديا في افريقيا لأن افريقيا هي من ضمن استراتيجيات السياسة الأمريكية.

في ديسمبر 2018، حلت الذكرى السنوية الأربعون ل"البيان المشترك حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، غير ان ما تشهده علاقات بكين-

---

[1] جهاد عمر محمد الخطيب، **العلاقات الامريكية الصينية " آفاق الصراع والتعاون"**، المركز الديمقراطي العربي، 17 يونيو 2016، متحصل عليه من موقع: https://democraticac.de/?p=3274، تاريخ التصفح: 2019/06/08، على الساعة: 10:28.

[2] هادي محمد حسين برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

[3] ياسر أبو حسن، **صراع القوى العظمى على الموارد في افريقيا أنموذج التنافس الأمريكي- الصيني على السودان**، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] موقع رؤية تركية شتاء، **التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا**، محدث: 01 ديسمبر 2015، متحصل عليه من موقع: http://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/95، تاريخ التصفح: 2019/06/08، على الساعة: 13:35.

واشنطن منذ مجيئ دونالد ترامب إلى البيت الأبيض يثير التساؤلات حول مستقبل العلاقات الصينية- الامريكية، وهي العلاقات التي توصف بانها معقدة ومتشابكة. وبعد لقاء ترامب في أفريل 2018م، نشرت الولايات المتحدة الامريكية قائمة ضمت ألفا وثلاثمائة سلعة صينية، لفرض المزيد من الضرائب عليها، بزعم انتهاك الصين للحقوق الفكرية للمنتجات الأمريكية، لترد الصين بإعلان فرض رسوم بنسبة 25% على 106 أنواع من السلع الامريكية التي تستوردها. في الشهر التالي، حاول الجانبان تفادي الدخول في حرب تجارية، غير انهما فشلا في الوصول لصيغة مشتركة، بل وجهت واشنطن المزيد من الاتهامات لبكين، وفرضت في يونيو رسوما على البضائع الصينية بنسبة وصلت إلى 25% تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار امريك، تمثل تقريبا 10% من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الامريكية، لترد الصين بفرض رسوم على نحو 659 من المنتجات الامريكية تصل قيمتها إلى خمسين مليار دولار امريكي، ثم فرض رسوم إضافية على 545 منتجا أمريكيا في يوليو بقيمة 34 مليار دولار أمريكي.[1]

إن الصين وأمريكا كادتا أن يدخلوا في حرب تجارية بفعل ان أمريكا قوة مسيطرة في الساحة الدولية اقتصاديا وعسكريا وثقافيا وحتى تجاريا والصين هي قوة صاعدة بشكل رهيب أو يوما بعد يوم هذه الأخيرة وهي الصين تجعل لأمريكا مصدر قلق، فأمريكا تسعى إن صح التعبير إلى قطع أرجل هذا العملاق الذي يعتبر منافس استراتيجي وعسكري لأمريكا.

خلاصة واستنتاجات:

يتضح مما سبق أن التنافس الأمريكي الصيني هو تنافس وصراع على الموارد النفطية في إفريقيا والسودان، وهو تنافس على الطاقة في المصالح الحيوية، ويتجلى فيما يلي:

_ إن انفصال الشمال والجنوب في السودان يرهق كاهل حكومة الشمال، لان معظم تركيز آبار البترول موجودة في الجنوب.

[1] حسين إسماعيل، **العلاقات الصينية – الامريكية إلى أين؟**، 26-10-2018 13:49، متحصل عليه من موقع:www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201810/t20181026_800145346.html، تاريخ التصفح: 2018/06/08، على الساعة: 14:17.

_ تسعى الصين لأن تبسط نفسها بكل شركاتها في السودان من أجل التنقيب عن النفط، وتزويد حاجياتها النفطية من السودان، والنزاع في السودان هو بسبب النفط الذي يتواجد في مناطق الحدود بين الشمال والجنوب.

_ تعتمد حكومة الجنوب في تصدير نفطها على حكومة الشمال من خلال موانئ حوض البحر الأحمر.

_ عانت حكومة السودان في الشمال من توقيف الصين للمشاريع التنموية هناك بسبب الديون المتراكمة عليها ونقص في الدخل الوطني ونقص العائدات النفطية التي تحولت إلى الجنوب.

_ انتقال الصين إلى حكومة الجنوب من أجل الاستثمار في النفط واحتفاظها بحكومة الشمال إلى حد ما بشكل ثانوي.

_ تسعى الصين لأن تكون قوة اقتصادية لمواجهة الامبريالية والديمقراطية التي تتزعمها أمريكا، فالصين تخاف من انتقال الحروب الديمقراطية ومثل الربيع العربي، لأن سياستها الداخلية في الحكم مازالت تحت حكم الحزب الواحد، لكن نجحت في منظومتها الاقتصادية باتباعها الرأسمالية التي تعتمد على حرية التجارة والنفعية.

_ أصبحت الصين هي التي تسيطر على منابع النفط في شمال وجنوب السودان، واستطاعت أن تبعد أمريكا باعتبار أن أمريكا انسحبت من السودان في 1995م، وذلك بسبب النزاع الأهلي هناك، فالصين استغلت هذه الفرصة لكي تبسط نفوذها هناك.

_ إن التنافس الصيني الأمريكي يمكن له أن يكون في المستقبل صراع وتصادم للمصالح حول المناطق الحيوية للطاقة خاصة النفط، كما يمكن للقوة التكنولوجية أن تكون سلاحا في اطار ما يعرف بالحروب الالكترونية المستقبلية، بسبب ترويج الاستثمارات في مجال التجارة للسلع الالكترونية، باعتبار أن كلا من الصين وأمريكا يمتلكان القوة والتقنية التكنولوجية

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، وبعد تناولنا لموضوع التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية وبالتركيز على السودان كدراسة حالة من سنة 2000 إلى غاية 2018م، توصلنا إلى النتائج التالية:

_ إن الاستراتيجية المتبعة من قبل الصين تتمثل في استعمال القوة الناعمة في المناطق الإفريقية وذلك لكسب ثقة الدول الإفريقية من أجل بسط نفوذها على مراكز ومنابع تدفق النفط.

_ استطاع التنين الصيني منافسة العملاق الأمريكي على النفط في إفريقيا من خلال استحواذه على السودان بعد خروج شركات النفط الأمريكية في سنة 1995م.

_ أصبح الدور الأمريكي في السودان سياسيا فقط وذلك بالضغوط دبلوماسيا وفرض العقوبات المالية على حكومة الشمال وكذلك دورها في حل النزاعات بين الشمال والجنوب وإتهام الولايات المتحدة الامريكية للسودان بتدعيم القاعدة الإرهابية في إفريقيا.

_ الصين عندما تستثمر في منطقة معينة لا يهمها نظام الحكم هناك بل يفصلون بين السياسة والاقتصاد.

_ تسعى الصين لمواجهة الامبريالية والعولمة الامريكية "امركة العالم" من خلال سعيها اللامتناهي في زيادة حاجياتها النفطية في عملية التصنيع.

_ إن انفصال جنوب السودان في 2011م، أرهق كاهل حكومة دولة الشمال من خلال تراجع كبير في العائدات النفطية لأن معظم الموارد النفطية متواجدة في الجنوب.

_ بعد انفصال الجنوب عن الشمال توجهت الصين إلى جنوب السودان للاستثمار في مجال قطاع النفط والحفاظ على حكومة الشمال ثانويا في بعض المشاريع التنموية فقط.

_ يمكن للتنافس الصيني الأمريكي أن يخلق أزمات في المستقبل مثل خاصة في المجال التكنولوجي.

_ إن النزاع في السوادان بين الشمال والجنوب بعد الانفصال هو تواجد الحقول النفطية في الحدود التي تفصل الشمال
عن الجنوب.

_ تسعى الصين لأن تكون قوة اقتصادية في العالم كي تتمكن من تضيق وفرض الحصار على أمريكا في عملية التوسع وبسط النفوذ الأمريكي خاصة إذا تعلق الأمر بالدول الجوارية للصين في أسيا الوسطى.

_ تعمل الصين في سياستها الخارجية من أجل ترويج أيديولوجيتها السياسية في نمط الحكم حيث تنادي بضرورة حكم الحزب الواحد وترى الصين فيه انه أفضل نظام حكم فلعلها تجد قبول فكري من قبل المناطق التي تستثمر فيها في مجال صناعة النفط.

_ بعد انفصال الجنوب عن شمال السودان توجهت الصين إلى الجنوب وذلك لاعتبارات مصلحية نفعية وهي أن أبار النفط معظمها تتركز في الجنوب وإهمالها للشمال، بالإضافة إلى توقيفها لبعض المشاريع في حكومة الشمال وذلك بسبب تراكم الديون على حكومة الشمال وتراجع العائدات النفطية.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. جيمس دورتي وروبرت بالتسغرام، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي،(ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1986.
2. د.جوانيتا إلياس ود. بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: د. محي الدين حميدي، ط1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
3. هادي محمد حسن برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991، 2010**، عمان وهران للنشر والتوزيع.
4. آميل ليرن، **خلق الوقائع على الأرض وديناميات الصراع في أبيي**، (ط1، جنيف، سويسرا: 2011م).
5. محمد محي الدين رزق، **إفريقيا وحوض النيل**، مطبعة عطايا للنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1439.
6. جوزيف ناي، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ**،(تر: أحمد أمين الجمل، مجدي كامل)، مصر، الجمعية المصرية، 1979.
7. كمال حداد، **النزاعات الدولية**، لبنان، الدار الوطنية للدّراسات والنشر، 1997.
8. حسين قادري، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، باتنة، منشورات خير جليس، 2007.
9. حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية، الجزائر**، دار هومة، 2008.
10. كمال حداد، **النزاعات الدولية(دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)**، ط1، لبنان الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
11. تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت كانون الثاني، يناير، 2016-2017.
12. هانز جي مورجنتاو، **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، تر: خيري حماد، ط1، الدار القومية للطباعة والنشر.
13. كنيث. ن. والتز، **الانسان والدولة والحرب تحليل نظري** ، ترجمة: عمر سليم التل، ط1، 1434ه-2013م، الامارات العربية المتحدة.

ثانيا: البحوث الجامعية:

1. بختة مزيان، **التنافس الأمريكي- الأوربي في منطقة الخليج العربي لفترة(1990-2003)**، (مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة 2015/2014.
2. إبراهيم يوسف حمادة عودة، **الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي الإسرائيلي**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014.
3. بهولي عبير، **النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات استراتيجية وأمنية)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03.

4. بوكعبان خير الدين، **أثر البعد الحضاري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات مغاربية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة- 2014_2015م.
5. ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2016-2017م.
6. حدادي ايمان، **إشكالية انفصال جنوب السودان وآثرها على دول المحور الافريقي**،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة- 2014-2015م.
7. رسولي أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2010-2011.
8. ريمة كاية، **العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-2010-2011م.
9. عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط- دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، (مذكرة مكملة للحصول على الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2015/2014.
10. عبد العزيز الخليلي، **النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية**، (برنامج ماجستير للدراسات العليا)، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، 2018.
11. العربي بوعلام، **محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM (فترة الدراسة من 02-01-2009 إلى 12-30-2010)**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.
12. عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر، (1990-2014)**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة. 2011-2015.
13. عنتر صلاح، **الصراع التنظيمي في المؤسسات الاستشفائية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم)،كلية **العلوم** الإنسانية، 2018/2017م، ص 15.
14. مليكة فرحاتي، **أزمة السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية 1983م-2005م**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة-، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ثالثا: المجلات:

1. منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع دراسة في الأصول والنظرية للأسباب والانواع**، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 3، 1997.

2. ‹‹_____››، خريطة توزيع النفط الافريقي، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الخامس، مايو 2013.
3. أحمد نوري النعيمي، **البنوية العصرية في العلاقات الدولية**، مجلة العلوم السياسية، بدون عدد وبدون سنة.
4. أسامة أحمد عيدروس، **قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان**، مجلة سياسات عربية، العدد 31، مارس 2018.
5. أمير سعد، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة فى قلب إفريقيا**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الثالث، ذو الحجة 1429ه- ديسمبر 2008م.
6. أيمن شبانة، **النفط الافريقى..عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الحادي عشر/ محرم- ربيع الأول 1433/ يناير-مارس 2016.
7. حكمات عبد الرحمان، **استراتيجية الوجود الصينى فى إفريقيا**، مجلة سياسات عربية، العدد، 22 أيلول/ سبتمبر 2016م.
8. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43.
9. شفيعة حداد، **الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السودان نموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر/ جانفي 2014.
10. عبد الله بن جبير العتيبي، **النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 108، شتاء 2010.
11. عبد الناصر جندلي، **النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير فى ظل التحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة المفكر، العدد الخامس.
12. محمد الزواوي، **آفريكوم إدارة النفوذ والنفط بالقارة السمراء**، مجلة قراءات إفريقية، العدد الرابع- شوال. 1430ه-سبتمبر 2009م.
13. محمد جمال عرفه، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا –العولمة البديلة-**، مجلة قراءات إفريقية، العدد التاسع، رجب- رمضان 1432ه/ يوليو- سبتمبر 2011م.
14. محمد عبد المجيد عبد الباقي، **الصراع الدولى والإقليمى على النفط فى منطقة أبيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان**، مجلة الأستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث لسنة 2010م-1436ه.
15. وائل عبد الغاني، **المشهد الإفريقى، مجلة قراءات إفريقية**، العدد الرابع- شوال 1430ه- سبتمبر 2009م.
16. يوناس بول دي مانيال، **الإسلام والمسلمون فى جنوب السودان والتوقعات المستقبلية**، مجلة قراءات إسلامية، العدد 12، 2012م.

الملتقيات:

1. د.ذيب عبد الحفيظ، **ملامح النظام الدولي الجديد ودور النفط في تبلوره**، وارد في الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والاعلام بعنوان الدّار الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر، 2004.

رابعا: المؤتمرات:

1. ياسر أبو حسن، **قضية النفط وأثرها في العلاقات بين دولتي السودان الواقع وأفاق المستقبل**، أوراق مؤتمر 25-26- سبتمبر- 2012م، جامعة إفريقيا العالمية.
2. شريفة كلاع، **البعد الطاقوي في الاستراتيجية الصينية تجاه إفريقيا**، مؤتمر أفاق التعاون العربي الافريقي الصيني.
3. عبد الرحمان أحمد عثمان، **مؤتمر أفاق التعاون العربي الافريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق**، الخرطوم 21 22 نوفمبر 2017م.
4. غراب رزيقة وأ، سي ناصر هاجر، **سياسات أمن الطاقة وتحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة: الصين نموذجا**، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية الفطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، المحور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر، 2015.

خامسا: التقريرات والمواقع الالكترونية:

1. حسين إسماعيل، **العلاقات الصينية – الامريكية إلى أين؟**، 26-10-2018 13:49، متحصل عليه من موقع:
www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/kfg/201810/t20181026_800145346.html، تاريخ التصفح: 2018/06/08، على الساعة: 14:17.

2. أحمد يونس، **السودان يوقع اتفاقيات تجارية بأكثر من 6 مليارات دولار مع الصين**، الجمعة 04 سبتمبر 2015م، متحصل عليه من موقع:.http://www.google.com/amp/S/m.aawasa.com/article/444951/ ، تاريخ التصفح: 30 ماي 2019م، على الساعة 18:00.
3. أماني الطويل، **مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب**، معهد الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متحصل عليه من موقع
http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/7/10/1_1073057_1_51.Pdf، تموز/ يوليو 2011، ص 4 -5.
4. جهاد عمر محمد الخطيب، **العلاقات الامريكية الصينية " آفاق الصراع والتعاون"**، المركز الديمقراطي العربي، 17 يونيو 2016، متحصل عليه من موقع:
https://democraticac.de/?p=3274، تاريخ التصفح: 2019/06/08، على الساعة: 10:28.

5. حمدي محمد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، مركز الديمقراطي العربي، 2014/06/10، [https://democraticac.de/?p=1775]، (2019/05/02).
6. حنين ياسين – الخليج اونلاين، **ماهي العقوبات الامريكية التي أنهكت السودان طوال 20 عاما؟**، السبت، 07-10-2017 الساعة 13:01، متحصل عليه من موقع: اقتصاد/ما-هي العقوبات-الأمريكية-التي-انهكت-السودان-طوال-20عاما؟ / https://alkhaeejonline.net، تاريخ التصفح:07 جوان 2019، على الساعة: 15:41.
7. السر سيد أحمد، **النوبة في السودان: قضايا قديمة متجددة**، متحصل عليه من الموقع:/النوبة –في-السودان-قضايا-قديمة-متجددة/assafirarabi.com/ar/12452/2017/04/01، تاريخ التصفح: 18 جوان 2019م، على الساعة: 17:21.
8. عاصم إسماعيل، **الديون المتأخرة على الخرطوم تثير أزمة مع الصين**، متحصل عليه من موقع: https://www.google.com/amp/S/www.alaraby.co.uk/amp//economy/2017/1/14/، تاريخ التصفح: 31 ماي 2019، على الساعة: 16:30. عاصم إسماعيل، **الديون المتأخرة على الخرطوم تثير أزمة مع الصين**، متحصل عليه من موقع: https://www.google.com/amp/S/www.alaraby.co.uk/amp//economy/2017/1/14/، تاريخ التصفح: 31 ماي 2019، على الساعة: 16:30.
9. عاصم إسماعيل، **تعثر السودان في سداد الديون الصينية يهدد مئات المشاريع**، متحصل عليه من
10. عبد الحميد عوض، **السودان يتجه إلى الصين بعد انحسار الدعم السعودي الاماراتي**، 9 أكتوبر 2018، متحصل عليه من موقع: http://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/amp//economy/2018/10/9، تاريخ التصفح 30 ماي 2019م، على الساعة: 18:47.
11. محمد سليمان الزواوي، **أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية**، 19-02-2017 10:38:43، متحصل عليه من الموقع: [أزمة-جنوب-السودان-وتداعياتها-الإقليمية/www.qiraatafrican.com/home/new]، تاريخ التصفح: 18 جوان 2019م، على الساعة: 18:59.
12. موقع رؤية تركية شتاء، **التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا**، محدث: 01 ديسمبر 2015، متحصل عليه من موقع:

http://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/95،
تاريخ التصفح: 2019/06/08، على الساعة: 13:35.
13. موقع:/https://www.alaraby.co.uk/amp//economy/2016/12/4،
تاريخ التصفح: الخميس 30 ماي 2019.
14. نجلاء محمد مرعي، **الثروة النفطية... والتنافس الدولي ‹‹الاستعماري ››الجديد في إفريقيا**، التقرير الاستراتيجي السابع، متحصل عليه من موقع:
https://ar.islamway.net/book/5741/، 22-03-2013، تاريخ التصفح: 20 ماي 2019، ص 422.
15. هايل الجازي،**‹‹ بحث عن الصراع››**، 2016/05/18،
[بحث_عن_الصراع/https://mawdoo3.com]،(2019/05/02، على الساعة 23:00).
16. ياسر أبوحسن، **صراع القوي العظمى على الموارد في افريقيا انموذج التنافس الأمريكي. الصيني على السودان**، متحصل عليه من
موقع:/https://publication.iua.edu.sd/iua_magazine.
17. http:// www.politics-dz.community/threads/altnafs-al-mirki-mn-gl-alzyam-ualriad-al-qlimi-ualyalmi.123/ تاريخ التصفح: الاربعاء 29 ماي 2019، على الساعة 18:44. **التنافس الامريكي – الصيني من اجل الزعامة والريادة الاقليمية والعالمية**، صخري محمد.
18. تأجيج مشاعر الريبة، **الحاجة إلى الشفافية في صناعة النفط في السودان**، تقرير غلوبل ويتنس/ سبتمبر 2009، متحصل عليه من موقع:
http://www.globalwitness.org/documents/13882/fuelling_mistrust_arabic_low_res_amend.pdf&ved، تاريخ التصفح: 11 جوان 2019.
19. إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، متحصل عليه من موقع:
http://www.google.com/url?sa=t&usource=web&rct=j&url=http://boulemkahel.yolasite.com/resources/، تاريخ التصفح: 2019/06/23م، على الساعة: 02:06
20. شوفي مريم، **تعريف النزاع**، 2014/01/21، متحصل عليه من موقع:
m.ahewar.org/s.asp?aid=396917، تاريخ التصفح: 2019/06/23م، على الساعة: 01:41

فهـــرس

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
الاهداء.	-
شكر وتقدير.	-
مقدمة.	أ- ه
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري لدراسة التنافس في القارة الإفريقية.	24-07
المبحث الأول: البعد المفاهيمي لمفهوم التنافس وعلاقته بالصراع والنزاع.	13_08
المطلب الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية	09_08
المطلب الثاني: مفهوم الصراع في العلاقات الدولية	11_09
المطلب الثالث: مفهوم النزاع في العلاقات الدولية	13_11
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية.	19_14
المطلب الأول: رؤية النظرية الواقعية الكلاسيكية للتنافس في العلاقات الدولية	16_14
المطلب الثاني: رؤية النظرية الواقعية الجديدة للتنافس في العلاقات الدولية	19_16
المبحث الثالث: النفط في العلاقات الدولية والثروة النفطية في إفريقيا.	24-20
المطلب الأول: أهمية النفط في العلاقات الدولية	22_20
المطلب الثاني: الثروة النفطية في إفريقيا	24_22
الفصل الثاني: التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية.	45_26
المبحث الأول: أهمية النفط في إفريقيا بالنسبة للصين وأمريكا.	35_27
المطلب الأول: عوامل الوجود الصيني في إفريقيا	30_27
المطلب الثاني: أهمية النفط الإفريقي بالنسبة لأمريكا	32_30
المطلب الثالث: أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للصين	35_33
المبحث الثاني: التنافس الصيني الأمريكي على نفط إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد.	45_36
المطلب الأول: الهيمنة الامريكية على إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد	39_36
المطلب الثاني: تنامي دور الصين في المنطقة الإفريقية	42_39
المطلب الثالث: الصين الكتلة المنافسة لأمريكا	45_42
الفصل الثالث: أنموذج السودان 2000م_ 2018م.	67-48
المبحث الأول: أهمية منطقة للسودان.	57-49
المطلب الأول: لمحة عن السودان	51_49
المطلب الثاني: النفط دافع للنزاع في السودان ومحل انظار للصين وأمريكا	54_51
المطلب الثالث: التنافس الأمريكي الصيني على نفط السودان	57_54
المبحث الثاني: مصالح الصين النفطية في السودان.	63_58
المطلب الأول: تنامي دور الصين في السودان	60_57
المطلب الثاني: تهديد المصالح النفطية الصينية	63_60
المبحث الثالث: مستقبل الدور الأمريكي في السودان وآفاق التنافس الصيني	67_64

الأمريكي.	
المطلب الأول: مستقبل أمريكا في السودان	**65_64**
المطلب الثاني: آفاق وتحديات التنافس الأمريكي الصيني	**67_65**
الخاتمة	**70**
قائمة المراجع.	**78_72**
فهرس المحتويات .	**81_80**

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تبيان الأهمية النفطية للقارة الإفريقية عموما، والسودان خصوصا وإبراز مدى التنافس الامريكي الصيني في القارة الافريقية وخاصة السودان، وذلك لمعرفة الأدوار التي تلعبها كل قوة صاعدة خاصة الصين والقوة الامريكية أيضا، بالإضافة إلى التمييز بين القوتين المسيطرتان في القارة الافريقية وخاصة منطقة السودان، وتسليط الضوء على طبيعة كل سياسة خارجية لكل من الصبن وامريكا، في حين يمكن فهم طبيعة النزاع بين الشمال والجنوب ومدى تأثيره في بناء دولة السودان هناك، بالإضافة إلى معرفة أسباب النزاع في منطقة السودان محليا وبين القوى الدولية مثل الصين وامريكا.

Study Summary :

The study aims at showing the oil importance of the African continent in general, Especially Sudan, and to highlight the extent of US-Chinese rivalry on the African continent, especially Sudan, To learn about the roles played by each rising power, especially China and US power, As well as the distinction between the two ruling powers on the African continent, especially the Sudan, , And shed light on the nature of each foreign policy for both children and America, While the nature of the conflict between the North and the South can be understood and its impact on building the state of Sudan there, In addition to knowing the causes of the conflict in the Sudan region locally and among international forces such as China and America.